المكتبة
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية

اختصاص: اقتصاد التنمية

أثر البطالة على الفقر في الجزائر

(حالة ولاية تلمسان)

من تقديم الطالب بلعربي عبد القادر

تحت إشراف البروفيسور: عبد الرزاق بن حبيب

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

لجنة المناقشة:

• أ.د: بونوة شعيب	رئيسا
• أ.د: بن حبيب عبد الرزاق	مشرفا
• أ.د: بلمقدم مصطفى	ممتحنا أول
• أ.د: بندي عبد الله عبد السلام	ممتحنا ثاني
• أ.د: باركة محمد زين	ممتحنا ثالث

السنة الجامعية: 2002-2003

تشكرات

قبل كل شيء أحب أن أشكر أ.د.بن حبيب عبد الرزاق على توجيهاته وإرشاداته وتشجيعاته طيلة مدة إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بشكري إلى أ.د.بونوة شعيب باعتباره رئيس لجنة المناقشة والذي ساعدني طيلة مدة الدراسة وأيضا إلى أ.د.بلمقدم مصطفى وأ.د.بندي عبد الله أ.د باركة محمد زين والدكتور بوطالب قويدر لقبولهم تقييم هذا العمل والجهد.

وأخيرا أحب أن أشكر أخي وزميلي الأستاذ مليكي سمير.

خطة الدراسة

رقم الصفحة

* **مقدمة عامة**.....01

الباب الأول : النظري

الفصل الأول : لمحة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

- تمهيد.....05
I- التطورات الاقتصادية.....05
II- التطورات الاجتماعية.....12
1- المؤشرات الصحية.....12
2- المؤشرات التعليمية.....14
3- المؤشرات السكانية.....16
* التوزيع الجغرافي للسكان.....18
4- السكن في الجزائر.....19
أ- السكنات القصديرية.....20
ب-توزيع السكان في حظيرة الإسكان.....20
5-خصائص سوق العمل الجزائري.....21
أ- القدرة على الاستعاب والإرسال.....21
ب- تدني معدل المشاركة الاقتصادية.....21
ج- البطالة.....21
6- التوزيع القطاعي للقوى العاملة.....22
7- توزيع القوى العاملة حسب الجنس.....24
8- العمالة الجزائرية في الخارج.....26
- خلاصة.....29

الفصل الثاني : البطالة في الجزائر

- تمهيد.....30
I- البطالة في الجزائر.....30
II- مفاهيم البطالة.....34
III- أنواع البطالة.....34
1- البطالة الاحتكاكية.....34
2- البطالة الهيكلية.....35
3- البطالة الدورية.....35

أ- البطالة الإجبارية الشاملة.....35
ب- البطالة الموسمية.....35
ج- البطالة المقنعة.....35
د- البطالة الاختيارية أو الإرادية.....35
VI- البطالة وآراء مختلف المدارس.....35
1- المدرسة الكلاسيكية.....35
أ- أدم سميث.....36
ب- دافيد ريكاردو.....36
2- كينز.....37
3- ماركس.....37
4- المدرسة النيوكلاسيكية.....38
5- نظريات اللاتوازن.....39
* منحنى فيلبس.....39
V- وضعيات التشغيل.....44
1- المرحلة الأولى : 1980-1984.....44
2- المرحلة الثانية : 1985-1989.....44
3- المرحلة الثالثة : 1990-1993.....45
4- المرحلة الرابعة: من 1994 إلى ما فوق.....46
VI-هيكل البطالة في الجزائر.....50
VII- أسباب البطالة.....52
1- النمو الديمغرافي.....52
2- احتقار الوظيفة وضعف حركة رؤوس الأموال.....52
3- طبيعة السياسة الاقتصادية.....52
4- طبيعة السياسة النقدية.....53
5- طبيعة السياسة التعليمية.....53
6- عدم ملائمة سياسة الأجور.....53
7- الهجرة إلى الخارج.....54
8- القطاع غير الرسمي.....54
VIII - الآثار الاقتصادية والاجتماعية على البطالة.....59
1- الآثار الاقتصادية.....59
أ- على مستوى PIB.....59
- أثر البطالة على الطلب الكلي.....59
- أثر البطالة على الطاقة الإنتاجية.....59
ب- على مستويات الإدخار.....60

ج- على مستويات الأجور.....60
2- الآثار الاجتماعية.....61
IX- استراتيجيات لمواجهة البطالة.....64
1- التجربة الفرنسية.....65
أ- اقتراحات larrouturou.....65
ب- اقتراحات TADDEI.....67
ج- اقتراحات michel rocard.....68
د- تحسين الإنتاجية.....68
2- التجربة الجزائرية.....70
أ- إصلاح شبكات الضمان الاجتماعي ونظام الدعم.....72
• الإصلاحات الهيكلية.....72
• الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....73
ب- إنشاء مراكز البحث عن العمل.....74
ج- إنشاء مراكز لمساعدة أصحاب النشاطات الحرة.....74
د- برامج إدماج الشباب.....75
• برامج الأشغال العامة.....75
• برامج ذات منفعة عامة.....75
• برامج فلاحية.....75
• برامج الإدماج المهني للشباب.....76
• برامج التعاونيات.....76
- خلاصة.....78

الفصل الثالث : الفقر في الجزائر

- تمهيد.....81
I- تزايد الاهتمام بالفقر في الجزائر.....82
II- دليل الفقر التنموي.....84
III- مفاهيم الفقر.....85
1-مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف.....86
2- الفقر والحرمان النسبي.....86
IV- نظريات الفقر.....88
1- مدرسة والفارست.....88
2- مدرسة الاحتياجات الرئيسية.....88
3- مدرسة الإمكانات 88
V- أنواع الفقر.....89

1- الفقر المطلق.....89
2- الفقر النسبي.....90
3- الفقر المدقع.....90
4-الفقر المؤقت- الاجتهادي.....90
5-الفقر المتعدد الأبعاد.....91
6- الفقر ظاهرة متصاعدة.....91
VI- قياس الفقر.....91
1- مؤشر IHD-HDI.....93
2- كيفية حساب HDI-SHDI.....93
3- قياس الفقر النسبي.....97
4- مقارنة بين الفقر النسبي والمطلق.....98
VII- حد الفقر.....99
1- حسب تكلفة الاحتياجات الأساسية.....99
2- حسب الطاقة الغذائية 99
3- حسب نسبة الغداء.....99
VIII- الفقر ظاهرة ريفية.....99
1- خط الفقر.....100
أ-خط فقر أدنى.....100
ب-خط فقر أعلى.....100
IX- التخفيف من وطأة الفقر في الريف.....102
X- استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر.....103
XI- الجزائر بين اقتصاد السوق والفقر.....107
XII- الشبكة الاجتماعية.....110
XIII-الفقر وانفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة.....113
XIV- المنضمات العالمية وتحديات الفقر.....116
1- تصريحات كوبنهاقن في 1995/05.....116
2-منضمة المساعدة على التنمية 1996.....116
3-مؤتمر كولون 1999.....116
4-المجلس السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي 1999.....116
5-مؤتمر قمة الأرض 2002.....117
XV- إفريقيا الفقيرة وصندوق النقد الدولي.....118
XVI- إفريقيا الفقيرة وتحديات الفقر.....120
XVII- هيئة الأمم المتحدة.....121
- الخاتمة.....123

الباب الثاني : التطبيقي

منهجية تحصيل المعلومات.....126
1- مقدمة.....126
2- إيجابيات وسلبيات التحري.....127
3- حدود التحقيقات باعتماد أسلوب التحري.....128
4- تقنيات إعداد العينة.....128
أ- طريقة العينات الاتفاقية.....128
- التحري بالمجموعة.....129
- التحري المتعدد الدرجات.....129
- التحري التطابقي.....129
ب- طريقة العينات الاختبارية.....130
5- الاستجواب 131
أ- هيكلة الاستجواب.....131
ب- تحضير الاستمارة.....132.
6- أنواع الاستجواب.....132
أ- الاستجواب المباشر.....132
ب- الاستجواب في الشارع.....133
ج- الاستجواب عن طريق الهاتف.....134
د- الاستجواب بالمراسلة.....134
7-حجم العينة.....135
8- التحليل.....136
أ- مؤشرات العلاقات الاجتماعية.....141
* الخاتمة.....155
* الملاحق
- قائمة المراجع باللغة العربية
- قائمة المراجع باللغات الأجنبية

* مقدمة عامة :

إن الأزمات الاقتصادية العالمية الممزوجة بظروف اللاستقرار السياسي والحروب الدولية, والمدنية, والدينية ,كلها عوامل لعبت أدوارا سلبية في حياة البشرية, باعتبار أنها قد قادت جل سكان العالم إلى دوامة الجوع والفقر الذي اصبح يهدد أكثر من 3/4 من سكان المعمورة. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول المهددة بمرض هذا العصر خاصة بعد تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة, عن انخفاض المداخيل من العملة الصعبة, وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وتراجع أدوار كل من القطاع الفلاحي والصناعي.

وبفعل الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية... ازدادت الأمور استياءا. كل هذا استدعى ضرورة دق ناقوس الخطر, بهدف الإسراع في تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

فسياسة الانفتاح الاقتصادي تحت ظل اندماج الاقتصاد الوطني, في آليات الاقتصاد العالمي. قد حققت حساسية كبيرة كون أنها أدت, إلى الإقصاء الاجتماعي وإلى التهميش وافتقار الطبقة الوسيطة، كما تسببت في هشاشة قاعدة المجتمع, التي ازدادت هشاشة من جراء تراجعات مستويات المعيشة وتدهور القدرات الشرائية. هذا وإن التقارير الرسمية, والإحصاءات الوطنية والدولية تشير إلى أن أكثر من 12 مليون جزائري فقير. وهم يمثلون في مجملهم نسبة 22.6% من المجتمع. ولازالت شراهة الفقر تزداد وتتقوى, خاصة في زمن العولمة المصحوبة بارتفاع في معدلات البطالة التي وصلت إلى 30% سنة 2002, وهذه السنة هي مرشحة للارتفاع على الأقل خلال الثلاث سنوات المقبلة, بفعل وضعية هيكل الاقتصاد الذي لم يعد قادراً على مسايرة العصرنة. واثبت فشله الذي تأكد بعدم قدرته على المحافظة على مناصب الشغل التي خلقها. كذلك عدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على العمل, والذي يصل إلى 50.000 طلب / السنة. وهذا ما جعله نظاما قاصرا.

و إلى جانب النظام الاقتصادي, فإن مسؤولية البطالة تتحملها سياسة الاستثمار المنتهجة, فغياب أو نقص الاستثمارات. يعتبر عاملا فعالا في ارتفاع نسب البطالة. كما أن الفارق ما بين عرض وطلب العمل, يعود حتما إلى نقص المهارات وكفاءات

طالبي العمل، الأمر الذي يجعل سوق العمل لا يرغب في توظيفهم, فيصبحون فريسة سهلة لم يتحمل الفقر عناءا كبيرا في حبسهم. وبإلغاء الدعم وضيق فرص العمل, أصبحت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2002 مماثلة لوضعية سنة 1966.

فبين مرارة البطالة وظلمات الفقر, نستطيع أن نقول أن السياسات الإصلاحية المنتهجة قد فشلت وأدخلت المجتمع منطقة اضطرابات. فبدلا من أن تقوي هذه السياسات جدارالمناعة ضد الأمراض الاجتماعية, فإنها عملت على زرع حبوب البؤس والفقر داخل المجتمع.

وسنحاول من خلال موضوعنا هذا محاصرة المفاعل الأساسي, المتسبب في دخول المجتمع إلى النفق المظلم بتسليط الضوء على ظاهرتي الفقر والبطالة, مع دراسة واقعيهما واتجاهيهما كظاهرتين متصلتين. كون أن بمجرد أن يفتح قاموس الفقر, فإن رائحة البطالة تفوح منه, والعكس صحيح. هذا مع إثارة إشكالية هامة مفادها هو هل أن فقر الفرد يرجع إلى بطالته, أم أن كل من هو بطال هو فقير؟. كما سنحاول معرفة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهاتين الظاهرتين, على كل من الفرد والمجتمع وعلى التنمية ككل مع التحقق ما إذا كانت البطالة سببا في الفقر, أم العكس. وهذا ما لا يتم إلا باعتماد بعض المقاييس التحليلية والنقدية البناءة, التي انتهجناها حتى نستطيع الإلمام الكامل بمختلف جوانب موضوعنا ومحاصرة المحددات الحقيقية للبطالة والفقر. من خلال معرفة مختلف مستوياتها عند العائلات , بالتركيز على عائدات الدخل وقدرته على الاستجابة لحاجيات الأسر والأفراد.

وحتى نتمكن من التغلغل في عمق الإشكالية المطروحة, قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- إن العد التصاعدي للبطالة وفقدان مناصب الشغل, هما أول مسببات الفقر. وهذا ما أكدته دراسات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.
- إن مؤشرات الفقر تظهر بكثافةو بشكل واضح في الوسط الريفي.
- العملغيرالرسمي وأواصل التماسك الأسرية, حلان أساسيان لتخفيف الضغط الذي تفرضه كل من البطالة والفقر على المجتمع

ومن هذه الفرضيات اقترحنا أن نقسم موضوعنا, إلى بابين . باب نظري وآخر تطبيقي.

أما **الباب النظري** ,فهو مجزأ إلى ثلاث فصول. سنحاول اتباع " une approche comparative" في الفصل الأول, بحيث أننا سنمر بالأشواط التي قطعتها الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بكل ما تحتويه من إنجازات في كل المجالات. هذا مع استعراض مقوماتها خاصة خلال العقدين الأخيرين.

أما الباب الثاني, فهو يتعلق بالبطالة. نتطرق فيه إلى خصائص سوق العمل لجزائرية, مع تحليل وضعية العمالة والبطالة وسياسة التشغيل, خلال عهد تنفيذ المخططات وأثناء وبعد برامج التعديل الهيكليPAS. كما سنحاول تحليل البرامج الحكومية, التي جاءت بهدف الاهتمام بالشباب من خلال وقوفها على البنود الجوهرية ذات الصيغة السوسيواقتصادية, التي أثرت ولازالت تؤثر على اختلال التوازنات الاقتصادية للبلاد والتي تركت وصمة عار على النمط الاقتصادي المنتهج, الذي أتبث أنه نظام قاصر. بحيث أنه ترك فئة واسعة من الشباب, الذين يقل عمرهم على ٣٠ سنة في بطالة طويلة الأجل على الرغم من اختلاف مستوياتهم وكفاءاتهم. وبزيادة معدلات تسريح العمالة , أصبحت النتيجة بطالة مكثفة وفقر أقل ما يقال عنه أنه مظلم جعل شريحة كبيرة من المجتمع, تسبح في فضاء المعاناة لينتهي بها المطاف على شاطئ التشرد والتسول وغيرها من الآفات الاجتماعية... ونختم هذا الفصل, بسرد المقترحات التي جاءت على ضوء بعض التجارب الغربية والجزائرية خاصة لمعالجة شبح البطالة من خلال تحريك عجلة التوظيف, وتشجيع سياسة تشغيل الشباب, وفتح المجال أمام نشاط المؤسسات الصغيرة ورأس المال الخاص بمساعدة ANSEJ والبنك العالمي.

أما الفصل الأخير, فسنركز فيه على ظاهرة الفقر. من حيث ذكر مفاهيمها وتحديد معالمها وخطوطها على ضوء ما جاء في تعريف الاقتصاديين والمنظمات العالمية. كما أننا سنحلل فيروس الفقر التي تضاعف, وأصبح شرسا خاصة بعدما توفر له أحد المؤشرات الهامة المتمثلة في البطالة التي فتحت له الباب على مصرعيه, وبتدهور القدرات الشرائية ومستويات المعيشة وارتفاع الأسعار, وتدهور قيمة

الدينار, وإلغاء سياسة الدعم تلاشت معالم الطبقة الوسيطة وافتقرت. وهذا ما يظهر بشكل واضح في الوسط الريفي, أين أصبحت الوضعية جد متدهورة سواء من حيث شروط الصحة, أو أدنى متطلبات الوجود الكريم من الغذاء, السكن والتعليم.

ولولا السياسات التي جاءت بهدف استدراك الفئات المحرومة والمقصاة في المجتمع باعتماد برامج الشبكة الاجتماعية, لكانت الأمور أسوء خاصة وأننا في زمن العولمة الذي لا يرحم, وننهي الموضوع بأهم ما جاء في القمات الدولي, وما ورد في أجندة المنظمات العالمية المهتمة بسياسة الحد من المعضلة التي تبث أنها ناجمة عن البطالة التي كلما طالت زادت الفقر عمقا, وكلما اتسعت دائرتها تسببت في امتداد خطر الفقر هذا في الباب الأول.

أما الباب الثاني فسنحاول البرهنة والتأكيد عن الفرضية الرئيسية, في موضوعنا. التي تقوم على أساس أن البطالة هي المؤشر الرئيسي للفقر. بالاعتماد على نتائج الدراسة المنجزة على مستوى ولاية تلمسان.

الباب الأول
نظري

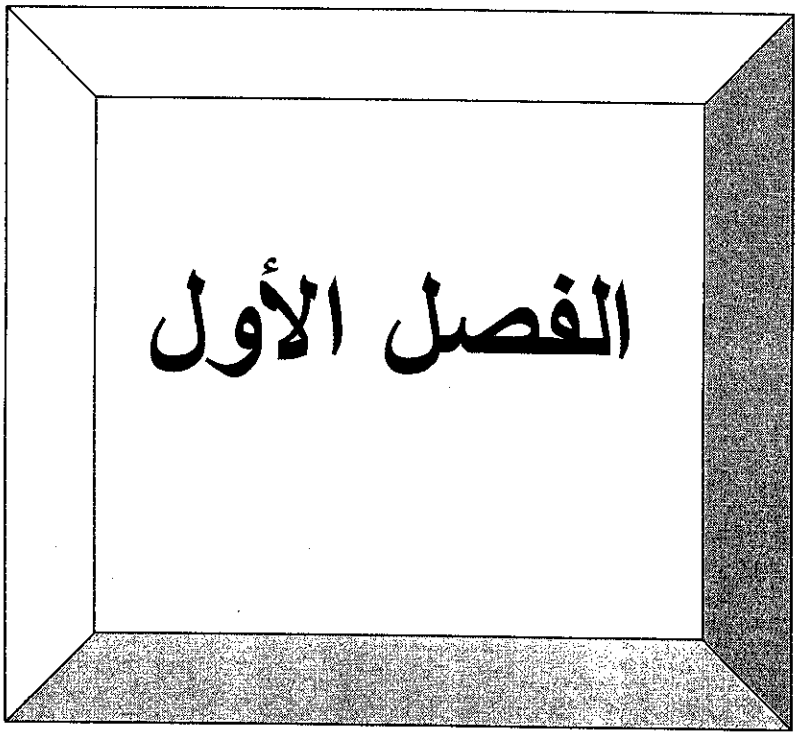
الفصل الأول

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية واجتماعية ملفتة للنظر، فالأزمة الحادة التي مرّت بها البلاد حدّدت ملامحها في البطالة والفقر التي مست 3مَ و 12مَ جزائري على التوالي، هذا إلى جانب التضخم والحجم الضخم[1] للمديونية؛ فخدمة المديونية تمتص لوحدها 8مً U$D [2] سنويا، الأمر الذي يحول ما بين تحقيق معدلات تنموية فعالة من جهة واعتماد مشاريع واستثمارات تنموية ط. أ من جهة أخرى. أضف إلى ذلك مردودية القطاع الفلاحي وباقي القطاعات والتي تبقى دون المستوى خاصة إذا ما قورنت مع مردودية جيراننا كتونس والمغرب.

وأمام رداءة الصورة وتفاقم الأزمة تجلت الحلول في اتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية, التعديلات الهيكلية واقتصاد السوق... الخ بمعنى آخر كان لابد من الرد على السؤال التالي:

Faut- il satisfaire les exigences du F.M.I où Faut-il céder aux Pressions sociales?

عموما فإن كل هذه التطورات أدت إلى إحداث تغييرات جذرية، عميقة تركت بصمات واضحة على مستويات مختلفة وبدرجات مختلفة.

I-التطورات الاقتصادية:

القنبلة الموقوتة بدأت في العد التنازلي في النصف الثاني من العقد الثامن لسنة 1900 أين انخفضت أسعار البترول من حوالي 40 $ إلى أدنـــى من 12$ [3] فتبلورت الأوضاع سنة 1988 وتراكمت الأحداث لتنفجر سنة 1992 فكان تدخل السلطة في مجرى الانتخابات البرلمانية بداية لدخول الجزائر في أزمات سياسية

---

[1] – le quotidien d'Oran p. 13 N° 2325 29 Août 2002 les vrais problèmes de p. V.D.

[2] – تقرير عن التنمية في العالم ص 39 البنك العالمي 1985.

[3] –l'expérience Algérienne de développement- Ahmed Benbitour edi ISPG Année 1993.

واجتماعية انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري، فكانت مرفوقة بعاهة مؤقتة في مجال توفير خدمات البنية التحتية الأساسية كالتعليم والصحة والطرق والمواصلات... كما أن مساعدات[4] البنوك العربية والإفريقية والأجنبية قد تذبذبت إن لم نقل انعدمت تماما عند بعضها، الأمر الذي جعل الجزائر عاجزة عن التغلّب على الاختلالات الهيكلية في اقتصادها والمتمثلة في نسبة عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري[5-6]... بشكل عام فإنّ كل هذه العوامل أصبحت تجري بما لا يشتهي الاقتصاد الجزائري حيث إنّها أثرت في معدلات النمو الاقتصادي بحيث أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجع من 15 ٪ ما بين [1980 -1986] إلى حوالي 2 ٪ ما بين 1987- 1991 وانعكس ذلك سلبا على نصيب الفرد من الدخل القومي، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ توفير مناصب الشغل فانتقلت البطالة من حدود 16,9 ٪ سنة 1985[7] إلى 26,4 ٪ سنة 1997 لتستقر في حدود 30 ٪ مع مشارف سنة 2000-2001. وأمام حالات الركود الاقتصادي الذي أصبح يواجه الجزائر، لجأت الحكومة إلى التوسيع في الاتفاق العام على أمل تنشيط الطلب واستعادة حيوية النمو الاقتصادي الذي بقيت معدلاته في تذبذب مستمر جدول رقم(1)، إلا أن النتيجة كانت نفاذ الاحتياطات الوطنية من العملات الصعبة حيث بلغت الاحتياطات 1مليون $ سنة 1992، هذا إلى جانب حجم المديونية الخارجية جدول رقم (2) وزيادة حجم خدمتها[8] جدول رقم (3) والتي تمتص أكثر من 2/3 الإيرادات البالغ حجمها 12 مً $ لذلك انخفضت قيمة الدينار أمام $ بنسبة 60 ٪ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

---

[4] -Rapport Sur la dette 2001/2002 Dans le monde / HTT p : // WWW. Dette 2000. O R G/ Rapport.

[5] -ALG, Restruction et reformes Economiques 1973- 1993 Hocine Benissad p 95, EDI o p u Année 94.

[6] -L'Economie ALGERIENNE. AbdelHamid BRAHIMI Defis et ENJEUX p 315-316 2eme edi d'ahlab Année 1991.

[7] - Analyse de la population Active en Algérie N° 30, quelques résultats Issus de lenqûete (Main d'œuvre- Juin 1989) ed: O N S Année 1993.

[8] - la mondialisation de la pauvreté- MiCHEL CHOSSUDOVSKY, P 45, edi ISBN Année 2000

جدول رقم 1: يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي من 94←2000

2000	1999	98	97	96-95	94
%2,6	%3,2	%5	%1,2	%3,8	%0,9 -

Source : O N S 2000

جدول رقم2: يبين تطور المديونية بملايير الدولارات U S D من 1990-1994

1994	1993	1992	1991	1990
28 ,9	25,757	26,813	28,199	27,858

جدول رقم 3: يبين تطور خدمة المديونية د % من 1990-1994[9]

1994	1993	1992	1991	1990
%93,4	%82,2	%76,5	%79 ,9	% 64,4

Source : la dette extérieure de l'ALGERIE

كما أن نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 62,8 % سنة 1992 إلى 75,1 % سنة 1995 وأمام تفاقم هذه الظروف وجدت الحكومة نفسها أمام اختيارين كلاهما صعب أوّلهما الاستقرار في نفس النظام الاقتصادي رغم فشله وبالتالي دفع ثمن النزيف الاقتصادي والاجتماعـــي... أو تبنّي اقتراحات كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع دفع ثمن إرضاء متطلباتها وشروطهما مع إمكانية انقاذ ما يمكن إنقاذه فتحقق الاختيار الثاني ومن تم صارت الجزائر مجبرة على إعادة النظر في نظم التسيير لمجمل القطاعات الاقتصادية واتباع برامج التعديل الهيكلي والتطهيرات المالية وإصلاحات في الميدان الجبائي والبنكي والتجاري والصناعي والفلاحي مع مراجعة مناهج الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وإعادة

[9] - la dette extérieure de l'ALGERIE – Ammar BELHIMER p 28-36, EDI CASBAH Année 1998.

النظر في السعر الحقيقي للعملة الوطنية فتراجعت قيمة الدينار في الأسواق الدولية بنسبة 40,17 % في أفريل 1994[10]

***أسباب الإصلاحات**

- الزيادة المفرطة في كل من نسب البطالة والتضخم .
- تدهور أسعار المحروقات.
- فشل كل من القطاع الصناعي والفلاحي في تحقيق الأهداف المسطرة.
- فشل سياسة التخطيط المركزي
- انعدام القدرة على تحقيق التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية والمالية.
- انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- تأثر الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي

***أهداف الإصلاحات**

- تحقيق معدلات البطالة والتضخم
- تحقيق الاستقرار على المستوى العام للأسعار
- تحقيق التوازن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات
- تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة
- تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي
- تحقيق نموّ سنوي متواصل في الناتج المحلي الإجمالي

***النتائج:**

كانت النتيجة أن المديونية بدأت تتراجع حسب **الجدول رقم-4-**

---

[10] – ALGERIE – Restrictions et reformes Economiques (1973-1993) p 101.

الجدول رقم 04 يشير إلى حجم المديونية:

بملايير الدولارات U S D	2000	1999	1998	1997	1996	1995
	30,4	31,8	33,2	33,8	32,9	31,7

هذا الجدول يبين تراجع المديونية من 33,8 مً $ سنة 1997 إلى 30,4 مً $سنة 2000 بسبب الإصلاحات من جهة وانتعاش سوق الذهب الأسود من جهة أخرى حيث وصل سعر البرميل إلى 18,7$ سنة 1997 ثم بلغ 26,2$ سنة 2000 مما ساعد على تسديد جزء من الدين, كما أن نسبة خدمة المديونية انخفضت من 93,4 % سنة 1994 إلى 70,6 % سنة 1995 ثم إلى 30% سنة 1999[11].

كما أن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدلات نموّ حقيقية بلغت في متوسطها نسبة 4,6%/السنة[12] كما أن نسب التضخم تراجعت بعدما كانت في حدود 30% و40% قبل 1994 حيث انخفضت إلى 7% سنة 1998 ثم انتقلت إلى أدنى من 4,2% سنة 1999 كما أن الاحتياطات النقدية ارتفعت إلى 8,5مً $ سنة 1997 وهي تتعدى اليوم 20 مً $. هذا إلى جانب تراجع عجز الميزانية الذي انخفض إلى أدنى من 20 % سنة 1997-1998.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الإيجابية إلا أن السلبيات[13] كانت أكثر، أهمها:

- غلق معظم المؤسسات الاقتصادية التابعة لقطاع الدولة.
- تسريح عدد كبير من العمال.
- تدهور القدرة الشرائية وغلاء المعيشة وزوال الطبقة الوسيطة.
- صعوبة تحقيق بعض المشاريع المبرمجة سابقا بسبب السياسة الاقتصادية

---

[11] – Banque d'Algérie « Situation financière et perspectives a moyen terme de la république Algérienne » p. 32 ALGER DECEMBRE 1996

[12]- le QUOTIDIEN d'ORan .p 03, N° 2330 – 04 SEPTEMBRE 2002.

[13] – «LA JUSTEMENT STRUCTUREL, l'expérience du magreb» - MOHAmmed EL HOCINE BENISSAD p. 70, edi opu. Année 1999

الجديدة.

كما أن آثار الأزمة الاقتصادية استمرت وبدت في ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت 30 % سنة 1999 واتساع شريحة الفقراء الذيـــن بلغت نسبتـــهم 22,6 سنة 1999 الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تقديم مقترحات لتحقيق الأمن الاجتماعي والهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر على الفئات الأكثر حرمانا وتضررا بما يضمن تحقيق مستوى معيشي مقبول مع توفير مناصب شغل مع حتمية التصدي لمسببات الفقر على المدى الطويل من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد برامج تشغيل الشباب.

الجدول رقم 5 يشير إلى المشاريع الاستثمارية. حوالي 127 مشروع استثماري[14]

القطاع	1994	1995	1996
الفلاحة	1	1	7
الصناعة	42	10	25
البناء والأشغال العامة	5	2	2
السياحة	3	1	2
الخدمات	6	2	9
الصحة	0	0	1
التجارة	0	1	3
المجموع	61	17	49

Source : APSI 1999

[14] –A P S I: Division ou Guichet Unique « les résultats de l'année 1996 en matière de déclaration d'investissement» ALGER JUILLET 1997 p 14.

نستنتج من الجدول أن أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين هو القطاع الصناعي بـــ 77 مشروعا متبوعا بقطاع الخدمات كما أن إحصائيات APSI لم تشر إلى أهميّة هذان القطاعان لباقي السنوات التي تلي سنة 1996 غير أنّها تشير إلى المبلغ المحقق من قبل هذه الاستثمارات والذي وصل إلى 18,6 % مليار دج كما بلغت عدد المناصب المتاحة 6000 منصب في حين استطاعت المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلق 50 منصب شغل لكل مشروع حسب ذات المصدر، ورغبة من الحكومة الجزائرية في تحسين أوضاع النشاط الاقتصادي وجلب المزيد من المستثمرين الأجانب جاءت في بنود قانون المالية لسنة 2003[15] بعض التعديلات الخاصة بالرسوم غير أن هذا لا يكفي لتحقيق أهداف النموّ الاقتصادية ولا يستجيب لشروط الاستثمار ولا لشروط خلق مناصب الشغل.

وقبل أن ندخل في وصف وتحليل بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد[16] الجزائري نشير أن الثلاثي الأول لسنة 2002 قد عرف فائضا في الميزان التجاري وبقيمة 5مً$ أي ارتفاع بنسبة 10%، كما أن حجم الواردات قد وصل إلى 8,33 مليار دولار في حين بلغ حجم الصادرات

13,72 مً $ بانخفاض قدّره 13,11% كما أن معدل تغطية الواردات من خلال الصادرات بلغ 165%*.

ولمزيد من التفاصيل حول الوضعية الاقتصادية بالتحليل الاحصائي انظر الملحق 1-2-3-4-5.

---

[15]- le QUOTIDIEN d'ORan (petites Nouveautés , grande frilosité) p. 03 ou 04- septembre- 2002. N° 2330 .

[16] -le soir d'ALGERIE p. 06 29- NOVEMBRE 2002 N° 3654.

* [C N I S] 2002: Le centre national de l'informatique et des statistiques, DOUANES ALGERIENNE

II- التطورات الاجتماعية

لقد كان للتحسّنات المسجلة على المستوى الاقتصادي وقع إيجابي في المجالات الاجتماعية التعليمية منها والصحية حيث أن أهم المستجدات يمكن تدوينها فيما يلي:

1: المؤشرات الصحية

فحسب " فرنسوا بيرو" فإن " الاقتصاد المتخلّف هو الاقتصاد الذي يعجز عن تغطية "كلفة الانسان"[18] وكلفة الإنسان هنا هي كل ما يمنع الإنسان من الموت المبكر كما هي كل ما يؤمن للإنسان حياة جسمية ونفسية لائقة وهذا ما يعتمد على حجم الإنجازات في مجال الصحة نظرًا لقدرة هذه الأخيرة على التأثير المباشر على كل من النموّ والتنمية والتعليم والدخل ككل حيث أن الصحّة الجيّدة تعطي لصاحبها القدرة على العمل لفترة زمنية أطول وبالتالي العيش حياة إنتاجية أطول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية. أمّا الأثر الإيجابي للصحة على النموّ يتطلّب ارتباط الأجر بالإنتاجية فبمجرّد أن يحسّ الفرد أن تحسن أجره متعلّق بتحسن الإنتاجية فإنّ هذا سوف يحفّزه على بذل مجهودات أكبر ومكثفة، أمّا، إذا كان تحسّن الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فإن هذا قد يأثر على النموّ بشكل سلبي.

كما أن الصحة تؤثر على النموّ بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة فاعلية التعليم فالطلبة ذوي الصّحة الجيّدة يكونون أقدر على التحصيل العلمي وبالتالي تزداد إنتاجيتهم بشكل جيد وبمعدّل أعلى، ولقد أثبتت دراسة أجريت في الولايات المتحدة[19] الأمريكية أن زيادة الدخل تؤدي إلى رفع مستوى الصحة النفسية والبدنية كما أن دراسة أخرى أجريت في البنغلاديش أثبتت أن تعليم الأم يساعد على تنظيم الأسرة ومن ثم تخفيض حجمها وهذا ينجم عنه الاهتمام بتعليم وصحة

---

[18]- مقدمة في اقتصاد التنمية- د- إسماعيل شعباني ص 25- الطبعة الثانية لدار النشر والتوزيع- الجزائر- سنة النشر 97.

[19]- اتجاهات حديثة في التنمية د. ع القادر عطية ص 91. الطبع دار النشر الجامعية سنة 2000.

الطفل بدرجة كبيرة.

من أجل هذا اجتهدت الحكومة قصد توسيع مجال الخدمات الصحية وزيادة عدد الأطباء وفي جميع الاختصاصات مع اتباع سياسة التوعية الصحية حيث أن معدل الوفيات، وفيات الأطفال الرضع إلى مجموع ألف رضع انخفض من 98 طفل سنة 1980 إلى 32 طفل سنة 1997 كما أن نسبة الوفيات قد تراجعت فلقد بلغت سنة 1999 27% و 5,52% على التوالي في حين أن معدل الإنجاب للأنثى قد اعتدل حيث انتقل المعدل من 6,7 طفل سنة 1980 إلى 3,60 طفل سنة 1997 ليبلغ حدود 3,27 سنة 1999، أما نسبة توقع الحياة عند الولادة قد ارتفع ليبلـــغ 62,24 % سنة 1999[20].

وحسب إحصائيات وزارة الصحة فإن عدد الأطباء والممرضين قد ارتفع بالنسبة لعدد السكان حيث بلغ مجموعهم سنة 1998 29970 و 86241 على التوالي أنظر الملحق (6و7) بعدما كان مجموعهم سنة 1996 27652 طبيب و 85296 ممرّض، وفي هذا الصدد تأكد تعليمات وإحصائيات وزارة الصحة بأنّه تمّ توفير 400 سرير إضافي ما بين 1999-2000 وسيتم توفير 128000 سرير مع مشارف 2010 هذا مع فتح الآفاق أمام العيادات الطبية الخاصة.

الجدول رقم 1: يبين ارتفاع توقع الحياة عند الولادة لكلى الجنسين[21]-[22]

الجنس Sexe	1980	1985	1991	1996	*1998
ذكور-Mas	55,9	62,7	66,9	66,8	67,2
إناث Féminin	58,8	64,2	67,8	68,4	69,0
المجموع	57,4	63,6	67,3	67,7	68,5

Source : ONS 2000

[20] –le développement au seuil du 21 siècle- Rapport sur le développement dans le monde 1999-2000 Banque Mondiale p .270.

[21] –ONS 98.

[22] - ONS 2000.

الجدول رقم 2: يبين نسبة الوفيات عند الأطفال بالألف حسب الجنس[23]

	1980	1985	1990	1995	*2000
ذكور	84 ,40	80,00	60,00	57,94	54,20
إناث	85 ,06	76,57	55,50	51,68	47,80
المجموع	84 ,72	78,30	57,80	54,87	51,10

Source : ONS 2000 – A.N.D.S. Agence nationale de développement de la santé

يعود سبب الانخفاض الملحوظ ف نسبة الوفيات إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية مقارنة مع ما كانت عليه في سنوات 60 و 70 أيضا مجانية التطعيمات التي فرضتها الدولة وأتبعتها الأمر الذي ساعد في القضاء على vaccinations Ihepatite و الكوليرا و Diphterieعدّة أمراض معدية وقاتلة أحيانا كالديفتيريا ...الخ غير أن إلغاء مجانية العلاج أثرت تأثيرا laminingite[24] واليفوئيد و بالغا على مستويات الصحة هذا ما سنراه في الفصل 3.

2- المؤشرات التعليمية:

أهم ما يمكن تدوينه هنا هو محاولات الحكومة في اتباع الطرق البيداغوجية الحديثة غير أنّه لابد من تسجيل ملاحظة النقص الكبير في عدد المعلمين والأساتذة على مستوى مختلف الأطوار ضف إلى ذلك النقص على مستوى التكوينات والتربصات والإهمال الذي تعاني منه هذه الفئات من حيث السكن والنقل وغيرها من المرافق التي من شأنها تحسين المستوى التعليمي[25] فكيف يطمح في الرقي والتنمية وأدنى متطلبات أساتذة سلك التعليم قد أهملت ؟ خاصة بعدما أثبتت الدراسات التي أجريت في ستة دول متقدمة مثل اليابان، والمملكة المتحدة والسويد وفرنسا وايطاليا واستراليا خلال أحقاب زمنية مختلفة لاختبار

---

[24] –le quotidien d'Oran p. 07 (vaccination obligatoire) 10-12-02 N° 2412.

[25]– مقدمة في اقتصاد التنمية، د– اسماعيل شعباني، ص 25. النشر، دار هومه السنة 1997.

العلاقة السببية التبادلية بين النموّ والتعليم العالي[25] فاتضح أن التعليم العالي يؤثر تأثيرا بليغا وجوهريا على التنمية خاصة في الدول الأربعة الأولى في حين أن تأثيره جاء بسيطا على الدولتين المتبقيتين غير أن ما يهمنا هنا هو أن الدّراسة نفسها أثبتت أن التعليم العالي قد لا يخدم التنمية في حالة ما إذا كانت نوعية التعليم متردية بحيث لا يتمكن الخرّيجون بمستواهم العلمي المنخفض أن يفيدو التنمية مثلما هو الحال في الجزائر ولعلّ هذا ما يبرّر هجرة الإطارات والأساتذة والدكاترة إلى الخارج.

ورغم هذا نقول أن المجهودات التي تقوم بها الدولة في تحسين هذا المجال وترقيته تبقى معتبرة إذا ما قورنت مع تونس والمغرب أنظر الملحق رقم 6 وكنتيجة حتمية لذلك فإن عدد الملتحقين بمختلف الأطوار قد ارتفع حسب ما يشير إليه الملحق رقم (7)[26].

وتشير إحصائيات 1999[27] أن نسبة التلاميذ الذين درسوا على الأقل 4 سنوات في الطور الأوّل هي 97% في حين أن نسبة التمدرس في كل المستويات هي 66 % فبلغت في الابتدائى 95% و 56% في التعليم الثانـــوي و 7 % في التخصصات التقنية الثانوية أما فيما يتعلق بالتعليم العالي أنظر الملحق رقم (8) والذي يشهد على الارتفاع المستمر لعدد الطلبة في الجامعات.

ولقد رافق التحسن في التعليم النظامي تحسنا في مستوى التعليم الغير نظامي المتعلق بمحو الأمية وتعليم الكبار مما تساهم في تخفيض نسب الأمية والتي بلغت نسبها سنة 1999 61,6% وتبقى النسبة الأكبر محصورة عند الرجال بنسبة 9, 73 % أما عند النساء فهي تساوي 49% وعليه فإن نسب الأمية لم تتراجع إلاّ بـــ 11,7% سنة 1996.

---

[25]– اتجاهات حديثة في اقتصاد التنمية د– عبد القادر محمد عبد القادر عطية ص –85 النشر : الدار الجامعية السنة 2000.

[26]– المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ص 323– 337.

[27] –Indicateurs socio culturelles source Rapport Mondial sur le développement Humain (P N U D) site WWW. Google. Fr

نسبة 9,3% عند الرّجال و 20,2% عند الإناث.

الملحق رقم (9)، (10) يبين النفقات العمومية على التعليم من PNB [28]

كما يبين عدد التلاميذ المسجلين بانتظام في الطور الابتدائي والثانوي ما بين 1980 و 1996، غير أن إلغاء منهاج التعليم المجاني قد أثر تأثيرا بليغا على مسار التعليم المجاني أنظر الفصل 3-خاصة بعدما طرح وزير التربية السيد صالح نور الدين إصلاحا للنظام التربوي أين يفترض فيه 4 سنوات تعليم في الطور الأول مع اشتراط كفاءة عالية للتلميذ فإذا كان التلميذ لا يأكل ولا يلبس جيّدا ويسلك مسافات كبيرة ليصل إلى مقعده فأنّى له أن يكون كفئا خاصة ونحن نعلم أن مبلغ الكتاب للسنة 4 أساسي هو 300 دج.

3- المؤشرات السكانية:

كسائر الدول المتخلفة لا زال سكان الجزائر في تزايد مستمر حيث انتقل عددهم من 10,4مَ نسمة سنة 1962 إلى 18,7[29] مليون نسمة سنة 1980 ليبلغ مجموع 31466000ن سنة 1999 بمعدل نمو قدر بـ 4,7% ما بين سنتي 1980-1990 ثم انخفض هذا المعدل إلى 2,6% ما بين 1990-1998.

---

[28] -le développement au seuil du 21 eme siècle rapport sur le développement dans le monde 1999-2000, p . 268, edi E S K A, Année 2000

[29] -le développement au seuil du 21 eme siècle Banque Mondiale.

الجدول رقم 3 يعكس تطور عدد السكان للفترة الممتدة ما بين 1990-1999 مع إحصاء إجمالي لتقديرات عدد السكان حسب النوع

Estimation du total de la population par sexe

العدد بالألف نسمة

البلد	الجنس	السنة *				سنة الأساس	عدد السكان في سنة الأساس	متوسط معدل النمو السنوي للسكان%	% الذكور من إجمالي السكان
		1990	1995	1998	1999				
الجزائر	ذكور	12844	14357	15554	15943		13158		50,7
	إناث	12490	13968	15125	15503		12794		
	جملة	25334	28325	30679	31446	1991	25952	2,5	

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1996

*** التركيب العمري والنوعي للسكان:**

من المعلوم أن المجتمع الجزائري دولة فتية كون أن أكثر من 50% من سكانها هم شباب كما أن ما نسبته 39% منهم لا يتعدى متوسط عمرهم 15% وهذا ما يبينه **الشكل التالي رقم 4**[30]

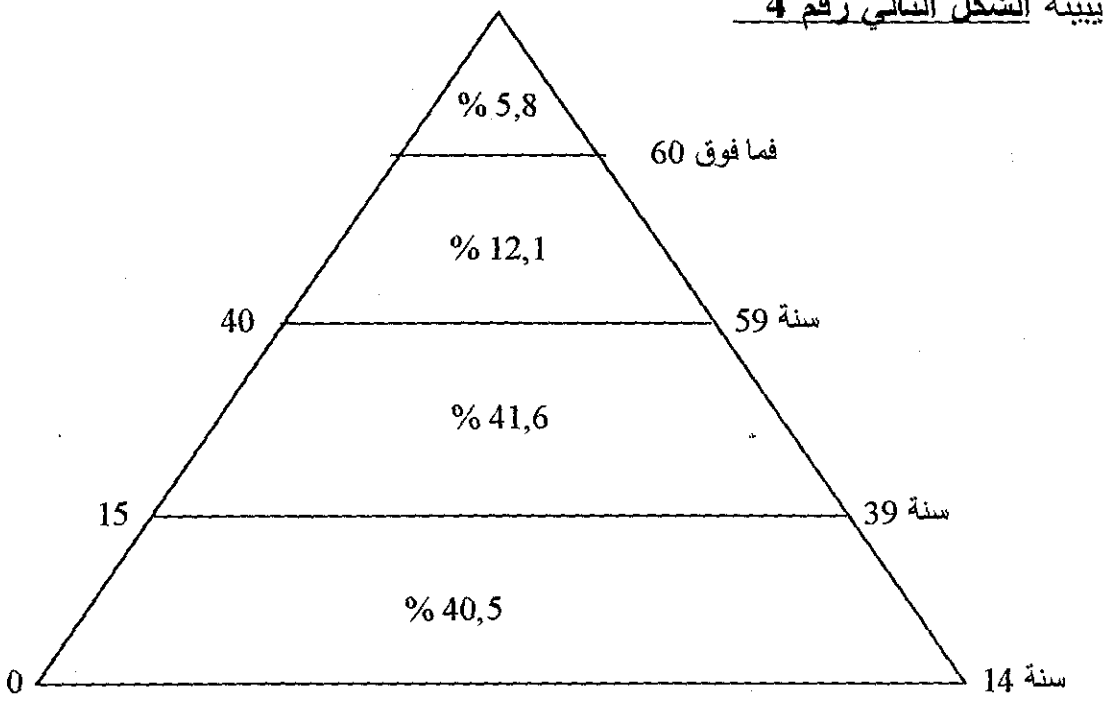

[30]- مقدمة في اقتصاد التنمية، د- اسماعيل شعباني- دار هومه سنة 1997.

الجدول رقم 05 يبين التوزيع النسبي حسب النوع وفئات العمر طبقا لتعداد 1999:

Pourcentage de la Population Par Sexe et par Groupe D'AGE selon dernier recensement de l'année 1999 .

المجموع	فئات العمر																Sexe	Pays
	+ 75	-70 74	-65 69	-60 64	-55 59	-50 54	-45 49	-40 44	-35 39	-30 34	-25 29	-20 24	-15 19	-10 14	-5 9	4-0		
50,7	0,7	0,5	0,7	1	1,1	1,3	1,5	2,1	2,8	3,5	4,2	4,9	5,7	6,6	7	7,1	Mas	الجزائر
49,3	0,6	0,5	0,8	1	1,2	1,3	1,6	2	2,6	3,5	4,1	4,8	5,5	6,3	6,7	6,8	Fem	
100	1,3	1	1,5	2	2,3	2,6	3,1	4,1	5,4	7	8,3	9,7	11,2	13,9	1,7	13,9	Tot	

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1996

* **التوزيع الجغرافي للسكان:** تبين الإحصائيات بأن تفاوت في التوزيع الجغرافي للسكان بحيث أن أكثر 65% أي ما يعادل 19 مليون فرد يعيش على امتداد الساحل مستغلا في ذلك مساحة لا تتعدى نسبتها 4,5% من التراب الجزائري، في حين أن الباقي يتوزع في السهول-هضاب والصحاري بنسبة 27% و8% على التوالي ليبلغ حجم الكثافة السكانية في الكم^2 13,2 أنظر الجدول

الجدول رقم6 يبين عدد السكان المقدر والمساحة والكثافة السكانية- عام 1999

[31]Estimation de la population, Superficie et densité Année 1999

الدولة	عدد السكان بالآلاف	المساحة كم^2	الكثافة السكانية كم^2
الجزائر	31446	2381741	13,2كم^2

Source : RGPH 1999

في هذا المجال تؤكد إحصائيات وتوقعات الإحصاء العام (R G P H) [32] إن الرقم الحالي لعدد السكان لن يبقى ثابتا بل وأنه سوف يتضاعف مع مشارف

---

[31] -WWW . focusin tl/ com/ star 1f4 . H T M (Google.(r)- 1999.

[32] -R G P H Recensement Général de la population et l 'habitat 1998.

2023 أين سيصل إلى 60مَ ن[33]، ولعل ما يجلب أنظارنا في هذه الإحصائيات هو الارتقاء المفاجئ بنسبة التحضر مقارنة مع تطور إجمالي السكان فهي تقدر بـــ 5,6% مقابل 2,9% النسبة على الترتيب، كما أن نسبة التحضر انتقلت من 4 ,31% سنة 1966 إلى 52,2% سنة 1995 ويتوقع أن تتحصر ما بين 65% و 75% في 2020[34] –[35] ضف إلى ذلك نسبة النموّ للسكان المتحضرين ما بين 1994–2000 وصلت إلى 3,6%[36] ولعل هذا من الأسباب التي تدفع بالكثير من سكان الأرياف إلى دخول المدن والمراكز الحضرية الأمر الذي يتسبب في تفريغ الأرياف من سكانها وماله من آثار سلبية بيئية واج واق وعليه فيتوقع مزيدا من البطالة والفقر والبؤس خاصة في ظل ظروف التوزيع الغير عادل للمداخيل. ولمزيد من التفاصيل عن المؤشرات الديمغرافية أنظر الملحق 11.

4- السكن في الجزائر:

يرجع الأخصائيون سبب أزمة السكن في الجزائر إلى النموّ المتسارع للسكان وإلى موقع تمركز السكان إلى التوزيع الغير عادل لها، فالسكن في الجزائر هو سكن تقليدي قديم بنسبة 63% حيث أن أغلبية الجزائريين يستغلون هذا النوع من السكنات إلى جانب العمارات والفيلات.

وتشير الإحصائيات أنّه تم بناء 3,64مَ وحدة سكنية ما بين 1962–1994 إلاّ أن العجز يبقى مقدرا بـــ 1,2مَ وحدة سكنية ويضاف إليها مجموع الطلب الإضافي السنوي المقدر بـــ 600000 طلب جديد حسب إحصائيات 2000 على أساس (T O L) المقدر بـــ 6 أفراد[37].

---

[33] - HTTP // red intelligence. Free. Fr/ ALGERIE. HTM (www. Google. Fr) 1999

[34] –Magasine de santé N° 06 page 24 du JUILLET 1999.

[35] –CNES « la ville où le devenir Urbain du pays» Novembre 1998 p. 21.

[36] –www. Google . Fr: Algérie. HTM- 1999

Indicateurs Démographiques . CIA rapport Mondial sur le développement Humain PNUD. Banque Mondiale.

[37]- TOL TAUX d'occupation par logement

وفيما يلي جدول رقم 7 يبين بعض تطور بعض مؤشرات السكن في الجزائر.

Indicateur sur le logement	1963	1966*	1977*	1987*	1996	1998*
T O L	5,7	6,10	7,54	7,54	7,53	7,15
T O P [38]	-	2,78	3,17	2,65	2,57	-
Taille des Ménages	-	5,91	6,65	7,09	6,95	6,56

Source R G P H

*** السكنات القصديرية[39]:**

إن العجز المسجل في مستوى السكنات والذي يتطور ريتمه بشكل بطئ إذا ما قورن بريتم تطور الولادات وتسارعها فتح المجال أمام انتشار السكنات القصديرية بكل ما تحمله من مخاطر وسلبيات على المستوى الاق والاجتماعي والصحي ولقد قدر مجموع هذه السكنات إذا سمح التعبير بذلك بـ 212315 سكن قصديري وهي تؤوي حوالي 1507168 فرد[40] وأكثر ما يتضرر منه الفرد في هذه السكنات هو انتشار الأمراض والأوبئة المتنقلة خاصة عن طريق الماء أنظر الفصل-3-

*** توزيع السكان على حظيرة الإسكان:**

فنسبة التعمير حسب (T O L) كانت تساوي 5,7% سنة 1963 ثم أصبحت تساوي 7,53% سنة 1996 وهي في حدود 7,15% حسب إحصائيات 1998.

أما بالنسبة لـ (T O L) فلقد كانت النسبة تساوي 2,78% في 1966 ثم أصبحت تساوي 2,57 % سنة 1996، هذا إلى جانب حجم الأسرة الذي أصبح يبلغ نسبة 6,56% حسب إحصائيات 1998 بعدما كان يساوي 5,91%

---

[38] - TOP TAUX d'occupation par pièce.

[39] - Recensement général de la population et l'habitat Année 1998

[40] -Magasine de santé N° 06 de JUILLET 1999. p. 25.

في 1966و 6,95 في 1996.

5* خصائص سوق العمل الجزائري:

من الواضح أن سوق العمل الجزائري شديد التأثر بتقلبات الأوضاع الداخلية والخارجية كما أنّه يظهر حساسية اتجاه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وعليه فإن أهم خصوصياته تبرز فيما يلي:

* القدرة على الاستيعاب والإرسال:

فالقدرة النسبية للسوق في امتصاص البطالين على اختلاف مهاراتهم ومؤهلاتهم من دبلومات وشهادات جعلت اليد عاملة الجزائرية خاصة أصحاب الشهادات العليا تلجئ إلى الخارج خاصة إلى الدول التي تتواجد بها أسواق عمل عالية الأجور[41].

* تدني معدل المشاركة الاقتصادية:

وذلك بسبب تدني نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث أن هذه النسبة لا تكاد تتعدى 14,1% هذا إلى جانب ارتفاع نسبة من همّ خارج سن العمل حيث انتقلت هذه الفئة من 7,1% سنة 1980 إلى 1,6% سنة 1995 لتبلغ 0,9% سنة 2000.

* البطالة:

لقد صاحبت البطالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال فكانت نسبتها تفـوق 20 % في بداية الثمانينات ثم سرعان ما غطتها سحوب الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر لتنخفض النسبة إلى 17% ما بين 1982-1986 غير أن شمسها انقشعت لتصل إلى 24% سنة 1994 ثم 30% مع مطلع 2001.

---

[41]-انتقال العمالة العربية (المشاكل- الآثار- السياسات) د- ابراهيم سعد الدين د- محمود عبد الفضيل، ص 35. النشر مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1983.

6* التوزيع القطاعي للقوى العاملة:

وهو يعتبر من بين المؤشرات الأكثر دلالة في تحديد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد أهدافها وتشير الإحصائيات إلى تراجع اليد عاملة من القطاع الزراعي أي تراجع الأهمية النسبية للعاملين في القطاع الزراعي من 27% في بداية الثمانينات إلى 22% في بداية التسعينات ثم إلى أدنى من 17% سنة 2000 [42] وحسب آخر الإحصائيات فإن الزراعة توظف ما يقرب 25% من إجمالي اليد عاملة[43]، في حين أن مجال الصناعة لم يعرف تذبذبا كبيرا بحيث أن مساهمته في التوظيف تزداد أحيانا وتنخفض تارة أخرى فنسبة اليد عاملة في القطاع كانت تقدر بـ17,15% سنة 1989[44] ثم انخفضت إلى 14,6% سنة 1991 ثم 17,8 في 1992 ثم 17,77 سنة 1998.

الجدول رقم 8 يبين التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي لسنة 1998 في الجزائر.

النشاط الاق الدولة	الزراعة والغابات وصيد البر والبحر	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	أنشطة غير واضحة التوظيف	الإجمالي
	17,77				13,91	18,38	5,70		26,95		100.00 %

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1998

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهو القطاع الوحيد الذي يستقطب ولازال يستقطب اليد عاملة رغم الشلل الذي أصابه أعقاب الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد حيث انخفض مستوى العمالة في هذا القطاع من 8,9% في 1989 إلى أدنى من 6%

---

[42] -World BANK Development indicators, W.B. 2000 page 182.

[43] -WWW. google. Fr+ WWW. Focusintl. Com / star 1 f 4. HTM-1999.

[44] -Analyse de la population Active en Algérie / office nationale des statistiques edi op. p 133 1993.

في 1998[45].

الجدول رقم 9 يبين توزيع اليد عاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي سنة 1989

الخدمات	النقل	الصناعة	البناء والتشييد	الزراعة	الإدارة	التجارة
%8,90	%4,45	%17,15	%23,6	%23,84	%18,52	%3,54

Source : ONS 1989

جدول رقم 10 يشير إلى حصة كل القطاعات من PIB حسب إحصائيات 2000[46]

الخدمات	الصناعة	الزراعة
%37	%51	%12

Source : GOOGLE.FR

جدول رقم 11 يشير إلى نسبة توزيع اليد عاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2000[47]

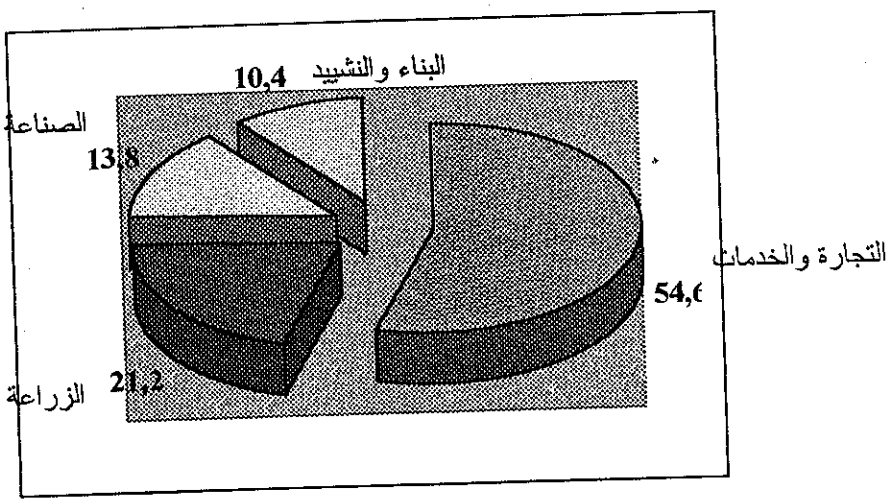

Source : GOOGLE.FR

---

[45] –Statistical Abstract for Arab countries- ninth edition- p 35-1998 .

[46] –WWW. Google. Fr CIA Fact Book. 21- Mai 2002.

[47] –WWW. Google. Fr Alger le 04- Avril 2002 par yassin Teurlabi.

7- توزيع القوى العاملة حسب الجنس:

تشير إحصائيات جوان 2001 الصادرة عن ONS أن نسبة القوى العاملة قد بلغت 27% من مجموع السكان ويؤكد تقرير هذا الديوان أن مجموع القوى العاملة ما بين جوان 2000 وسبتمبر 2001 قد انخفض بحيث أن المجموع قد انتقل من 8,6 مليون[48] إلى 8,5 مليون وأغلبيتهم سكان حضر بنسبة 57,6 %[49] والباقي يقتصر على سكان الأرياف، ويشير تقرير البنك العالمي إلى أن معدل مساهمة الإناث في القوى العاملة مازال منخفض وعلى جميع المقاييس الأمر الذي يربطه الأخصائيون باعتقادات ثقافية وتقاليد يأمن بها المجتمع الجزائري والدليل على ذلك أن مساهمة النساء لم تتعدى نسبة 14,1% أي ما هو مجموعه 883549 مقابل 5345223 عند الرّجال ولكن النسبة في تزايد وتسلق مستمر وينتظر أن تبلغ نسبة 43,9% مع نهاية 2010 حسب تقديرات وتوقعات المكتب الدولي للعمل[50_51] ما فيما يخص البطالة عند العنصر النسوي خاصة ذواتي المستويات المتوسطة والثانوية فإن النسبة هي ضعف ما هي عليه عند الرجال من نفس المستوى أما عندما يتعلق الأمر بأصحاب الشهادات الجامعية فإن البطالة تمس 5 إناث مقابل ذكر واحد[52].

---

[48] - WWW. Google. Fr [2001].
HTTP : // www . ALGERIA- interface. Com / new / Articl. PH p ? Article- 1 d= 494.

[49] - World BANK Development indicators- W.B. 2000 .p150.

[50] -Rapport sur le travail dans le monde 2000, sécurité du Revenu et protection sociale dans un monde en mutation (BIT), P 283.

[51] -office nationale des statistiques- elements statistiques de l'ons sur le marché du travail. P. 52 Année 1995 = 2001.

[52] - K.BOUTALEB : « le marché du travail en Algérie, le poids de l'emploie informel » revue economie et management n°01, editée par la faculté des sci.eco et de gestion, mars 2002, pp107-114.

جدول رقم 12 يبين نسب المساهمة عند الجنسين[53]

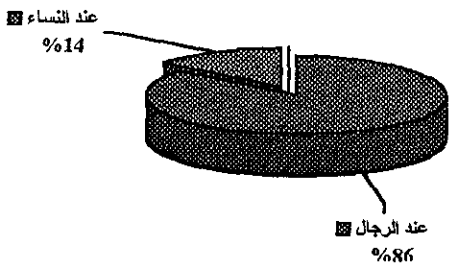

Source : OIT 1996

وحسب إحصائيات ONS فإن قطاع الخدمات يبقى القطاع الذي يستقطب كلا الجنسين بحيث أنّه يوظف ما نسبته 30,97% خاصة في(الإدارة-التعليم-الصحة) والباقي يبقى حسب ما يشير إليه الشكل

جدول رقم 13 يبين توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية

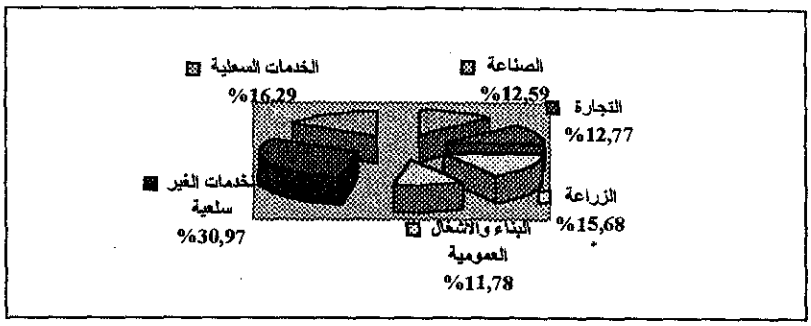

Source : ONS 2000

[53]- OIT « organisation internationale du travail communique de : Presse: « Un nouveau rapport statistique du BIT Net en lumière les tendances mondiales du marché du travail» OIT 1996. 2001, p17.

الجدول رقم 13 يبين توزيع اليد عاملة حسب السن[54]

	الفئة النشيطة			الفئة العاملة		
	المدن	الأرياف	المجموع	المدن	الأرياف	المجموع
أقل من 15 سنة	7510	14283	21792	7510	14283	21792
19-15	408560	441897	850457	141543	174254	315797
24-20	855391	651137	1506528	394129	372580	766709
29-25	890253	545415	1435668	534832	361386	896217
34-30	733061	405644	1138705	551258	321842	873100
39-35	573282	299925	873207	478801	264044	741846
44-40	467143	270801	737945	421355	241489	662844
49-45	402597	243834	646432	364815	216554	581368

Source : ONS 2000

8* العمالة الجزائرية في الخارج:

أمام تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعجز الدولة في معالجتها فكرة الخروج إلى الخارج في أذهان معظم الجزائريين على الرغم من اختلاف[55] مستوياتهم وأوضاعهم، سواء كانوا بطالين أو موظفين تبقى الرغبة الملحة في تحسين الوضعية فوق كل اعتبار هذا بغض النظر عن طرق الهجرة.

بالنسبة لحاملي الشهادات العليا والأساتذة الجامعيين وأصحاب المهارات والكفاءات فإن حظ مسارهم يتجه صوب دول المشرق العربي كالإمارات والكويت

54 _ ONS 2000.

55 – le quotidien d'Oran (le Maghreb, place forte de l'immigration elandestine) p. 05 – 17 Août / 2002 N° 2914.

والسعودية نظر لارتفاع الأجور[56] إلا أن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تبقى مركز استقطاب ورغبة الجميع. فهجرة العمالة الجزائرية إلى الدول[57]، الغربية تبقى دائمة عند معظمهم خاصة في فرنسا وألمانيا وكندا...غير أن الهجرة إلى الخارج أصبحت صعبة وتراجعت معدلاتها عمّا كانت عليه في السابق خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الساعة الجزائرية والأمريكية في 11- سبتمبر- 2001 أين أصبح الغرب يرى العرب بعين الغير مرغوب فيهم كما أدخلوا في قائمة المغضوب عليهم العامل الذي حدّ من هجرة الجزائريين وأدى إلى تزايد الطلب على اللجوء السياسي[58].

الجدول رقم 15 يبين إجمالي الطلب على الرغبة في الحصول على الموافقة على طلب اللجوء السياسي.

[جزائريين- مغاربة- تونسيين- عراقيين].

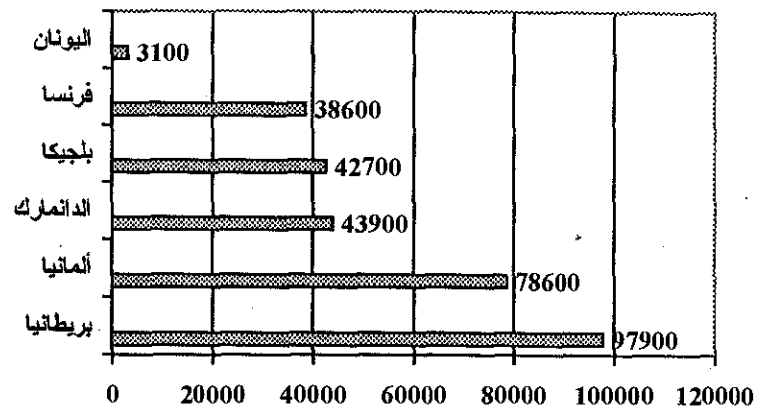

Source : F.D.E. rapport sur les clandestins en Europe

ففي فرنسا نجد أن عدد المتوافدين عليها يبلغ 150 ألف مهاجر في السنة[59] ومن جنسيات مختلفة إلا أن القليل منهم من يسعفه الحظّ في أن يتحصل على مهنة مستقرة ونعني بالقليل أصحاب الشهادات والخبرات وعليه فإن البطالة في فرنسا

---

[56] -la mondialisation de l'économie - Maurice du Rousset p. 88-89, edi ellipses Année 1994.

[57] - la mondialisation « Olivier d'ollfus» p 135 ed. Presse Des Politiques Année 1997.

[58] -le forum Des Européens « Rapport sur les elandestins en Europe» Bouquet «Tps» chaine Arte- 30-05-02.

[59] -Journal le Monde p. 9 Mardi 16 Avril 2002 N°17798 le site: WWW. Le monde . Fr.

تمس المهاجرين ضعف ما تمس السكان الأصليين، ولقد بلغت هجرة الأطر الجزائرية إلى الخارج 400 ألف خلال 4 السنوات الأخيرة[60_61].

وحسب إحصائيات قامت بها الحكومة الفرنسية[62] لاستقطاب نسبة البطالين المغاربة المقيمين على ترابها وجدت ما يلي:

جدول 16 يشير إلى نسبة البطالين المغاربة حسب الجنسية لسنة 1992

البلد	رجال	نساء	إجمالي
جزائريين	%27,6	%42,4	%27 ,6
تونسيين	%26, 4	%42 ,7	%26,4
مغاربة	%26,5	%43,3	%26,5

Source : chômage et relance de l'emploi

أما عن إحصائيات 2002 فجاءت كالتالي (إجمالي المهاجرين)

الوالم الا	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	باقي الدول	الوحدة بالمليون
8	**4**	**5**	**3**	**10**	

المصدر: جريدة الرأي

---

[60]-جريدة الرأي ص 24 – 1- جوان – 2002 – العدد 1248 –

[61]– CENS « Projet de rapport de conjoncture économique et société» 1er semestre 2002 .

[62].- Chômage et relance de l'emploi . Bernard MAROIS –Marie Ange Andrieux Rodolphe DURAND edi Economica Année 1997.

خلاصة:

بعد هذا التحليل نقول أن البطالة والفقر في الوطني الأصلي هي غربة خاصة في الدول النامية وعليه يبقى الدافع عند مواطنيها هو تجربة الغربة في الدول المتقدمة محاولة منهم تحقيق المأوى والمحتوى.

وهذا ما سنتطرق إليه خلال الفصل الثاني محاولة لمعرفة تأثيرات البطالة على الفقر مع الإحاطة بكل معالم البطالة وآثارها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، هذا مع إشاحة النقاب على واقع التجربة الجزائرية في مواجهة هذه الظاهرة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني البطالة في الجزائر:

تمهيد:

فمنذ الاستقلال تضاعف سكان الجزائر بشكل سريع ويرى المختصين الاقتصاديين أن حدوث الأزمة الاقتصادية يعود بالدرجة الأولى إلى هذه الزيادة، وما يزيد الوضع خطورة هو عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق تنمية متزايدة متماشية مع معدلات التنمية في النموّ الديمغرافي ممّا شجع البطالة على التزايد السريع وجعلها تفرض نفسها في أوّل خطوات الاقتصاد وعلى الرغم من محاولات الإصلاح والخوصصة وتطلعات الجزائر[1] للدخول إلى المنظمة الدولية للتجارة والاتحاد الأوربي ورغبتها في تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي إلا أن أوضاع سوق العمل والبطالة قد فتحت المجال أمام كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أصبحت تشكل عقبات أمام وجهة الاقتصاد الجزائري وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي أن معدل البطالة في الجزائر يفوق 30% من الفئة النشيطة وهي تتزايد بنسبة 4% كل سنة، فهي تمثل في إجمالها 3 ملايين بطال من كل الأوساط ومن كل المستويات، من هنا أصبحت عملية مواجهة البطالة من أولوية أولويات السياسة الاقتصادية الجزائرية.

I-البطالة في الجزائر

ففي سنة 1966 بلغ مجموع سكان الجزائر 12 مَ نسمة أما مجموع اليد عاملة النشيطة فلقد بلغ 2,5مَ نسمة فكانت نسبة البطالة المقدرة بينهم بـ 30,6% وهي نسبة جدّ عالية تزامن موعدها مع ركود قطاع المحروقات وتراجع حجم الاستثمارات وارتفاع حمّى النّمو السكاني.

وما بين 1966- 1977 تراجعت نسبة البطالة بمقدار النصف وأصبحت تساوي 18,5% ويعود السبب في ذلك إلى انتعاش جو الاقتصاد الناجم عن مباشرة الحكومة لبرامج المخططات التنموية وبنهاية العقد السابع

[1] - DIX GRANDS Problèmes Economiques. MICHEL CHATELU et jaques Fontanel edi OPU Année 93 page 123.

وصفاء الآفاق شرع في الإدماج النسبي للمرأة في عالم الشغل والتي طالما ترددت في الدخول إلى سوق العمل، ومما زاد من صعوبة الاندماج ذهنية وعادات وتقاليد المجتمع التي كانت ولا زالت ترفض عمل المرأة خاصة في الوسط الرّيفي، ففي هذه الحقبة بلغ مجموع النساء العاملات 42155 مرأة أما مجموع الفئة النشيطة فبلغ 971 2336 أكثرهم ينشط بالأرياف.

وتستمر الأوضاع على ما هي عليه إلى أن نجد أنفسنا على مشارف سنة 1989 أين يصرّح رئيس الحكومة الأسبق السيد " حمروش" في لقاء جمعه وكبار المسؤولين من الحكومة فعرض الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وصرّح أن عدد البطالين قد بلغ 1,5م بطال أي ما نسبته 20% ، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت مع كل من تونس والمغرب اللتان بلغت نسبة البطالة عندهما 15,3% و 17,3% على التوالي ويعود سبب البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة إلى انتهاء عقود المتعاقدين وتسريح العمالة مما تسبب في إحداث بطالة ط. أ [2] بنسبة 32,5% لفئة تعدى عُمُرها سن 40 ويشير الجدول التالي إلى الصعوبة التي يلقاها هؤلاء في إيجاد العمل خاصة بعد تسريحهم[3]

- العمال المسرّحين مدّة انتظارهم قد تفوق 4 سنوات حتى يجدون عملا.
- العمال المتعاقدين مدّة انتظارهم 3 سنوات تقريبا.
- العمال المستقيلون أو العمال المتوقفون مدّة انتظارهم تتراوح ما بين 2 و4 سنوات.
- الطلبة الذين أكملوا دراساتهم أكثر من 3 سنوات.
- الشباب المؤدي للخدمة العسكرية أقل من 3 سنوات.

وكلّما طالت مدّة الانتظار كلما تشكلت ملامح العمل في القطاع غير الرسمي الذي يصبح منفذ نجاة أو عوامة إنقاذ لكثير من البطالين وفي هذا

---

[2] -opening UP distrubution in the middle East and north Africa: the poor / the Unemployed and the public sector- ISHAC DIWAN AND MICHAEL WALTON edi WORLD BANK Année 1996.

[3] -Conseil Economique et Social -Roger leray p. 116 Ed Economica Année 1991.

نرى أن الجدول رقم 01 يبرز لنا توزيع اليد عاملة في القطاع الغير رسمي (كل القطاعات ما عدا القطاع الفلاحي).

الصناعة	التجارة	الخدمات[4]
%48,6	%35,3	%15,9

أما سنة 1992 فلقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر 22% [5] أما في تونس والمغرب فلقد بلغت 16% ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد السكان حيث بلغ مجموع السكان سنة 1995 29,5 م ن أغلبيتهم شباب بطال في سن العشرين ولقد بلغت نسبة البطالة 28% في حين أن إجمالي الطلب على العمل قد فاق 230000 طلب ما بين سنتي 1992 و 1995 ليتضاعف سنة 1996 فقدّرت نسبة الزيادة في الطلب على العمل بـــ 4% و2% و 7% على التوالي في كل من قطاع الصناعة والتجارة والري وعلى الرغم من تراجع معدل نمو السكان والذي انتقـــل من 5% سنة 1989 إلـــى مـــا دون 3,1 % ما بين 1995 و 1996 إلا أن البطالة بقيت منحصرة على فئة الشباب وتعود الأسباب في هذا إلى سنوات 70 والثمانينات والتي عرفت نموّا ديمغرافيا كبيرا وإلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب المنضمّين الجدد، ففي ظروف السير الجيد للاقتصاد لا يستطيع سوق العمل أن يوفّر أكثر من 100 ألف منصب عمل/ السنة.

في حيـــن أن الطلب السنوي على العمل يتراوح ما بيـــن 250 000 و300000 طلب وأمام هذا العجز الذي يضاف إلى عجز المؤسسات العمومية في امتصاص البطالين كون أن معدل نموّها يقل عن معدل نمو البطالة بـــ 3 مرّات أصبحت الأوضاع فاسدة خاصة خلال العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر من تخريب وحرق لمختلف القطاعات الحيوية، كل هذا فتح الباب أمام القطاع غير الرسمي لينشط ويمتص ما يقرب 22% من اليد

[4] - Ajustement- Education -Emploi- Michel VERNIERES P. 103 edi Economica Année 1995.

[5] –les observations de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du marché du travail cas de la Tunisie et l'ALGERIE :communication du CNRSFMMA Italie 22-23/ 09- 2000 p. 21- BERNARD- fourcade.

العاملة أي ما يعادل 13% من اليد العاملة النشيطة حسب إحصائيات 1996، ومع أن ظاهرة تسريح العمال قد تراجعت نوعا ما إلا أنّها لم تتوقف بسبب بروز ظاهرة الانسحاب الفردي لليد عاملة من القطاع العمومي سنة 1997 مما أدى إلى فقدان 25000 منصب عمل خلال الأربعة سنوات الماضية وعلى الرغم من تحسن مداخيل الدولة وامتلاء الخزينة وانخفاض حجم المديونية من 33 مَ $ إلى 22مَ $ إلا أن هذا لم يكن كافيا لإيقاف شبح البطالة الذي استمر في الزحف ليطيل 2,3 مَ جزائري[6] من مجموع اليد عاملة النشيطة التي يفوق تعدادها 8,5 مَ عامل فهي تساوي 8690800 عامل وهذا ما يؤكده التقرير الصادر من BIT المكتب الدولي للعمل لسنة 2000، فنسبة البطالة من مجموع اليد عاملة تساوي 29,7 % وأن 70,7 % منها هم شباب يقل سنهم عن 30 سنة فنسبة البطالة هنا مبهرة عند مقارنتها مع فرنسا التي يبلغ عدد بطاليها 2315000 بطال أما النسبة فهي تساوي 8,8% كما أنّها تمس شباب لا يتجاوز معدل أعمارهم 25 سنة فتبلغ نسبة البطالة 16,2 % و 18,5 % عند كل من الرجال والنساء حسب إحصائيات INSEE لفبراير[7] 2001.

أما عن إحصائيات البطالة لسنة 2001 فيؤكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن عدد البطالين قد بلغ 2427726 بطال كما يؤكد ذات المصدر على فقدان أكثر من 216890 منصب عمل بما في ذلك الأفراد الذين انتهت عقود عملهم والأفراد المسرحين، وبتدهور كل من قطاع الصناعة والفلاحة تدهور سوق العمل الذي كلما فقد 4 مناصب شغل لم يوفّر سوى منصب عمل واحد[8]. فمن عمق هذه الإحصائيات نقول أن الجزائر تواجه البطالة الهيكلية ط. أ.

---

[6] –WWW. GOOGLE. FR.

[7] – INSEE FEVRIER 2001.

INSEE: هو مجلس إحصائي بفرنسا يختص بنشر كل المؤشرات الإحصائية عن البطالة والأسعار ونسب النمو.

[8]– جريدة الخبر ص 3 النشر يوم 27– مارس– 2002 العدد 3432.

II – مفاهيم البطالة:

هناك مفاهيم عدّة تحظى بها البطالة:

1 – البطالة هي ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوّة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل[9].

2– وحسب BIT فإن الشخص يعتبر بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية[10]:

- ليست له أيّة وظيفة أو عمل يقوم به.
- أنّه بصدد التفتيش عن عمل.
- أنه جاهز للتشغيل ...

3- البطالة هي ظاهرة سوسيو–اقتصادية تخص فئة ما فوق 15 سنة وهي بصدد التفتيش عن عمل دون جدوى...كما أن هذه الفئة هي قادرة على العمل إلاّ أن الفرصة لا تتاح لهم [11_12] عموما نقول أن الفئة العاطلة عن العمل هي الفئة المؤهلة للعمل والقادرة عليه [13] وهي الفئة التي يتراوح سنّها ما بين 15 و 64 سنة باستثناء الطلبة والشباب الذين هم بصدد تأدية الخدمة العسكرية والمعوّقين...

III – أنواع البطالة

تنقسم البطالة إلى 3 أنواع رئيسية:[14]

1– البطالة الاحتكاكية: تنتج عن قيام العمال بتغيير أنشطتهم المهنية، وهي غالبا ما تمتد لفترات قصيرة، وهذا ما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

---

[9]– كتاب الفقر والبطالة في الأردن، محمد الحضاونة– عبد السلام النعيمات– عبيد الروضان ص 31– 33 النشر الجمعية العلمية الملكية سنة 1998.

[10] –Rapport sur le travail dans le monde 2000- BIT. P. 43.

[11] –Revue les problèmes Economiques (Travail- formation-emploi) N°2575 du 1- JUILLET 1998 P 2.

[12]– الأمين في الاقتصاد . أ – بوشاشي بوعلام ص 297 النشر دار المحمدية سنة 2001.

[13] –CHOMAGE et Relance de l'emploi- Bernard MAROIS- Marie Ange Andrieux- Radolphe DURAND p 13 edi Economica Année 1997.

[14] –World Bank report – WORKERS in an Integrating World- WORLD BANK 1995 p. 28.

2- البطالة الهيكلية: وهي ناتجة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد مما يكون سببا في إلغاء أو خلق وظائف جديدة كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة[15].

3- البطالة الدورية: وهي تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الانكماش في الدورة التجارية أو الاقتصادية كما يمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية مثل:

أ* **البطالة الإجبارية الشاملة:** وهي تمتد لتشمل غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، فهي لا تنحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة.

ب* **البطالة الموسمية:** وهي تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السَّنَة كفترات تخرّج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة أو الفنادق[16].

ج* البطالة المقنعة: وهي زيادة عدد العمال في مؤسسة أو في قطاع ما عن الحدّ اللازم للإنتاج بكفاءة حيث أن العدد الزائد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الحدية لوحدة العمل وإلى درجة تصبح فيها سالبة أحيانا.

كما يمكن اعتبارها بأنّها مقدار قوّة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج خاصة القطاع الزراعي.

د* **البطالة الاختيارية أو الإرادية:** وهي ناجمة عن عدم رغبة المتعطل في مزاولة عمل معين يتاح له لأسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية.

IV- البطالة وآراء مختلف المدارس:

1- المدرسة الكلاسيكية:

---

[15]- المنير في الاقتصاد -أ- بوشاشي بوعلام ص 132 دار هومة سنة 1998.

[16] -Economies And English. Smail BENMOUSSAT EDI. OPU . Année 1993 p. 139.

فيما يتعلق بوجهة النظر الكلاسيكية ذات التحليل الديناميكي نقول أن هذه الأخيرة ترى في سوق العمل ديناميكية خاصة حيث أنه يمكن من استقرار مستويات الأجور ومستوى الناتج الوطني، لهذا فإنّ الكلاسيك يرون أن التوازن في سوق العمل لا يتم إلا من خلال الاستخدام الأمثل/ الكامل لليد عاملة، هذا التوازن الذي لا يتحقق إلا إذا توفر شرط المنافسة الكاملة ما بين أصحاب المشاريع (رؤوس الأموال) والعمال (القوة العاملة قوة العمل)، وإذا حدث وأن بقيت بطالة داخل سوق العمل فإنها لا تكون إلاّ بطالة اختيارية، لهذا فإن الكلاسيك يرون أن البطالة غير الإرادية غير ممكنة[17] بحيث أن البطال بإمكانه أن يجد وظيفة وباعتباره شخص عقلانيا قد يرفض هذه الوظيفة بمجرّد اقتناعه أنّها لا تناسبه سواء من حيث العائد أو من حيث ملئها لوقت الفراغ.

فالمنطق اللبرالي يرى أن البطالة ظاهرة إرادية وخارجية وسيطرت هذه الفكرة على هذا المنطق إلى غاية 1929.

ومن بين الكلاسيك الذين عالجوا مشكل البطالة نذكر:

أ* آدم سميث A.Smith [1723- 1790]، (جامعة: ڤلاسكو- أكسفورد)

يرى هذا الاقتصادي التنموي صاحب النظرة التفاؤلية أن سوق العمل قادر على خلق ثراء هذا الثراء من شأنه تقليل نسبة البطالة بشكل دائم ومستمر إن كان الاقتصاد منتعشا الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في قدرات التشغيل وبالتالي فهو يساعد على تحسن الأجور، كما يرى "S" أن الاستثمار يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وهذا ما يساهم في خلق مناصب التشغيل.

ب* دافيد ريكاردوا D. Recardo: [1772 – 1823] ، فكما سبق وأن أشرنا، فإن النظرية الكلاسيكية لم تكن تتصور أبدا وجود بطالة مكثفة طويلة الأجل كحل محتمل وممكن لمعالجة أزمة السوق، فكل تصوراتها جاءت محمولة على تأثيرات التقدم التقني على مستويات العمل، لهذا فإن "R" يرى

[17] –DELAS – JEAN. PIERRE, " Economie contemporaine, Faits- consepts- théories". P 35, 37,38, ED Marketing 1991.

أن البطالة ممكنة على المدى الطويل، ومن خلال أطروحته، (بالتكامل أو بالتعويض) يعتقد أنه بقدر ما يساهم التقدم التقني في القضاء على مناصب الشغل، بقدر ما يساهم في خلق مناصب شغل جديدة أي المزيد من الأداء الذهني على حساب الأداء العضلي، وكلما زاد التقدم التقني تحسنت تحسنت الأجور والقدرات الشرائية التي من شأنها تحفيز ظهور حاجيات جديدة.

2- كينز Keynes

فالنظرية الشبه كينزية Pré-keynesienne تربط البطالة بمستويات الأجر الجدّ عالية والغير واقعية لهذا نرى أن وجهة نظر "K" والتي يوافقه عليها كل من P.Kalecki– N- Kaldor- J.Robinson نرى أن البطالة ناجمة عن ارتفاع الإنتاج ونقص الطلب أي عن الاختلال ما بين العرض والطلب حسب قانون السوق، إذا "K" يرى أن عرض العمل مرتبط بالأجر الأسمى ومستقل عن الأجر الحقيقي، لهذا فإن الخروج من الأزمة يتطلب تدخل الدول لتحقيق التوازنات في سوق العمل ومعالجة الاختلالات بمعنى آخر نقول أن "Keynes " يرى أن تخفيض الأجور الأسمية غير كافٍ لتحقيق التوظيف الكامل وفي حالة تحقق التوظيف الكامل فهذا يعني أن سياسة تخفيض الأجور الأسمية كانت مرفقة بسياسة نقدية نقابية[18].

عموما فإن "K" يدخل في النظرية العامة إمكانية التضخم في حالة الاستخدام الكامل الأمر الذي أكدّه A.W.Philips من خلال تبيان العلاقة العكسية ما بين اختلاف الأجور، تنوع البطالة، وبما أن نموّ الأجور مرتبط بالأسعار، يرى البعض حتمية قبول بعض نسب التضخم لمواجهة البطالة، أمّا النيو كلاسيك أمثال F.Hayek و J.Rueff فإنهم لم يتوقفوا عن صدّ أفكار "K" باسم أكبر التوازنات وأخطار التضخم وهذه قضية أصبحت مَحَلَّ اهتمام النقديين Monetaristes أمثال A.Phelps و M.Friedman.

3- ماركس K.Marx| 1818- 1883|:

[18] - OSLON MANCUR, "grandeur et decadence des nations", "the Rise and decline of nations", p276, Bannel Editions, 1983.

يرى الكثير من الماركسيون أمثال (روزا لوكسمبورغ) و(ن.ا.لينن) أن البلدان الرأسمالية الناضجة ستتوجه إلى الاستغلال الإمبريالي للشعوب الفقيرة، وأن رخاء الرأسمالية سيرتبط باستغلال الثروات الباطنية لهذه الشعوب، وحتى تتجنب الدول الرأسمالية بطالة شاملة وتعظم أرباحها ستحاول إجراء الكثير من الاستثمارات في الخارج وبهذا نجد أن منطق "ماركس" يعتبر البطالة[19] ذات صبغة مزدوجة فمن أجل تغطية الميول نحو انخفاض معدلات الأرباح فإن أصحاب رؤوس الأموال يمارسون نوعا من الضغوطات لتخفيض الأجور وهذا منطق يهمل التقدم التقني الموفر لمناصب الشغل وهذا هو نفسه منطق (clark) خاصة في دالة إنتاج تجميعية.

هذا عن "R" أما بالنسبة لأخيه العدوّ "مالتوس" Maltus [1766-1832] المهتم بالأحداث الواقعية خاصة بمشاكل السكان فهو يرى أن الإنسان والفقر توأمان لا يفترقان، كون أن المواد الغذائية تزداد بمقدار متتالية حسابية أمّا النمو السكاني فهو يزداد بمقدار متتالية هندسية، وهذه الزيادة تؤدي إلى خلق جيش من البطالين يؤثر على الأجور وتدفع بها إلى الانخفاض.

4- المدرسة النيوكلاسيكية:

لقد عرفت هذه المدرسة نجاحات كبيرة عالمية من خلال احتكارها لجوائز نوبل Prix Nobel وأهم تيارات هذه المدرسة تنحصر في مدرسة لوزان المؤسسة من طرف L.Walras (Ecole de lausanne) مدرسة فيينا كارل مانجر école de vienne Carle Menger [1840-1921] وأخيرا المدرسة الإنجليزية لـــ ستانلي جيفنز Stanly Jevans [1835-1882]، وبشكل عام نقول أن معظم أفكار هذا التيار جاءت لتبيان الأهمية التي يحتلها السعر في سوق العمل، أي أن السعر هو المحرك الرئيسي في سوق العمل ومن الاقتصاديين الذين يعتمدون هذا التحليل Walras [1834- 1910] ، فهو يرى أن سوق العمل خاضع لمرونة الأسعار، وأن أي اختلال في سوق العمل

---

[19]- علم الاقتصاد (المشاكل الاقتصادية المعاصرة، بول، أ، ساموبلسون ترجمة موفق مصطفى، ص337، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

من شأنه إحداث بطالة غير إرادية / إجبارية وهذا لا يتحقق إلا في حالة حدوث تدخل خارجي. يتسبب في الحد من مرونة معدل الأجر. وهنا نسجّل انتقادات Jaques Rueff الذي انتقد نظام: DOLE ، نظام التعويض على البطالة الذي اعتمد في بريطانيا عام 1911 والذي من شأنه تسبيب بطالة إرادية دائمة.

إن هذا التحليل يبين أن كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك قد اتفقوا على فكرة واحدة سببها وضوح صورة تفاقم البطالة خاصة بعد أزمة 1929، نتيجتها أن البطالة سببها تدخلات الدولة والنقابات المؤدية إلى اضطراب التوازنات.

5- نظريات اللاتوازن THEORIES DU DESIQUILIBRE

تحاول هذه النظريات إيجاد التوفيق بين وجهات نظر "ماركس" والنيوكلاسيك من خلال إعادة فحص نظريات البطالة كما هو الحال عند E. malinvaud و P. Bénassy و leijonhufvud وكلهم يرون أن أسواق العمل مرتبطة بالصرامة ونفس الفكرة يتقاسمها معهم G. AKERLOF ويضيف هذا الأخير أن اختلال نظام المعلومات يلعب دورا هاما ومؤثرا عند الموظفين حيث أنهم لا يعرفون قدرات العامل الذي يوظفونه لذلك تجدهم يركزون على الأجر مقابل الإنتاجية أي أجرٍ عالٍ مقابل إنتاجية عالية مثله في ذلك مثل I. B. M التي تدفع أجور عالية أعلى بكثير من تلك المقترحة في سوق العمل حتى تجذب أحسن وأكفئ الموظفين، أما بالنسبة لـ" George Stifler " من خلال نظريته " JOB Searche " فهو يرى أن غياب المعلومة عند الموظف تجعله في بطالة اختيارية لبعض الوقت خاصة وأنّه لا يعرف نوعية الوظائف المعروضة في سوق العمل.

أ- منحنى فيليبس: COURBE DE PHILIPS

الأستاذ " أ. و. فليبس" النيوزيلاندي من مدرسة لندن للاقتصاد ومن جامعة أستراليا قد استطاع إثبات العلاقة التبادلية القائمة بين ارتفاعات الأجور

والأسعار وبين البطالة، فمنحنى فيلبس النموذجي جاء بهدف تكملة النموذج الكينزي للسعر الثابت (IS- LM) ، إذا فكلما انخفضت نسبة البطالة تحصّلنا على اصطدام الأجور الأسمية بالأسعار.

إن منحنى فيليبس يصور وجهين أساسين لكل من البطالة والتصاعد الزاحف للأسعار والأجور وهذا ما يظهر من خلال المنحنى المائل نحو الأسفل التالي:

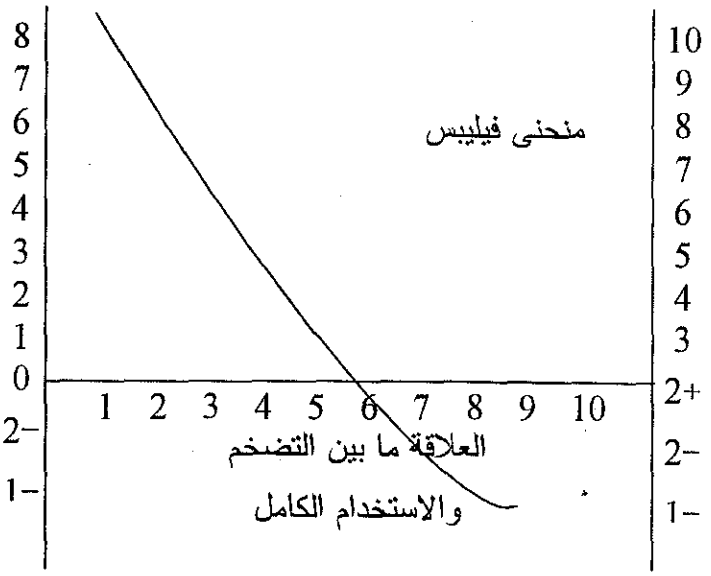

المصدر: علم الاقتصاد

التفسير

يبدو لنا من خلال هذا الشكل البياني أنّه كلما [20] صعدنا يسارا لتخفيف البطالة كلما ارتفعت الأسعار والأجور أي أنّنا لن نستطيع التقليل من البطالة إلا بوجود نسب عالية من التضخم وما يبرز لنا هذه العلاقة هو التعديل البطيء للأجور الأسمية.

ففي الرسم البياني دائما قد حملت نسبة البطالة على المحور الأفقي على السلم العمودي الأيسر، في حين أن النسبة المؤوية المتزامنة مع تغيير معدلات الأجور الأسمية وضعت على السلم الأيمن مع السلمين لا يختلفان إلا

[20]– علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة، ترجمة: د– مصطفى موفق. ص 261 ← 275 النشر ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

بتزايد النسب السنوية للإنتاجية وعليه فإن تغيير الأسعار البالغ 6% في السنة سيقابل بتغيير في الأجور بـــ 8% في السنة هذا إن زادت الإنتاجية بـــ 2% .

عموما ففي المدى القصير فإن منحنى فيليبس يصور الارتباط بين البطالة وتضخم الأسعار والأجور ومنحنى فيليبس يتغير في المدى الطويل.

أما في المدى الطويل فيظهر أن هناك معدل طبيعي للبطالة في حين أن منحنى فيليبس هو عمودي كما يتبين أن الارتفاع في الأجور الأسمية يكون مساويا للتضخم.

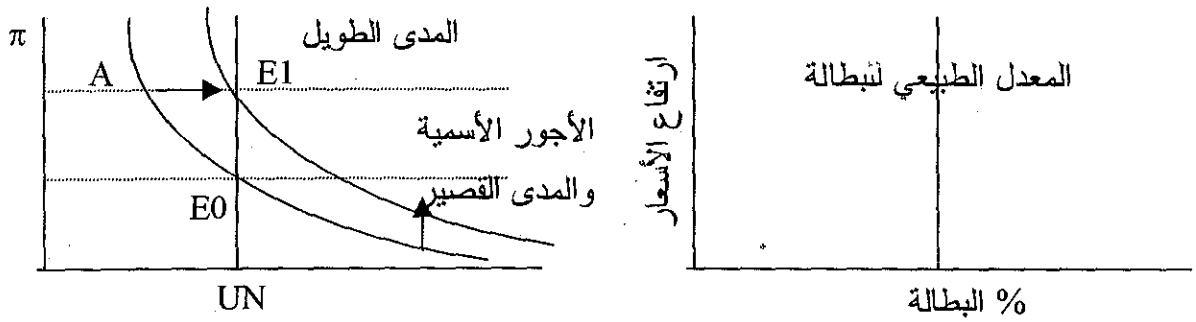

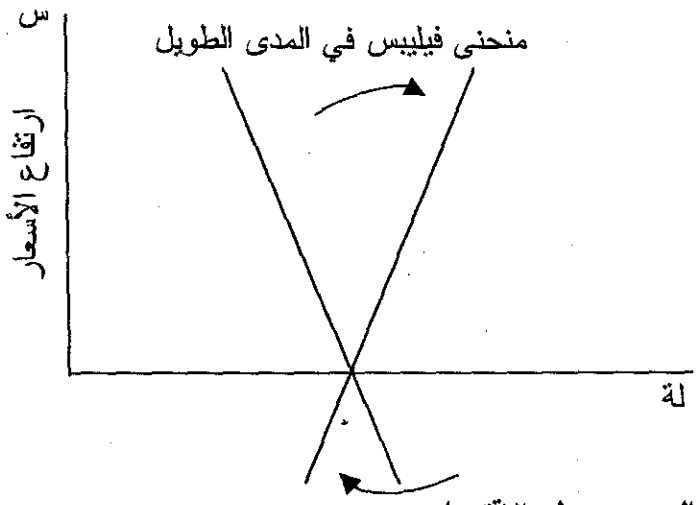

معدل طبيعي للبطالة: UN

الأجر الحقيقي الثابت: π

البطالة الثابتة: U

المصدر: علم الاقتصاد

دون الخوض في التفاصيل يبدوا أن منحنى فيليبس يمثل الارتباط القائم ما بين التضخم ومستوى البطالة في الاقتصاد خاصة في الفترات القصيرة وخاصة التغييرات التي يتعرّض إليها خلال الفترات الطويلة. ضف إلى ذلك

أنّه يبين لنا العلاقة ما بين P I B والتضخم في المدى القصير والتي هي علاقة تطورية croissante أو متصاعدة وعمودية في المدى الطويل، وعليه وفي هذه الحالة نقول أن البطالة تكون كالضغط فإذا كان الضغط عالٍ كان النشاط الاق مضطربا وإذا كان الضغط منخفض كان النشاط الاقتصادي ضعيفا فعلى الضغط أن يكون معتدلا كذلك البطالة خاصة على المدى الطويل، أي أن هناك نسبة معينة معتدلة ينشط فيها التضخم وهذه النسبة تخدم البطالة، فإذا حدث وخرج التضخم على هذه النسبة حدث الاضطراب والضعف.

بتعبير آخر إذا ما وُجدت البطالة في مستوى أعلى من مستوى المعدل الطبيعي فإن ذلك سيؤدي إلى كبح معدل التضخم، وإذا وجدت البطالة في مستوى معدل أدنى من المعدل الطبيعي فإن التضخم سيصبح أكثر سرعة. وفي هذا فإن سياسة الدخول تبقى ضرورية ويجب أن تضاف إلى سياسة الميزانية وسياسة النقود من أجل تقديم أفضل لمنحنى فيليبس في المدى الطويل.

وفيما يلي ملخص لتطور % البطالة من 1980 ← 2000 مع التعليق

السنة	% البطالة	الحدث
1980[21]	%21	انتعاش اليد عاملة بشكل نسبي
1982	%20	إعادة هيكلة المؤسسات ذات الطابع العمومي
1985	%16,9	إعادة النظر في تكاليف الاستثمار واتباع سياسة لامركزية النشاطات
1986	%17,5	إسدال الستار على حقيقة الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الأزمة البترولية
1987[22]	%21	مباشرة نظام تشغيل الشباب
1988	%19,7	إعادة صياغة السياسات التنموية المنتهجة ببدء تنفيذ سياسة استقلالية المؤسسات العمومية

[21] – ONS 1980.

[22] –Analyse de la population Active en Algérie . collection statistique N° 80 . ed opu 1989 p 130.

مراجعة النمط الذي تسير عليه كل من السياسة الاقتصادية والاجتماعية	%20	1989[23]
تأثير التخريبات العمياء على نمط سير النشاط الاقتصادي	%22,1	1993-1992[24]
إبرام اتفاقية Stand-BY والبدء في سياسة التعديل والإصلاح	%24 ,8	1994[25]
الانطلاق في مشاريع الخوصصة تحت اشراف FMI وتأطير B.M	%28,1	1995
التوقيف النسبي لظاهرة تسريح العمالة والانطلاق في برامج الأشغال العامة	%26,4	1997-1996
الشروع الفعلي في مساعدة الفئات البطالة وما شبه ذلك بمنح القروض...الخ	%29,7	2000-1999[26]

Source : ONS – BM- BIT ...

[23] – THE World Bank 1996.

[24] – Ajustement – Edu –Emp p. 103- 104.

[25] –" économie de développement de l 'Algérie "- M[ed] Benisad .p 140-141, ED opu, 1991.

[26] - BIT 2000.

V- وضعيات التشغيل في الجزائر:

1- المرحلة الأولى: 1980-1984: خلال هذه المرحلة عرف سوق العمل انتعاشا كبيرا حيث بلغ عدد العمال في نهاية 1984 3720506 بنسبة زيادة قدرها 4,5% بعدما كانت 3,2% في 1982، وهذا التحسّن يعني توفير 160000 منصب عمل في السنة، فانخفض عدد البطالين إلى 368955 بطال سنة 1984 بعدما كان عددهم 690000 سنة 1982.

الجدول رقم 02 يبين توزيع العمال حسب القطاعات ما بين 1980-1984 ماعدا قطاع الفلاحة.

	قطاع الخدمات (التجارة + الإدارة)	النقل والمواصلات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	
1980	% 52	% 07	% 20	% 21	% 100
1984	% 49	% 15	% 13	% 23	% 100

Source : ONS 1984

2- المرحلة الثانية: 1985-1989:

وكلّلت هذه الفترة بالمخطط الخماسي (2) الذي جاء مصحوبا بمجموعة توصيات محورها تحفيز كل من قطاع التربية والتعليم وإنعاش الاستثمارات وتكملة أهداف المخطط الخماسي الأول إلا أن موجة 1986 قضت على الآمال، فانهَارَ سوق العمل وأصبح عاجزا على توفير مناصب شغل، كما أن الأزمة أثرت على سيرورة برنامج تشغيل الشباب الذي شرع فيه في 1987. وعلى الرغم من الشروع في إعادة هيكلة كل من الاستثمارات والمؤسسات العمومية وإعادة النظر في سياسة الأجور والتوظيف الذي طالما تم على أساس المحسوبية والمحاباة[27] إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإيقاف النزيف حيث انتقلت البطالة من 434000 بطال سنة 1985 إلى 1 مَ بطال سنة 1987 كما تم فقدان ما يقارب 26000 منصب عمل ما بين 1986 و1989 بما في ذلك العمال المسرّحون، وبتراجع حجم الاستثمارات تراجعت نسبة عرض العمل

[27] - L'expérience algérienne de développement, Ahmed BENBITOUR, P75, Ed ISPG, Année 1992.

التي أصبحت تساوي 46 % سنة 1989 بعدما كانت تساوي 76 % في 1985، وبازدياد عدد السكان ازدادت الأمور سوءا فكانت النتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم 03 يبين الفرق بين نسبة الطلب وعرض العمل:

1989	1985	
112035	138511	العرض
243224	182827	الطلب
0,46	0,76	النسبة

Source ONS 1989

Tableaux 4 : la structure (%) de la population occupée selon la situation dans la profession[28]

Paramètre situation	RGPH 1977	MOD1 1984	RGPH 1987	MOD 1990
Employeurs	0,5	1,5.	1,9	1,90
Indépendants	20,5	19,3	19,4	22
Salariés	64,9	68,7	68,1 (1)	58,53
Permanent/coop				04,56
Salariés saisonniers	10,5	3,8	6,7 (2)	7,22
Apprentis/aides fam	3,6	6,7	3,9	5,78
TOTAL	100 %	100 %	100 %	100 %

Source ONS 1989

3- المرحلة الثالثة: 1990-1993:

في هذه الفترة تم تبني سياسة استقلالية المؤسسات كوسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المؤسسات العمومية التي حققت إفلاسا إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حال بينها وبين نجاحها، ضف إلى ذلك عدد المسرّحين من العمال الذين بلغ عددهم 23000 عامل مسرّح ما بين 1991 و1993 كما أن العجز ما بين عرض وطلب العمل قدر بـــ 290000 منصب عمل وهو ما يعادل نسبة 27%.

(RGPH) : Recensement général de la population et de l'habitat.

(MOD) : il s'agit de l'enquête " Main d'œuvre et démographie" effectuée annuellement (Auprès de 10000 ménages environ)

[28] - Ajustement- Education- Emploi - Michel VERNIÈRES, P.100, EDI ECONOMICA, Année 1995.

وفيما يلي الجدول رقم 05 يبين تطور العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي% .

	قطاع الخدمات (التجارة + الإدارة)	النقل والمواصلات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	الزراعة	
1990	% 43	% 5,2	% 13,6	% 16,2	% 22	% 100
1992	% 45,3	% 5,7	% 17,8	% 13,9	% 17,3	% 100

Source ONS 1992

الجدول رقم 06 يشير إلى نسبة النساء العاملات في القطاع الاقتصادي لسنة 1990[29]

قطاع الخدمات	النقل والمواصلات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	الفلاحة	باقي النشاطات
% 72,1	% 2,8	% 11	%3,7	% 3,8	% 6,6

4- المرحلة الرابعة: من 1994 إلى ما فوق:

بعد سلسلة النتائج الهزيلة بدأ التفكير في ديناميكية اقتصاد السوق القاضية بتحرير الأسعار، وفتح الباب أمام الخوصصة، وتخفيض سعر الصرف لإعادة بعث روح الاستثمار من جديد وبإبرام اتفاقية STAND- BY في أفريل 1994، رفع الدعم عن القطاع العام، وغلقت المؤسسات العمومية المفلسة وسرّح عمالها فتم البدء بالعمال الأقل كفاءة ومهارة خاصة أولئك الذين يطل عمرهم على جرف التقاعد ليقر البرلمان أول قانون للخوصصة سنة 1995 فكانت النتيجة اكتمال ملامح البؤس والفقر ولقد انتقلت البطالة من 28,1 % سنة 1995 إلى 29,77 % سنة 2000 (انظر الجدول)

الجدول رقم 07 يبين تطور عدد العمال المسرحين:

1995	1996	1997	2000 + 99+98
27000	50000	121637	14850

Source ONS 2000

[29] -l'expérience ALGERIENNE DE DEVELOPPEMENT p 70.

فمجموع العمال المسرحين ما بين 1995-1997 بلغ 198637 عامل في حين أن عدد من تحصل على تأمين البطالة Assurance- CHOM بلغ 161215 عامل أما الباقي فلقد أحيل على المعاش، أما عدد العمال المسرّحين في القطاع الخاص فبلغ 1105 عامل وعدد من أحيل إلى التقاعد المبكر حسب إحصائيات وزارة العمل ماي 1998.

الجدول رقم 08 يشير إلى عدد المناصب المفقودة حسب نوعية المؤسسة وطبيعة القطاع الاقتصادي[30]

*BAE قطاع النشاط الاقتصادي	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
EPE	1648	24 624	69 726	20432	116 43
%	1, 42	21,15	59,89	17,55	100,00
EPL	1361	6622	52009	21 221	812 13
%	1,68	8,15	64,04	26,13	100,00
TOTAL	3009	31246	12173	41 653	19764
%	1,52	15,81	61,59	21,07	100,00

Source : cread

وتعليقا على المعلومات المذكورة يصرّح خبراء علم الاجتماع أنّه " الحمد لله" على أن الأمر توقف هنا ولم يحدث مثلما حدث في تايلاندا وكوريا عندما همّ العمال المسرّحون بالانتحار الجماعي مع ذويهم أو مثلما حدث في الأرجنتين بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف المعيشة وكلها نتائج تعود إلى PAS فسوق العمل الجزائري لم يوفر سوى 40000 منصب عمل/ السنة وهذا ما بين 1997/1994 وهذا لم يكن كافيا خاصة وأن عدد المناصب المفقودة كانت أكبر من تلك المخلوقة أما إجمالي اليد عاملة فلقد بلغ 7,9 م.

وفي تصريح أدلى به الوزير الأسبق للعمل والحماية الاجتماعية السيد " أبو جرّة سلطاني" في افتتاحية اليوم الإعلامي أن الرقم النهائي للعمال المسرّحين يفوق 000 400 فرد، أما عدد المؤسسات التي تم غلقها فيبلغ 12000

---

[30] -les cahiers du cread –p 169

+ BAE Branche d'Activité Economique.

مؤسسة[31]، ورغبة من الحكومة في دفع عجلة التوظيف والمحافظة على ما تبقى من مناصب الشغل شرع في تنفيذ برامج التشغيل الكبرى فخصص لذلك 28 مَ دج، وببروز كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماج القطاع الخاص تم خلق ما مجموعه 453905 منصب عمل موزعة على جميع القطاعات.

الجدول رقم 09 يبين التوزيع المهني للقوى العاملة من 1994- 1998 الوحدة بالألف [32]

	السكان العاملون	التشغيل المهيكل	قطاع الإدارة	النقل والمواصلات والتجارة والخدمات	قطاع الصناعة	البناء والأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	التشغيل الغير رسمي	عدد البطالين	نسبة البطالة
1994	6814	4325	1211	896	528	667	1023	829	1660	%24,8
1995	7561	4505	1292	932	519	678	1084	931	2125	% 28,1
1996	7811	4601	1326	954	502	705	1154	984	2186	%26,4
مقارنة 96-95	%+3,31	+ %3,02	+ %2,63	+ %2,36	- %3,28	+ %3,98	+ %6,46	+ %5,69	+ %2,87	- %0,39
1997	5815	4684	1343	987	487	723	1144	1131	-	%28,63
1998	5993	4841	1398	1030	493	740	1180	1152	-	28,02
%	+ %3,06	+3,35	+4,09	+4,35	+1,23	2,35	+3,14	+1,85	-	-0,61

Source : ons 1996

في تعليقنا عن الجدول نقول أن بيانات المجموعة الإحصائية السنوية تشير إلى أن قطاع الإدارة يأتي في المرتبة الأولى فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة بنسبة زيادة قدرت بـــ 2,63% ما بين الفترة الممتدة بين 95- 1996 حيث انتقل عدد الموظفين من 1292 ألف سنة 95 إلى 1326 ألف سنة 1996 ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة زيادة قدرها 6,46% وذلك بين 95 و 96 أما قطاع الصناعة فلقد جاء في المراتب الأخيرة بنسبة سلبية 3,28 -%

كما نستنتج من الجدول أن نسبة البطالة انتقلت من 22,1 % قبل الشروع في آليات السوق إلى 28,1 % في ظل المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق كما يلاحظ أن نسبة البطالة المسجلة في سنة 1995 والمقدرة بـــ28,1 % حسب ONS قد بلغت نسبة 33% حسب إحصائيات ANAT كما أن تقديرات البطالة لسنة 1999 قد بلغت 35% حسب CNES في حين أن B.M يصرّح بنسبة

[31]- جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 25- أكتوبر- 2000 ص 2 العدد 3001.

[32]- المجموعة الاحصائية السنوية النشر OPU 1996.

28% وقد يرجع سبب التضارب هذا إلى اختلاف مصدر المعلومات أو أن المعلومات نفسها لا تعكس الواقع أو أنّها تمثل جزءا بسيطا من هذا الواقع؛ مثلا: إن الإحصاء لا يأخذ بعين الاعتبار آلاف الشبان الذين لهم سن العمل غير أنهم يبقون في سلك التعليم الوطني والعالي، بإعادة السنوات بسبب السقوط، في حين أن البعض يسجل نفسه في مراكز التكوين المهني حتى يتحصلون على تأجيل اتجاه الخدمة الوطنية إلى غير ذلك من الأسباب[33] ونسبة البطالة هذه مرجَّحة للارتفاع أو الانخفاض وذلك بارتفاع أو انخفاض نسبة مرونة العمالة حسب تنبؤات البنك العالمي، وفي هذا الصدد يشترط صندوق النقد الدولي ضرورة تحقيق نسب جيّدة في ارتفاع معدل النمو في حين أن نسبة النمو لسنة 2001 تراجعت إلى ما دون 2% بسبب تراجع سعر البترول وانخفاض حجم إنتاجه بـــ 27% ويرى ذات المصدر أنّه إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه فإن عدد البطالين في سنة 2010 سيبلغ 4مَ بطال وفي نفس المجال جاءت دراسة قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES في سنة 1998 تحت إشراف السيدة "MEDJEKOUNE"، أثبتت الارتفاع المستمر للبطالة حيث انتقل عدد البطالين من 1522000 سنة 1992 إلى 2104700 بطال سنة 1995 أي ارتفاع بمعدل 194000 بطال/ السنة وأن ما يعادل

80% من البطالين لا يتعدى سنهم 30 سنة[34] كما أن ما نسبته 40% من البطالين ينتظرون على الأقل سنتين حتى يتمكنون من إيجاد وظيفة:

---

[33] – LES cahiers du cread p. 44.

[34] – CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE et SOCIAL- AVIS RELATIF AU PROJET DE PLAN NATIONAL DE LUTTE ¢ le chômage 11. Session- p. 11 – JUILLET 98.

وفيما يلي الجدول رقم 10 يبين الفئة النشيطة LA POPULATION ACTIVE

	URBAIN	RURAL	TOT
Population occupée du MOMENT	3389662	2336259	5725921
Employeurs ET INDEPENDANTS	968722	704948	1673670
SALARIES PERMANENTS	1795926	872876	2668802
SALARIES NON PERM ET APPRENTIS ET AUTRES	544126	570936	1115062
AIDES FAMILIAUX	80887	187499	268385
POP AU CHOMAGE	1486988	940738	2427726
POP ACTIVE DU MOMENT	4876650	3276997	8153647
TAUX DE CHOMAGE	30,49	28,71	29,77

SOURCE ONS 2000

VI- هيكل البطالة في الجزائر

لقد أشرنا فيما سبق بأنه بقدر ما تزداد البطالة بقدر ما تنحصر على فئة الشباب خاصة عند الرجال[35] بـــ 77% كما أنها تبقى متمركزة في الحظر أكثر منها في الرّيف بنسبة 62% مقابل 37% وهذا ما يمكن ربطه بهجرة الشباب من الرّيف إلى المدينة[36] بسبب صعوبة الظروف الاجتماعية والأمنية وتمركز أغلبية مراكز النشاط الاقتصادي داخل المدن كما أن البطالة في النل هي 3 مرات ضعف ما هي عليه في الصحراء أضف إلى ذلك أن نسبة البطالة عند عديمي الشهادات أو المهارات هي مرتفعة مقارنة مع حاملي الشهادات الذين بلغت نسبة البطالة عندهم 73% أي ما يعادل 80000 بطال سنة 1996 وهذا ما يشير إليه الشكل الهندسي التالي:

[35]- برنامج التثبيت والاستقرار في الجزائر .تقرير صندوق النقد الدولي. ص 86. النشر 1998.

[36]- الخبر لـــ 31- 03- 2002 ص. 3 العدد 3432

التوزيع النسبي للبطالة حسب مستويات التحصيل العلمي

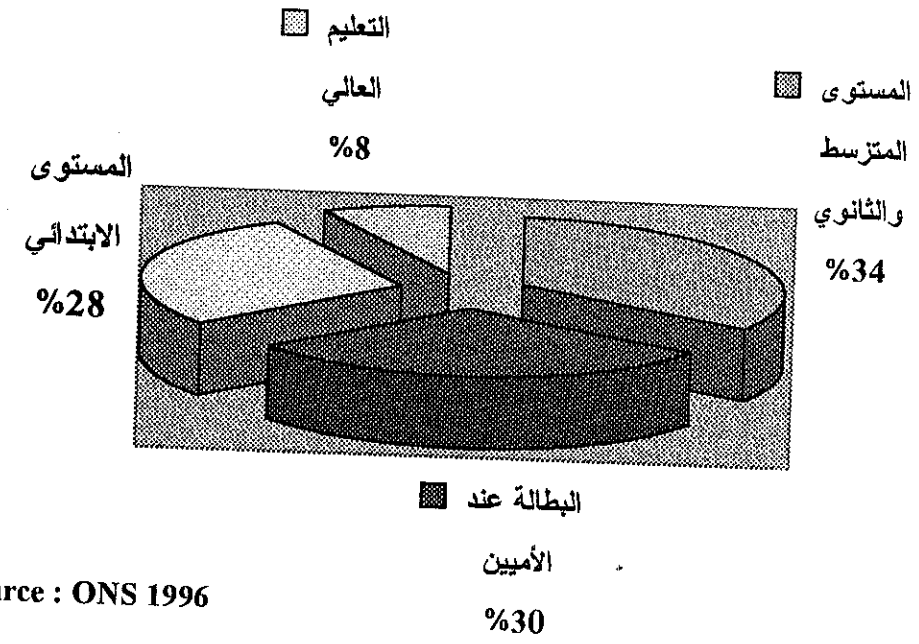

Source : ONS 1996

يشير الشكل إلى ضعف نسبة البطالة عند حاملي شهادات التعليم العالي غير أن الواقع يدل على العكس كون أن الفئات الأخرى خاصة هؤلاء الذين درسوا بمراكز التكوين المهني تسهل عليهم عملية إيجاد مناصب عمل. كما يلاحظ أن حاملي الشهادات الثانوية في التخصصات التقنية يلاقون منافسة شديدة في سوق العمل من طرف هؤلاء الشباب المكوّن في القطاع غير الرسمي بواسطة التعلم التقليدي والممارسة الميدانية فأمام هذه الظروف قد تطول مدة بطالة أصحاب المستوياتِ الجامعية وقد تصل إلى 3 سنوات خاصة إذا رفضوا العمل كون أنّه يتعارض مع شخصياتهم وطموحاتهم أو أنه لا يناسب مستواهم[37] العلمي...وأمام تأزم وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقدم السن بسقط قناع الشخصية ويفتح قاموس النجدة باسم أي عمل كان، فيصبح بذلك الاقتصادي بائع أقمشة وطبيب متخصّص في بيع الروائح، في حين أن أكبر النسب من كل الفئات ينتهي بها المطاف في القطاع غير الرسمي فيظهر العمل فيه مؤقتا في بداية الأمر ولكن بمرور الوقت وتدهور الأوضاع يزداد التشبث بهذا العمل خوفا من الوقوع بين أضراس الفقر.

[37] –Ajustement/ Education - Emploi - (Michel VERNIERS, ed : Economica Année 1995 p . 231

VII- أسباب البطالة:

إن ارتفاع بطالة الشباب وصعوبات تمويل نمط التكوين ومشاكل نظام التعليم واختلال الناتج في العرض والطلب كلها عوامل تساهم في البطالة.

1-النموّ الديمغرافي:

أمام تزايد عدد السكان وتزايد القوّة العاملة[38] وتراجع نسب النموّ الاقتصادي تصعب عملية استيعاب كل المتوافدين على سوق العمل وخاصة أن نسب النموّ تتراجع وتتقهقر فبعدما كانت 4% سنة 1996 أصبحت أدنى من 2% سنة 2001.

2-احتقار الوظيفة وضعف حركة رؤوس الأموال:[39]

على ما يبدو فإن احتقار الوظيفة هو أسرع طريق إلى البطالة ونقصد بالوظيفة الصناعات الحرفية التقليدية التي تراجعت في بلادنا بسبب تراجع اهتمام السياسة الاقتصادية بها حتى اقتربت من الاندثار والنّسيان بسبب قلة مداخيلها من جهة وضعف انتاجيتها من جهة أخرى وإلى منافسة التكنولوجيات الحديثة لها ومن أسباب البطالة نجد ضعف حركة رؤوس الأموال الناجمة عن حالات اللااستقرار التي تعرفها كل من البلاد والسوق.

3- طبيعة السياسة الاقتصادية:

أمام تراجع دور الحكومة في التوظيف البارز من خلال سياسة تسريح العمال وتشجيع الاحالة المبكرة على التقاعد عملت الدولة على تحفيز القطاع الخاص

---

[38] -INACCEPTABLE chômage " Pierre de calan" EDI DUNOD- Année 1985 page 125/ 126.

[39] -Economie et politique Février 1980 p 50
" COMBATTRE, LA PAUVRETE DANS LE MONDE"
DOSSIER préparé par : (Alain CHETAINE et Dorothée DANSET)

نظرا لكثافة رأس ماله ونسب النموّ المتزايدة التي حققها من جهة ولاستدراك العجز في التوظيف من جهة أخرى.

4- طبيعة السياسة النقدية[40]

فالسياسة النقدية التي انتهجها B.C كانت سلاحا ذو حدّين، فبقدر ما ساهمت في تخفيض نسبة التضخم من 30% سنة 1995 إلى 3% سنة 2000 وتخفيض الأجر الحقيقي الذي كان سببًا في كبح فرص التشغيل المترجم بارتفاع البطالة وتخفيض حجم النفقات العامة ورفع احتياط الصّرف وتحسين وضعية الميزان التجاري، ساهمت أيضا في كبح فرص التشغيل وعرقلة مسيرة نموّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع أسعار فائدة القروض التي تحتاجها هذهِ الأخيرة في نشاطها الاستثماري فكانت النتيجة فقرا تصاعديا.

5- **طبيعة السياسة التعليمية:**[41]

فالتحصيل العلمي يبقى ناقص وعلى كل المستويات التعليمية مما يجعل المتخرجين يتعارضون ومتطلبات سوق العمل هذا إلى جانب نقص خبراتهم أو انعدامها ضف إلى ذلك ارتفاع عدد خرّيجي الكليات الغير مطلوبة كل هذا يسير في عكس اتجاه سوق العمل وخاصة القطاع الخاص لتبقى بذلك البطالة تمس 2/3 من المتخرجين الجامعيين. فبعدما كان عددهم 8000 بطال سنة 1996 أصبح عددهم يفوق 130000 سنة 2001.

6- عدم ملائمة سياسة الأجور:

حيث أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بنسبة 17% خلال فترة 89- 1993 مقابل انخفاض نسبة الانتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12% يؤثر على العمالة نفسها، فإذا استمرت الانتاجية في الانخفاض خاصة في

---

[40] -WORLD DEVELOPMENT report 1997.

[41]- جريدة الرأي العدد 1248 ص 24- النشر بتاريخ 1 جوان / 2002.

القطاع الحكومي فالنتيجة هي التسريح[42]، فانتاجية العمل لازالت سلبية فقدرت بـــ 0,1 - % ما بين 1985- 1989 و0,9 - % ما بين 1994- 1995 [43]

7- الهجرة إلى الخارج [44] _[45]

لقد أشرنا فيما سبق أن معدلات الهجرة قد قلت مقارنة مع 70 و 80 بسبب الوضعية الأمنية التي شهدتها الساحة الجزائرية من جهة وشهدتها الو. الم. الأ من جهة أخرى، مما أدى إلى تكثيف الرقابة على المسلمين العرب كما تم إعادة النظر في قوانين الهجرة وبهذا استمرت العمالة في التوافد على سوق العمل الذي لم يعد قادرا على استيعابهم.

8- القطاع غير الرسمي:

يعتبر القطاع الغير رسمي قديم النشأة وحسب الأستاذ " هني" فإن "القطاع غير الرسمي ينحصر على جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غضّ البصر عليها"[46] ويمكن تعريفه بذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الانتاج لمؤسسات صغيرة، كما يعد هذا القطاع محطة انتظار وملجأ للبطالين والمؤسسات التي تجد نفسها في مأزق لذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة وناقصة الخبرة[47] كما أنها تعمل لحسابها الخاص، غير أن فرص إبراز المهارات تبقى ضئيلة أو منعدمة خاصة فيما يتعلق بجانب الخدمات والتجارة اللذان يعدان مركز اهتمام الجميع كون أنهما لا يتطلبان مهارات أو خبرات كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي وقد يصل الفارق إلى 5 أضعاف الأجر الأدنى، وهذا ما يخالف التعريف الكلاسيكي الذي يستصغر فرص الربح في العمل غير رسمي وفي هذا الصدد

---

[42] -l'ECHO, d'Oran (quand le salair va... le commerce va) p. 01 N°636 – 13 Août / 2002.

[43] -creade p 154.

[44] -le QUOTIDIEN d'Oran (Accord entre police ALG et esp) p. 03. N°2314 – 17 Août / 2002

[45] - le QUOTIDIEN d'Oran p. 05- N°2349 . jeudi 26. septembre / 2002

[46] -HENNI-.A " Essai sur l'économie Paralléle, cas de l'ALGERIE" , EDI, ENAG ALGER 1990.

[47] -Analyse de la population Active en ALGERIE , collection statistique N°30 p 134. EDI opu 89 89 889 89

جاء في التقرير الثامن للمؤتمر الجهوي الافريقي السابع أن الربح مضمون في العمل غير الرسمي متى تحقق التنظيم[48]

أما عن تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي فنقول أنها تحدده بثلاثة خصائص:

- أنها وظيفة غير مصرحة
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي non Affiliation
- حجم المنشأة أو المؤسسة الذي يبقى صغيرا[49]

عموما فإن القطاع غير الرسمي يبقى متواجدا في كل مكان[50] ولا زالت رقعته تتوسع من يوم إلى آخر، فنسبة اليد عاملة الجزائرية انتقلت فيه من 19,5% سنة 1977 إلى 30% سنة 1997 أي ما يعادل مجموع 906000 عامل[51] بعدما كان المجموع في حدود 375000 سنة 1992[52]، أما ونحن في 2003 فلقد بلغ عدد من يعمل بشكل غير رسمي 1,5 مليون عامل[53] حسب تصريحات وزير العمل والحماية الاجتماعية السيد " طيب لوح" أما النسبة في تونس فتقدر بـــ 40%، وتشير التقارير إلى ملايير الدنانير المستثمرة بهذا القطاع [54] وحسب رأي البروفيسور C.BOUNOUA فإن سبب اتساع هذا القطاع يرجع إلى تضائل فرص العمل وعجز سوق العمل[55]

---

[48] – Ajustement. Education. Emploi, MICHEL VERNIERES, p .107 . EDI ECONOMICA. 1995.

[49] – LA BANQUE MONDIALE," Etude sur la pauvreté en ALGERIE" oct. 1997.

[50] – Ajus – Edu - Emp p .227.

[51] – CNES p 68 Année 1998.

[52] –ONS 1997.

[53] –LE QUOTIDIEN D'Oran (un Prejudice Pour les systèmes de retraités et de securite sociale p. 05 du 26-10-02 N° 2374

[54] –BIT (Sécurité Au revenu et protection sociale dans un monde en mutation

[55] –Bounoua. C " liberation de l'économie, FMI et informel en ALGERIE " incolloque: Bilan du Pas et perspectives pour l'économie ALGERIENNE, ALGER 14-15 JUILLET 1998. p 142 Année 2000. p 35→50

الجدول رقم 11 يشير إلى العمال الذين يعملون بشكل غير رسمي حسب الوضعية المهنية:

CATEGORIE DES TRAVAILLEURS	Effectif ABSO	%	%
Employeurs / indépendants	159.000	24.43	30.37
Salaries	274500	8.79	52.43
Apprentis et aide-familiaux	90.000	75.86	17.19
TOTAL	523500	-	100.00

Source : ONS

- Pourcentage % 1: la part des travailleurs informels dans la catégorie des travailleurs
- Pourcentage % 2: la part des travailleurs informels dans la catégorie des travailleurs (toutes catégories)

التفسير: تحتوي المجموعة على موظفين ومستقلين لا ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي[56] فنجد أن نسبة 24,4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي فيبلغ عدد المؤسسات التي تمارس مثل هذه النشاطات 159000 مؤسسة، وكل واحدة منهن توظف أقل من خمسة (5) عمال، ونفس الشيء ينطبق على الأجراء Salaries فنسبتهم تساوي 8,8 % أي ما مجموعه 274 500 أجير يعمل في مؤسسات خاصة أما الفئة الأخيرة فيبلغ مجموعها 523500. بشكل عام نقول أن كل هذه الفئات تمارس نشاطات غير رسمية كما أنها تتميز بغياب الحماية الاجتماعية وبكل الضمانات الخاصة بالعائد.

ومن بين الأسباب المؤدية إلى العمل غير الرسمي نجد:

- فشل معظم السياسات الخاصة بإعادة إدماج البطالين في الحياة الاقتصادية.
- التصحيح الهيكلي وتسببه في تسريح العمالة.
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز القطاع الرسمي في استعاب البطالين[57].
- كثافة الإجراءات الإدارية[58] والتماطل في الموافقة إلى جانب التّعسف والبيروقراطية كلها عوامل تقف في وجه الباحثين عن العمل.

---

[56] –Said Musette et Nacer. E. Hammouda , « la mesure de l'emploie informelle en Algérie » "Revue" : Economie et management n°01, éditée par la faculté des sci.eco et de gestion, mars 2002, pp 32-51.
l'économie informelle en ALGERIE p . 47.

[57] –Andrieux Marie Ange et Bernard Marais, " chômage et relance de l'emploi" EDI, ECONOMICA Année 1997 p. 68.

- قوانين الاستثمار التي لم تعد تخدم إلا أصحاب المصالح...الخ

فبين تقدم السن والبطالة وأمام غلاء المعيشة وندرة الدخل أو قلّته[59]، يصبح الجميع يبحث عن أية وظيفة تسدّ رمقه وتروي عطشه وتحفظ ماء وجهه وتجنّبه التسوّل، وعليه يمكن حصر بعض الأعمال المنزلية غير الرسمية في الحلاقة والطرز والخياطة وأحيانا حضانة الأطفال الرضّع هذا بالنسبة للنساء أما بالنسبة للرجال فنجد السباكة وتصليح الكهرباء وأحيانا نجد أن أستاذ يتحول إلى سائق أجرة بشكل غير رسمي taxieur clandestin ومحاسب إلى courtier هذا إلى جانب العمل الموسمي لكلى الجنسين. وعلى الرغم من أن اليد عاملة لا تستفيد من حقوق التأمين إلا أن هذا لا يمنعهم من الاستمرار في أنشطتهم خوفا من الوقوع بين أضراس الفقر الذي أكثر ما يضر، يضر البطالين ط. أ أو ضعيفي الدخل من الفئات المحرومة وتبين الدراسات أن الذين سبق لهم العمل في القطاع الرسمي قد يرفضون العودة للعمل فيه ثانية خاصة إن كانت عائداتهم من العمل غير الرسمي أعلى مما كانوا يتحصلون عليه سابقا، أو أنهم إلى جانب عملهم في القطاع الرسمي يعملون في القطاع غير الرسمي بغية تحسين الدخل، ونفس الدراسات تأكد أن القطاع غير الرسمي متواجد بكل ربوع العالم وبقدر ما يكون نفعه يكون ضرّه، بحيث أنه كلما زاد هذا القطاع اتساعا كلما قضى على سلطة الدولة وحتى تحفظ الدولة هيمنتها وسيطرتها لابد من معالجة الظاهرة، ففي فرنسا مثلا أصبحت مؤسساتها الخاصة توظف الأجانب المهاجرين بشكل غير قانوني[60] وبالتالي تدفع أجورا زهيدة وهذا ما يساعدها على الربح الوفير ويُجنّبها تكاليف التأمين الزائدة. أمام هذه الوضعية لجأت الحكومة إلى تكثيف عمليات الرقابة ومتى

---

[58] -Pr. Bounoua. C " le rôle des facteurs institutionnels dans le Processus d'illégalisation de l'économie algérienne", .Revue Eco et management. n°01, éditée par la faculté des sci.eco et de gestion, mars 2002, pp 24-30.
l'économie informelle en ALGERIE N° 1, Mars 2002 . Université de TLEMCEN

[59] -DR. Boutaleb. K, " le marché du travail en ALGERIE : le Poids de l'emploi informel", p 110 Revue : ECO et management.

[60] -d'olfus Olivier, " la mondialisation", EDI Presse de la fondation national des S.P p. 107 Année 1997

اكتشفت لجان المراقبة أيّة مخالفة من هذا النوع فإن صاحب المؤسسة يدفع غرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين 1250€ و13000€ كما يتعرض إلى الحبس لمدّة تتراوح ما بين الشهرين والسنتين مع مصادرة منتوجات المؤسسة، وبهذه الطريقة يتضرر الاقتصاد الوطني وكل من ينشط بشكل رسمي وغير رسمي فيجدوا أنفسهم بطالين ومن تم فقراء.

وذات التجربة قامت بها الحكومة الإسبانية عندما كلفت خبرائها بتقديم تقارير عن عدد المؤسسات التي تنشط بشكل غير رسمي فاكتشف أن هناك عدد معتبر منها فقررت بذلك تقديم مساعدات مالية واعفاءات ضريبة لهذه المؤسسات بشرط أن تنشط بشكل رسمي وهذا ما يعود بالنفع على المؤسسات وعلى الاقتصاد ويساهم في التخفيف من البطالة ويقضي على الفقر.

وذات التجربة قامت بها كل من تونس والجزائر سنة 1981-1982 على التوالي أين شرعت كلتا الحكومتين في تقديم مساعدات تحفيزية(تخفيف نسبة الجباية وكذلك تخفيف بيروقراطية الإجراءات الإدارية...) خاصة لتلك المؤسسات العائلية التي تمارس نشاطات منزلية إن صح التعبير بهدف المحافظة على هذه الوظائف التي لم يتمكن سوق العمل من توفيرها، ففي سنة 1992 تم إحصاء قرابة 97000 نشاط غير رسمي، مما يشير إلى قيمة ما تفقده الدولة[61] من التهرب الجبائي الذي بلغت قيمته 200 DEUX CENTS مليار دج ما بين 1992-1997 وهو مبلغ معتبر يحتم على الحكومة ضرورة معالجة قضية العمل غير الرسمي معالجة عقلانية حتى تستفيد من هذه المبالغ وعلى جميع المستويات.

وعلى ضوء مشاكل القطاع الرسمي يبقى القطاع غير الرسمي مصدر رزق يسمح بمواجهة البطالة وإبطال مفعول الفقر ومركز تجربة ومحطة اكتساب خبرات لشريحة معتبرة من المجتمع، وأمام قدرة هذا القطاع على امتصاص عدد كبير من العمالة حوالي 31% من العمالة مع حلول 2010 أي بنسبة نمو 2,8% في السنة وأمام تدهور مستويات المعيشة وتزايد الطلب على العمل

---

[61] -les cahiers du cread p. 53.

(نسبة البطالة ستبلغ 33,3% في 2010) يقول " B. laurier " :" أنه حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده"[62] وغير أن شرط محاصرته يبقى مطلوبا بحيث أن توسّع هذا القطاع يعني تراجع دور الدولة.

VIII- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

1- الآثار الاقتصادية:

فالبطالة ليست ضياعًا للقوى العاملة المتوفّرة فحسب بل هي أيضا إهدار للموارد البشرية[63] والطاقات الكبرى المتاحة، كون أن الاقتصاد يصبح ينتج أقل من طاقاته الفعلية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج وحجم الإيرادات العامّة والأجور وحجم الادخارات والاستهلاك، فلو تم إدماج كل هذه الطاقات ليتمكن كل من البطالين والمؤسسات من التحصل على أجور وأرباح. ومن آثار البطالة نذكر ما يلي:

أ- على مستوى PIB :

وهو يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة وله علاقة تبادلية مع البطالة فانخفاض هذه الأخيرة ناجم عن ارتفاع الناتج المحليّ الاجمالي والعكس صحيح وهذا ما يمكن ربط حدوثه بعدّة أسباب هي:

-*- تأثير البطالة على الطلب الكلي:

فبالنظر إلى مكونات PIB والمتمثلة في كل من C +I+G +... ، فإننا نلاحظ أن أي انخفاض في الدخل ينجم عنه انخفاض في الاستهلاك وبالتالي على PIB وتشير إحصائيات ONS لـ1997 أن الاستهلاك الكلي للجزائر قد انخفض بشكل كبير خاصة بعد ارتفاع البطالة وتدني القدرات الشرائية.

-*- تأثير البطالة على الطاقة الإنتاجية:

فتبعا لما ذكرناه سابقا فإن البطالة تعتبر خسارة للاقتصاد وضياعا للطاقة الإنتاجية كون أن الاقتصاد الوطني لا يستفيد من فئة البطالين المتعلمين

---

[62] -laurier. B , " l'état et l'informel ", p. 08, edi l'harmattan Paris 1991.

[63] -Dominique millot et Emmanuel triBy , " Population et travail" p ..69 edi ellipses Année 1996.

وأصحاب الشهادات خاصة و أن التكاليف التي صرفتها عليهم الدولة طيلة الفترة التعليمية تعتبر كبيرة.

ب- على مستويات الادخار:

فبمجرّد أن تتخلى الدولة على جزء من العمالة، تصبح هذه الأخيرة عالة على أسرها[64] وعلى الدولة نفسها بسبب دفعها لتكاليف التسريح، هذا التسريح الذي يؤثر على دخل الفرد ودخل العائلة وادخارها وبالتالي يأثر على الاستثمار ومع تراجع حصص الاستثمار يبقى المستقبل واعدًا.

ج-على مستويات الأجور:

فمتى طالت مدّة البطالة فإننا نستحضر قانون العرض والطلب لنقول أنّه عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرضه فإن النتيجة ستكون تدني الأجور خاصة في القطاع الخاص، وأمام عزم الحكومة على فتح أبواب الاستثمار خاصة لرأس المال الأجنبي، فإن هذا سيكون محفزّا لهم للاستثمار في الجزائر[65]، خاصة وأن اليد العاملة بمؤهلاتها وكفاءاتها تصبح سهلة المنال.

بشكل أدق فإن تدني الأجور سلاح ذو حدين فبقدر ما يساهم في خلق مناصب الشغل فهو يساهم أيضا في انخفاض القدرات الشرائية واتساع رقعة الفقر.

ونفس الشيء ينطبق على الدول المتقدمة فأمام المنافسة الشرسة[66] والمتكافئة على جميع المستويات سواء من حيث الجودة أو النوعية والسعر، فإن فرص الربح تتضاءل وتقل المداخيل الأمر الذي يجعل بعض المؤسسات تفكر في الاستثمار داخل الدول النامية من أجل استدراك معدل الأرباح وتسمى هذه العملية بإعادة انتشار فروع صناعية Délocalisation [67] وحسب الأستاذ BENHABIB. A فإن هذه العملية تعتبر بمثابة حلّ مخفف بالنسبة

---

[64] -Pierre yves HENIN , « la Persistance du chômage », p 21, EDI, ECONOMICA 1993.

[65] -le quotidien D' Oran (Mondialisation et développement en Afrique), p 05, du 03-09-02 N° 2329.

[66] -la mondialisation de la Pauvreté- délocalisation industrielle p 72.

[67] -BENHABIB .A, " Delocalisation .et formation du secteur informel " p . 73 Revue Economie et management N° 01 -, éditée par la faculté des sci.eco et de gestion, mars 2002, pp.69-80

للمؤسسات التي ترغب في محفزات تنافسية جديدة وسهلة وهي تسمح للبلد المستقبل من الاستفادة من عملية تحويل التكنولوجيات في نفس الوقت[68] إذا فهي نقطة إيجابية للدول النامية في حين أن لها نقطة سلبية للدول المتطورة حيث أنّه كلما خلق منصب عمل في الدول المستقبلة فقد منصب في الدولة المتقدمة وهذا يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية ومن تم تفاقم الفقر.

ومثال حي عن ذلك ما حدث في الو. الم . الأ عندما قامت بعض مؤسساتها بنقل وحداتها الإنتاجية إلى المكسيك وكندا[69] فانتقلت البطالة إلى قلب USA ونفس الشيء قامت به المؤسسات اليابانية عندما نقلت وحداتها إلى كل من طايلاندا والفيليبين وهي دول لا يتعدى فيها الأجر اليومي 4$ [70].

هكذا فبمجرّد أن تجد هذه المؤسسات أسواق عمل ضعيفة الأجور فإنها تسرع بنقل فروعها أو وحداتها إلى دول المحيط لتجد دول المركز نفسها محاصرة بنسب بطالة بسبب التكاليف العالية لليد عاملة لهذه الدول وبعد مضي فترة معتبرة من الوقت تقوم هذه المؤسسات بإعادة نقل هذه الأيدي العاملة ضعيفة الأجور إلى مركزها الأصلي مما ينجم عنه انخفاض الطلب على العمل الذي ينعكس سلبا على الإنتاج وعلى استمرارية المؤسسة في نشاطها الاقتصادي.

2- الآثار الاجتماعية:

فبعد حصر بعض الآثار الاقتصادية نحصر بعض الآثار الاجتماعية وهي تتلخص خاصة في ظاهرة الفقر، حيث أن أوّل أعراض الفقر تظهر بمجرّد توقف الشخص عن العمل- بغض النظر عن أسباب التوقف- مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي وتدهور القدرة الشرائية وتغيّر نمط الاستهلاك بسبب فقدان الدخل أو انعدامه أحيانا ومع فقدان حق التأمين ASSURANCE MALADIE والكفالات العائلية ALLOCATION FAMILIALES تزداد الأوضاع ازدراءًا خاصة عند اللذين تعوّدوا الإنفاق على السلع الكمالية، فإذا

---

[68]-أ.د. جمال الدين لعويسات- العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. ص 46- النشر دار هومة. 2000

[69] -Krugman R. Paul " la mondialisation n'est pas coupable" p. 155, edi CASBAH , 1999

[70] -Michel CHOSSUDOVSKY " la mondialisation de la pauvreté", p. 72, edi elHikma, 2000.

كان فقر الدخل يجعل مهمة اقتناء السلع الضرورية مهمة شاقة فكيف الحال بالنسبة للسلع الكمالية ؟، وإذا كان الموظفون أنفسهم يجدون صعوبة في تلبية حاجياتهم الأساسية فكيف الحال عند البطالين ؟.

ففي هذا المجال تحضرنا دراسة أجريت بفرنسا في منطقة "كالي" Poin de calais [71] بهدف التحقق من الوضعية الاجتماعية للأشخاص المتوقفين عن العمل ولقد مس التحري 15500 فرد فكانت النتيجة أن محيط البطال أو العامل الثقافي هو الذي يحدد بعد الفقر، فكما هو معروف فإن ثقافة الغرب تحتم على شبابها أن يخرجوا من سلطة أوليائهم بمجرّد بلوغهم سن الرّشد، فيدخلوا في عالم الفردانية الأمر الذي يمكنهم من ممارسة حقوق ما كانوا يمارسونها لو بقوا تحت رعاية ذويهم، هذه الحرّية التي يُحاول العالم الثالث أن يقلّدها هي سبب الخراب لما لها من سلبيات،غير أن ما يهمنا هو أن هذه الفردانية تجعل الفرد فريسة سهلة للفقر خاصة إن كان بطالا فمن خلال البطالة يتمكن الفقر من أن يلقي كنفه على البطالين فيحيط بهم إحاطة الأسوارة بالمعصم، ومتى طالت مدّة البطالة فإنّها تؤدي إلى الإحباط والتوتر النفسي وقد توقع الفرد في خيوط نسيج المخدرات والانتحار والعنف...الخ كذلك لا يخلو المجتمع العربي والجزائري من هذه الآفات إلا أنّها تبقى أقل درجة من تلك الموجودة في عالم الغرب ولعل السبب في هذا يعود إلى علاقات التماسك والتواد الأسرية[72] والتضامن العائلي مما يساهم في دفع شبح الفقر عن الأبناء بقدر يضمن تغطية احتياجات بسيطة لكل أفراد العائلة[73]، وتزداد حلقة الصلة صلابة إن كان هؤلاء الأبناء متزوجين ويسكنون مع ذويهم وبطالين، فإن الأسرة تتحمل عبئ التكفل لتسد منافذ الفقر مما يبطئ عملية الانغماس الفوري في الفقر، وحتى ولو أثرت صورة التضامن على

---

[71] –ROGER LERAY," CHOMAGE DE LONGUE DUREE ", p 131/137, ED, ECONOMICA 1991.

[72] –LA BANQUE MONDIALE (encadre 2) , " la Patrimoine Associatif -le développement et Pauvreté", p 19.

[73] –CREAD p .55

نمط استهلاك الأسرة إلاّ أن هذا لا يمنعها من ان تتقاسم رغيف الخبز فيما بينها. لهذا فإن حتمية اهتمام الدولة بالأسرة تبقى حتمية ضرورية يفرضها الواقع حتى لا تتفكك صورة التضامن التي بدأت تفقد ألوانها.

وعلى العكس من ذلك فإن حُظوظ التكافل قد تنعدم أو أنّها قد تقل خاصة عند من يعيش في عزلة عن ذويه مثل النساء المطلقات والأرامل والبطالين... إلى غير ذلك من الفئات المحرومة، وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة لريح الفقر، وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أن البطالة هي جدّ عالية عند الفئات المحرومة بنسبة 44% ، وبما أن نظام التعويض على البطالة شحيح في الجزائر فإن طبقة الفقر مرشحة للتوسع على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة وعلى الرغم من محاولات العديد من تحسين وضعيته بالعمل في القطاع غير الرسمي حتى يتمكن من تحسين الدخل أو حتى يتحصل على عائد يسمح له بالمقاومة إلاّ أنّه سرعان ما يجدون أنفسهم في حلقة مفرغة نظرا لعدم استقرار الأسعار.

وكما هو معلوم في مجتمعنا بمجرّد أن يُجد رب العائلة نفسه بطالا فإن العائلة كلها ستجد نفسها بين فكيّ القلّة والاستفزاز، أي أنّها ستجد نفسها على حلبة لمصارعة الفقر، صراع من أجل الحياة خاصة إن كان رب العائلة هو الوحيد الذي يعمل وكم هو عددهم في بلادنا فتصبح القدرة على تسديد أقساط الإيجار وفواتير الكهرباء...الخ منعدمة تمامًا ومما يزيد الوضع تأزّما وتفاقما غياب التعويضات والكفالات، ففي بلجيكا والنمسا وألمانيا واليونان والنرويج والبرتغال...، تقدّم علاوات مالية معتبرة ALLOCATIONS FAMILIALES لمساعدة الفئات ضئيلة الدخل على تسديد الإيجار وفواتير الكهرباء والهاتف... في حين أن ايطاليا وبريطانيا تقدم مساعدات شحيحة مثلما هو الحال في الجزائر.

عموما فإننا نقول أنّه إن كان الفقر يؤثر بشكل واضح على البطالين فإنّه لا يستثني الموظفين خاصة ذوي الدخل الضعيف أي أن هناك عدد كبير من البطالين من هم فقراء، كما أن هناك من الموظفين من هم كذلك. وبعض

البطالين ليسوا فقراء وكل الفقراء ليسوا بطالين فعملية التمييز بين البطالة ط.أ والفقر عملية مطلوبة.

فبعض البطالين الغير فقراء قد يتمكنون من خلال إمكانياتهم المالية، إنجاز بعض المشاريع التي تدفع عنهم سحابة الفقر وقد يوظفون في هذه المشاريع مجموعة بطالين، وهذا ما تشجعه الحكومة إلى جانب تشجيعها لأنشطة الجمعيات الخيرية ASSISTANCE SOCIALES خاصة مع تزايد نسبة البطالة واتساع قطر الفقر، كما أنها تساهم في فتح مكاتب توجيه الشباب إلى بعض الأنشطة والوظائف التي قد لا تشبع ولا تغني من جوع إلا أنّها تحفظ ماء الوجه وتمنع من انتشار ظاهرة التسوّل، ف 3/4 العاطلين يصرّحون أنّهم سيعملون في أي ميدان مقابل ما يمكنهم من سدّ الرّمق بدلا من التسكّع لأن ما يمنع البعض من التسوّل هو لجام الحياء مصداقا لقوله (ص) " اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى" فبعضهم يصرّح " JE NE VEUX PLUS AVOIR DIRE MERCI.. DES MERCIS. JE NAI ASSEZ "

IX- إستراتيجيات لمواجهة البطالة:

تعتبر البطالة بمثابة مرض عالمي مزمن وفتّاك متى حلّت فإنها تؤثر سلبا على مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يدفع بالدول إلى الدخول إلى خضم المعترك قصد إيقاف زحف هذا الشبح من خلال تعزيز العمالة لخلق مناصب شغل جديدة وبقدر يُمكّن البطالين من الاستجابة لمتطلباتهم ومن تم الاستمرار في الحياة من تعويضات وإعانات و..و...، مع محاولة التقليل من الإقصاءات الاج ومساعدة الفئات الشبانية التي طالما عانت ولا زالت تعاني من البطالة والاندثار مما يجعلهم يسبحون في فضاء لأول له ولا آخر فضاء التهميش خاصّة فئة قليلي أو عديمي الكفاءات والمهارات وفي هذا الصدد يصرّح " جاك سانتير" [74] "بأنّ مكافحة البطالة هو كفاح جماعي يجب أن يشارك فيه الجميع دون استثناء، لأن الإجابة على أسئلة المواطنين الخاصة

[74]- الأورو- سمير صارم. النشر: دار الفكر ص 53.. سنة 2000.

بتحسين أوضاعهم المعيشية وإيجاد وظائف جدد تستوعب الملايين من القوى العاطلة".

فمواجهة البطالة إذا يكون بتشجيع المبادرات المحلية[75] وفتح المجال أمام الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم حتى تنمو وترتقي مع تسهيل عمليات تشغيل الشباب غير أنّه يبدوا أن كل المجهودات التي تقوم بها الدولة من إصلاحات ومشاريع تنموية تبقى في حدود إمكانيات الاقتصاد الوطني.

1- التجربة الفرنسية:

فمن الاقتراحات التي تبنتها الحكومة الفرنسية في معالجتها للبطالة نجد:

أ-اقتراحات larrouturou [76] : والقاضي بتخفيض عدد ساعات العمل من 40 ساعة إلى 35 ساعة في الأسبوع كون أن :

-تقليل ساعات العمل يمكننا من خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي توزيع العمل على فئة نشيطة إضافية وهذا ما يتماشى مع مدّة العمل السنوي كما أن مبلغ الدفع Rémunération لن ينخفض إلا بشكل بسيط بفضل العائد من انخفاض المساهمات الاجتماعية.

تقييم الاقتراحات:

تخفيض مدّة العمل بـــ 15%.

- **الأجور والتكاليف:**

- انخفاض متوسط مستوى الأجور بـــ 5%.
- تراجع نسبة المساهمة في التأمين على البطالة بـــ 8,8% من حجم المداخيل.

* **الإنتاجية والعمل:**

- أرباح الإنتاجية ترتفع إلى 4%.
- استخدام ما نسبته 10% من المداخيل الإضافية.
- خلق أكثر من 1,5 مَ منصب شغل.

---

[75] -GESTION DES RESSOURCES HUMAINES. JEAN MARIE PERETTI p. 67. EDI ISBN Année 1999.

[76] -chômage et Relance Economique. Bernard. Marie Ange. R. p .83.

- **المالية العامة**

ارتفاع حجم النفقات العامة بـــ 23 مَ أورو في مقابل التأمين على البطالة ومساعدة المؤسسات ذات الدخل الضعيف...الخ وبالمقابل فإن النفقات العامة ستربح 24 مَ أورو€ نتيجة انخفاض تكاليف البطالة وعلى الرّغم من أن هذه الاقتراحات هي معقولة إلا أن الملاحظ هنا هو الدور الغامض الذي تلعبه الإنتاجية على مستوى هذا النموذج باعتبار أن تخفيض وقت العمل يحقق زيادة في الإنتاجية وبنسبة 4% وهذا ما يدخل في حكم معطيات اقتصادية قد يصعب التنبؤ بها مما قد يؤثر بشكل أو بآخر على النمو في الإنتاجية كما أنّنا نشير أن هذه الاقتراحات لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات المؤسسات في تقليل الوقت وأيضا إمكانياتها في اقتناء التكنولوجيات الحديثة، ويرى خبراء الاقتصاد بأن استراتيجية اللجوء إلى التخفيض من مدّة العمل ليست بالضرورة استراتيجية خاطئة كما أنها تحتوي على بعض الصواب لكنها ليست الأفضل باعتبار أنّها تحتوي على بعض المجازفات كون أنّها ترفع من كلفة العمل الغير مؤهل كما أنّها تخفض من قدرات الإنتاج وتحمل المؤسسات ضرائب إضافية[77].

هذا وأن تخفيض ساعات العمل قد لا يحقق الإنتاجية[78] المرغوب فيها،وقد يؤدي إلى استعمال تجهيزات جديدة وعليه فبدلا من التفكير في تخفيض ساعات العمل يرى الآخرون في إمكانية لمشاركة العمل أو اقتسامه Partager le travail وهذا ما يسمح للعمال من استرجاع أنفاسهم من خلال الرّاحة كما أن مستوى معيشتهم يتحسّن كما يسمح للمؤسسة من تعظيم إنتاجيتها ومثال عن ذلك نقول أنّه قبل اقتسام العمل كان العمال يعملون 8 سا/ اليوم لمدّة 5 أيام وهذا ما يتطلب مواصلات ويؤدي إلى الازدحام وانعدام الراحة اليومية ضف إلى ذلك متاعب السّوق خلال أيام الاستراحة عند كثير من الموظفين.

---

[77] -les 35 H une Approche critique de : Paul FABRA / Patrick Artus / Bernard BRUNHES Bertrand COLLOMB/ françoise FAVENNEC/ PHILIPPE LEMOINE edi Economica p. 48/ 49

[78] -le plein emploi retrouvé – Bernard Hugonnier – p 63-65 ED. Economica Année 1996.

وبافتراض أن اقتسام العمل يكون بين فرقتين، فرقة تعمل من صباح يوم الاثنين إلى ظهيرة يوم الخميس وفرقة تبدأ عملها من عشية يوم الخميس إلى عشية يوم الأحد وهكذا فإن كل من الفرقتيــن سوف تعمل 3 أيام و 1/2 اليوم/ الأسبوع فهذا سوف يستدعي القيام بـــ 8 تنقلات/ الأسبوع بدلا من 10 تنقلات كما أنهم سوف يربحون 3 أيّام و1/2 اليوم راحة لقضاء حاجياتهم وللاستراحة كما أن التعب والقلق سوف يقلان كما أن الإنتاجية سوف ترتفع،كما أننّا سنواجه بذلك مشاكل التغيّب والعطل المرَضية وبهذا تتحقق مصالح كل من العمال وأرباب العمل والمجتمع ككل.

ب- اقتراحات "TADDEI":

وهي مقترحات تنطلق من معطيات الاقتصاد الكلي لتتبلور ثم تعود بنتائجها على الاقتصاد الجزئي جوهرها يهتم بتخفيض وقت العمل وبإعادة تنظيم العمل مقابل 3 شروط:

- تخفيض التكاليف الجزئية/ الوحدية للإنتاج.
- المحافظة على مستويات القدرة الشرائية.
- المحافظة على الوضعية المالية العامة.

فبمجرد أن تتحقق هذه الشروط الثلاثة فإننا نتمكن من خلق 200000 منصب عمل/السنة وهذا تحت ظل الاستخدام العقلاني الجيّد لوسائل الإنتاج كما أننا نتحصل على إنتاجية حسنة ومنافسة في ظروف جيّدة وهذا ما يعود بالنفع على الإيرادات العامة خاصة النفقات المتعلقة بالبطالة والأسعـــار وPIB. بإيجاز نقول أن اقتراحات "TADDEI " محفّزة غير أنّها قد أهملت العلاقة ما بين الإنتاجية والعمل وخصوصيات المؤسسات والعامل.

ج- اقتراحات MICHEL ROCARD :[79]

حتى يتم مواجهة البطالة يرى "ROCARD" أنّه يتوجب على المؤسسات أن تنظم وقتها بشكل جيّد مما يضمن لها الاستخدام الجيّد والعقلاني للموارد البشرية وهذا ما يحقق مردودية أعلى كما أن التسيير الجيّد للمردودية من خلال إعادة استثمارها سيخلق بالضرورة مناصب شغل جديدة، ولقد أثبتت الدراسات أن 1/2 رجال الأعمال الفرنسيين[80] المستجوبين حول الإجراءات المتخذة في مواجهتهم للبطالة رد معظمهم بتحسين التسيير والاستخدام الأمثل لأوقات العمل ويتحقق ذلك إمّاَ من خلال إعادة النظر في طريقة توزيع المناصب وتنظيم أوقات العمل وطرق التربص والتكوين...الخ أو من خلال تقسيم العمل والتخصص لماله من عائد على المؤسسة ومتى تمكنت المؤسسة من تحقيق التنسيق والانسجام ما بين هذه العوامل تحققت التنمية والاستمرارية وتم تكثيف النشاطات وتمكنت المؤسسة من فتح وحدات جديدة الأمر الذي يستلزم خلق مناصب جديدة وستزداد كثافة ما دامت المؤسسة تحقق أرباحا[81].

د-تحسين الإنتاجية:

إلى حدّ الساعة لم تثبت الدراسات والتجارب على أن الزيادة في الإنتاجية تؤدي إلى الزيادة في مستويات البطالة كون أن التقدم التقني لا يخلق البطالة، فبالرّغم من أنّه يقصي الوظائف ذات المداخيل الضعيفة ذات الإنتاجية الضئيلة إلاّ أنّه يخلق بالمقابل مناصب عمل ذات دخل وإنتاجية أكبر وجودة أعلى ونوعية أرقى ويساهم في تحسين الاستهلاك وزيادة الرغبات[82] ذلك أن الصناعة لا بديل لها عن الاستمرارية في التحسن والبحث عن الكيفية التي تمكنّها من مضاعفة إنتاجيتها وحسب "G .MAOTTI" [83] فإن الزيادة في الإنتاجية يستدعي التقليل من حجم التكاليف (اليد عاملة- الصيانة...الخ) فهو

---

[79] -chômage de longue durée – Roger leray. ED. Economica Année 1991 p. 234

[80] -Retour Au plein emploi ? james E. MEADE p. 66 ED. Economica Année 1996.

[81] -même ouvrage p. 124. 132.

[82] – la réduction du temps de travail :Pierre cahuc et Pierre granier, p 251, edi Economica Année 1997.

[83] – chômage et Relance de l 'emploi, la vision des entreprises p. 49.

يربط البطالة بحجم التكاليف ولا يربطها بالإنتاجية، ويضيف أن الاقتصاد الفرنسي لا يحقق أرباحًا عالية من الإنتاجية بقدر ما تصرفه من مداخيل ورواتب ضخمة ذلك كون أن الخلل يعود إلى أن الإنتاجية والأجور لا يتطوران بشكل طردي ويرى"MAOTTI " أن مجرّد إيقاف مسار الإنتاجية بالتدخل في معدّلات نموّها من شأنه توقيف مسار المنافسة وهذا ما يؤدي إلى البطالة، وبالتالي فإن الاستخدام الجيّد لرؤوس الأموال المستثمرة هو من يحدد معدلات النموّ في الإنتاجية.

وتشير دراسة أخرى إلى أنّه على الرغم من أن الإنتاجية المحققة في USA [84] لم تكن أكبر من تلك المحققة في فرنسا إلا أن USA استطاعت خلق 25 مليون منصب عمل مقابل 800000 منصب في فرنسا الأمر الذي جعل كل من ألمانيا واليابان يهتمان بتعظيم أرباح الإنتاجية بالتنسيق مع الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة، كل هذا يتعلق بزاوية من زوايا الدول المتقدمة في حين أن حقيقة الوضع مخالفة في الدول النامية[85]. بحيث أن فتح المجال أمام التكنولوجيات الحديثة يضر أكثر مما ينفع خاصّة من جانب التوظيف كون أن التكنولوجيا تُتيح للمؤسسات فرصة إنتاج أحجام ضخمة وبأقل عمالة ممكنة فهي تقصي الوظائف، فكلما أصبح الحاسوب ذكيًّا كلما أصبح قادرا على تعويض عدد أكبر من العمالة ففي أمريكا أصبحت تكنولوجية اليوم تعوّض 50 عاملا بعدما كانت تعوّض 20 عاملا سنة 1987 وتشير الإحصائيات على أن 40% من مناصب الشغل في البنوك سوف تندثر مع مطلع السنتين القادمتين، فلقد استطاع التقدم التقني من أن يعزو كلا من ميادين البنوك والنقل والتوزيع والإدارة والصناعة. ففي أمريكا دائما استطاعت التكنولوجية خلق 100000 منصب عمل وبالمقابل أقصت ضعف

---

[84] – principes de politique économique: Raymond Barre et jaques fontanel, EDI OPU Année 1993.

[85] – les 7 secrets de ceux qui ne sont jamais Au chômage, CHARIES- HENRI DUMON, p. 12, 13 EDI d'organisation 1999.

العدد من المناصب خلال العقد الأخير ومع التقدم يصبح العمل فكريا مما يعني مزيدا من البطالة والفقر في دول العالم-3- خاصة في ظل العولمة .
من أجل كل هذا لابدّ من مراجعة فكرة أكبر إنتاجية من خلال التكنولوجيات العالية لأن هذا لا يخدم سوى أصحاب رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو الدول المتخلفة وبدلا من التخمين في تحقيق المصلحة لا بد من التخمين في كيفية إدماج البطالين في شركات مساهمة رأس مالها الرحمة والتكافل الاجتماعي كون أن المصلحة تقتضي ذلك.

2- التجربة الجزائرية

لقد أثبتت البطالة بأنّها مشكل عميق فعلا وعليه فإن أي قرار خاطئ في مواجهتها من شأنه أن يزيد الأوضاع توترا وتأزّما مما يستوجب اتباع سياسة إصلاحات هيكلية جذرية سريعة الذوبان تقوم على أساس التنسيق ما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وهذا ما يتطلب سياسة النفس الطويل[86] ولقد سبق وأن اتبعت الجزائر سياسة التعاونيات الشبانية سنة 1996 ولكنها لم تستطع توفير سوى 18000 منصب عمل وأدى فشل هذه السياسة إلى انتهاج سياسة المؤسسات الصغيرة تحت رعاية ANSEJ أين قامت الحكومة بتقديم مساعدات لفئات الشباب المتراوح سنه ما بين 18- 35 سنة كل هذا تحت إطار تشغيل الشباب ثم خلق ما يسمى بـ TUP/HIMO بهدف توفير ما معدله 30000 منصب عمل/ السنة غير أنه لم يخلق سوى 75000 منصب شغل مما دفع إلى انتهاج منافذ أخرى لتوظيف أصحاب الشهادات واعتماد التوظيف في الوسط الريفي والحضري واعتماد القروض المصغرة- مع ضرورة توفير جملة شروط من بينها:

- تحسين مناهج أداءات وطرق تسيير سوق العمل من خلال تعديل طرق طلب العمل لتسهيل[87] اندماج مكونات السوق ولمعالجة

---

[86] - INACCEPTABLE chômage . Pierre DE CALAN p . 210 edi DUNOP. Année 1985

[87] -www. Dz. UNDP. Org.

الاقصاءات السلبية في سوق العمل (المحسوبية والتوظيف على أساس المحابات...الخ)

- إدخال تعديلات على الإجراءات التي يتم من خلالها توظيف الشباب في القطاع الرسمي مع اعتماد برامج تأطيرية تدريبية وتكوينية ذات مستوى فنّي جيّد من أجل التوظيف مثلما هو الحال في USA فكلّما كان مستوى التكوين عالٍ كلما تضائلت إمكانية الاستغناء عن الموظفين خاصة إذا كانت قوانين حماية العمل صارمة.
- إعادة النظر في السياسة التعليمية المنتهجة والتي لا زالت بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق العمل.
- فتح المجال أمام الاستثمارات ط. أ باعتبارها الأكثر قدرة على استعاب العمالة خاصة من خلال اعتمادها على أساليب توظيفية تأهيلية[88].
- فتح المجال أمام المشاركة الأجنبية والاستثمار[89] الأجنبي خاصة في مجال السياحة والفندقة مع إعطاء أكثر مصداقية لاتفاقيات الشراكة الأورو. متوسطة على الرّغم من حساسية وتشائمات الكثير خوفا من أن يتحول السوق الجزائري إلى سوق استوعاب للمنتوجات الغربية مما يضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية حجّتهم في ذلك أن السوق الجزائرية ليست قادرة على تحمل وزن التنمية الاق الأوروبية[90] مما يدفع بهذه المؤسسات إلى الانسحاب وبالتالي تسريح العمالة وتفاقم البطالة إلا أن هذه الحجّة تبقى ضعيفة والسبب في ذلك هو أنها أهملت دور الدولة في تحسين الاداء الاقتصادي وتحفيز المؤسسات في مواجهة البطالة من خلال تهيئة السوق والتقليل من

---

[88] –le quotidien d'Oran " soyez nos Avocats pour que les Américains investissent plus en Algérie" p. 04
18 – SEP- 2002 N° 2342 (US ALGERIA BUSINESS COUNCIE)

[89] – le quotidien d'Oran " ALGERIEN UE " p- 03/ 11. 02/ 02. N° 2156.
ANSEJ: L'AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DE JEUNES DECRET N° 96-297
TUP/ HIMO – TRAVAUX D'UTILITES publiques a Haute Intensité de main d'œuvre

[90] – le quotidien d'Oran " ALGERIE- UE " p- 03 14/02/02 N° 2159.

شراسة المنافسة وحرب الأسعار ومعالجة سياسة الأعراق DUMPING مع ضرورة حفظ التوازن المالي[91].

- أن يتماشى معدل النموّ في PIB مع معدل النموّ في خلق مناصب شغل[92] وللملاحظة لقد جاءت الإصلاحات الجزائرية مشابهة للإصلاحات المنتهجة في فرنسا والتي أدخلت على النظام الاجتماعي سنة 1992[93].

أ- **إصلاح شبكات الضمان الاجتماعي ونظام الدعم**

* **الإصلاحات الهيكلية:** وعلى إثر P. A. S لسنة 1994 والذي ينص على إحلال نظام الأشغال العامة محلّ نظام الدّعم بسبب التكاليف الضخمة التي أصبحت تتحملها ميزانية الدولة فانطلقت بذلك الحكومة في تخفيض نسب الدعم فانتقلت من 4% سنة 90 إلى ما دون 2,5% سنة 93 ليتم إلغاء الدعم على السلع الغذائية بحلول سنة 1996 ومع نهاية السنة تم إلغاء الدعم على الكهرباء والغاز وأمام ارتفاع أسعار السلع الغذائية تراجعت القدرة الشرائية مما جعل الحكومة تقرر صرف علاوات نقدية لعديمي الدخل والمتقاعدين والمعوقين بقيمة 900 دج/ الشهر وهنا اقترح الخبراء الاقتصاديين بضرورة ربط تحصيل الشباب البطال على علاوة مقابل قبوله بالقيام بتكوين خاصة هؤلاء الذين لا يملكون مؤهلات وشهادات مثلما هو الحال في بريطانيا عند طبقت العهد الجديد سنة 1997 أو في النرويج سنة 1994 ومع أن صناع القرار لا يبالون بمثل هذه المقترحات أثبتت التحرّيات فشل المحاولة حيث اكتشف أن من يستفيد من العلاوات أو من التحويلات النقدية هم أفراد موظفون حقا مما يعكس صورة نمط التسيير ففي إطار الشبكة الاجتماعية كانت الدولة تقدم 120 دج / الشهر للشباب العاطل عديمي الدخل (ICSR) ولقد كان عددهم

---

[91] –politique de l'emploi . jean pierre GIRAN – Roland GARNIER, p . 169, EDI ECONOMICA Année 1983.

[92]– الجزائر غدا– الشريف رحماني– ص 106– النشر.OPU – سنة 1999.

[93] –SOURCE OCDE 1998.

6,4 مَ فرد في 1990 ثم تراجع إلى 4,3 مَ فرد سنة 1992 ثم 3,4 مَ فرد بعد عملية التصفية والمراقبة[94]– [95].

*** الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC**

بالإضافة إلى ما يقدمه من تعويضات للمتوقفين عن العمل يقدم مساعدات مالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تضررت من برنامج التعديل الهيكلي في مقابل استيفاء المؤسسات جملة شروط حتى تتمكن من الاستفادة من هذه المساعدات كل هذا بمساعدة كل من "BDL" والصندوق العام لضمان الاستثمارات وتشير الإحصائيات الحكومية الرسمية على أن سنة 1996 عرفت تسريح 50000 عامل ولم يتحصل سوى 30310 عامل على التأمين على البطالة ASSURANCE CHOMAGE في حين أنّه تم تسريح 130000 عامل ما بين 97-98 وفي إجمالهم تحصلوا على تأمين بطالة تناقصية DEGRESSIVE يُغطيها CNAC وتتراوح مدّتها ما بين 12 و 36 شهر في نفس الوقت الذي يبقى النظام الإنتاجي الوطني عاجزا على إعادة إدماج هؤلاء العمال في سوق العمل مما يؤثر على مستوى حياتهم، وأمام هذا الوضع لجأ CNAC إلى ترقية العمل وفتح مراكز مساعدة العمل المستقل ومراكز البحث عن العمل (CRE) و(DPIJ) كلها مبادرات لإدماج الشباب في إطار (ESIL) وهو إدماج مؤقت للشباب.

فمناصب العمل الممنوحة من قبل المؤسسات المحلية كانت بتدعيم من الدولة تحت بند اسمه (FAEJ) وهذا الدعم يغطي جزء من تكلفة الأجر المدفوع لهذه الفئة الشبانية العاملة فأستطيع بذلك خلق 332000 منصب شغل مؤقت ما بين 1990-1994 لمدة يصل مداها إلى 6 أشهر كل هذا

---

[94] –les cahiers du cread p. 47. 48.

[95] – le quotidien d'Oran p. 2 du 10 / septembre/2002 N° 2335.

في إطار (ESIL) التي تمكن الشباب العاطل من التوظيف المؤقت والحصول على دخل بقدر 2500 دج/ الشهر[96].

ب-إنشاء مراكز البحث عن العمل CRE :

وهي مبادرة ظهرت في النرويج سنة 1994 قبل أن تظهر في هولندا سنة 1996 أو في الجزائر بمفهومها الحديث من خلال إنشاء مراكز بحث تختص بمساعدة الشباب العاطل في البحث على مناصب شغل باذلة في ذلك كل مجهوداتها إلا أن هذه الجهود تبقى دون المستوى نظرا لافتقارها للإمكانيات المالية والمادية كالأنترنت وإمكانية النشر من جهة وانعدام الصلة ما بين سوق العمل (المؤسسة) ومراكز البحث من جهة أخرى.

ج-إنشاء مراكز لمساعدة أصحاب النشاطات الحرّة (CATI) :

وذلك من خلال مساعدة أصحاب القدرات المالية على استثمار أموالهم في مشاريع مربحة مع تقديم التوجيهات الكافية حول إمكانية احتمال نجاح أو فشل المشروع مع اتباع سياسة القروض المصغرة وسياسة تكوين المنخرطين بغية تقريبهم من سوق العمل وإدماجهم في عالم الشغل وتشجيع التدابير الهادفة إلى ترقية الأشغال الحرّة والحرف التقليدية المنتجة. إلا أن هذه البرامج[97] ليست بجديدة وإنّما هي إعادة لسيناريوهات قديمة قد سبق وإن طبقت كبرنامج إدماج الشباب البطال (DPIJ) سنة 1990 والذي سرعان ما انتهت مدّته بسبب عدّة مشاكل مثل صعوبة تكوين الملف والنسب المرتفعة للفوائد والقدرة المحدودة للبرنامج في التكفل بملفات الشبان حوالي 130000 ملف فقط كما أن المغرب قد انتهج برنامج(CNJA) سنة 1991 لتكوين البطالين ومساعدتهم ماليا في خلق مؤسسات كما طبقت برنامج جديد سميّ بـ (PIACE) سنة 1992 غير

---

[96] -cread p. 51.

(FAEJ) : Fonds d'aide à l'emploi des jeunes.
(CATI) : centre d'aide Au travail indépendant / CRE centre de recherche D'emploi.
(DPIJ) : dispositif professionnel d'insertion des jeunes.
(ESIL) : emploi salarie initiative locale.
(CNJA) : comité national des jeunes et de l'avenir.
(PIACE) : programme d'information et Assistance a la création d'entreprises.

[97] -Ajustement. Education. Emploi p. 108.

أنه لم يتكفل إلا بـــ 3500 مشروع ليلقى نفس مصير البرامج السابقة ألا وهو الفشل، فإذا لم يستفيد من التجارب السابقة فلا جدوى من المناورة.

د برامج إدماج الشباب:

***. برامج الأشغال العامة[98]**

حيث شرعت الحكومة في إدماج الشباب العاطل في أنشطة محلية كأعمال التشجير والطلاء مقابل أجر زهيد فاستطاعت بهذا إدماج 40 ألف عاطل سنة 1996 وبدعم من البنك العالمي أصبحت هذه الأنشطة تتمركز نوعا ما داخل الأرياف الأمر الذي خلق 20 ألف منصب إضافي.

*** برامج ذات منفعة عامة[99]**

بدأت الفكرة باقتراح من B. M سنة 1997 بغية إنشـــاء مؤسســـات صغيرة[100]_ [101] في مجال المقاولة والصيانة شرط أن تسلم الأشغال إلى صغار المقاولين الذين يتحملون 60% من كلفة المشروع والذّي يتمركز في المناطق الأكثر تضرّرا من البطالة، باعتبار أن الهدف الأول من هذه البرامج هو امتصاص اليد عاملة، وبعد استوفاء الشروط تحصلت الجزائر على دعم بقيمة 50 مليون دولار من B.M الأمر الذي يسمح بتأسيس أكثر من 500 مؤسسة صغيرة كما تم إدماج 579000 شاب عاطل على مستوى 40 ولاية، إلا أن المساهمة تبقى ضعيفة خاصة في مجال الخدمات والفلاحة والصيد[102].

***. برامج فلاحية:**[103] ويدور محورها الأساسي حول الاستصلاح وتربية الماشية وإنشاء المحالب[104]..خاصة في الأرياف وذلك سعيا وراء تحقيق أكثر عدالة ما بين العيش الحضري والريفي ومن أجل أكثر إنصاف إقليمي للشغيل

---

[98] -www. World Bank. Org.

[99]-جريدة الشروق العدد 1093 الصادرة بتاريخ 13-10-01 ص 11.

[100]-تعرف FMI المؤسسات الصغيرة بأنّها كيان جديد يساهم إلى جانب المؤسسات الأخرى في دعم وترقية التنمية الاق والاجتماعية وتوفير مداخيل للفئات الشبانية WWW. IMF. ORG

[101] -APCE. WWW. APCE. FR (MICRO ENTREPRISE)

[102]-مجلة تمويل البرامج للامتيازات الفلاحية- ولاية تلمسان-

[103]-جريدة الخبر ص3، الصادرة بـــ 29-08-02 العدد- 3563.

[104]-تقرير مندوبيه تشغيل الشباب لسنة 1998 لولاية تلمسان.

مع مواجهة الإقصاءات والتهميشات التي يعيشها الرّيف. الأمر الذي دفع بالدولة إلى وضع برامج كفيلة لخدمة الوسط الرّيفي من خلال استصلاح الأراضي وزيادة الموارد المائية والمالية خاصة للتقليل من حدّة الفقر[105].

وبعد تخصيص 72 مليار دج استصلح ما يزيد عن 132 ألف هكتار وتم خلق 72 ألف منصب عمل وتم أيضا إنجاز 16500 مشروع خلال سنة 2000 وهو مقسم على سكان الأرياف وخرجي الجامعات خاصة أصحاب الاختصاصات الفلاحية والري.

*. **برامج الإدماج المهني للشباب**[106]

هدفها فتح المجال أمام الآفاق الشبانية الطموحة مع دعم وتحفيز مبادراتهم ففي تلمسان أين تبلغ نسبة البطالة 32% تم تخصيص مبلغ مالي بقيمة 19260000 سنة 1998 مما سمح بخلق 1200 منصب عمل هذا إلى جانب عقود الشبه عمل (CPE) وهي برامج تهتم بالمتخرجين الجامعيين والشباب المتكون في مراكز التكوين المهني والمتحصل على دبلوم تقني سامي ولقد انطلقت هذه البرامج في بداية 1998 مما يسمح لهذه الفئات باكتساب خبرات في مجال الإدارة وقطاعات أخرى الأمر الذي يمكّنهم من توفير أحد شروط سوق العمل وبالمقابل فهم يتحصلون على ما قيمته 4500 دج بالنسبة للتقنيين السامون و 6000 دج للجامعيين عموما فإن المستفدين من CPE قد تعدى 50% من فئات الشباب.

*. **برامج التعاونيات**[107]

وأقل ما يقال عن هذه الأخيرة أنها قد فتحت الباب حقا أمام الفئات الشبانية الراغبة في إنجاز مشاريع بمساعدة الدولة المتمثلة عادة في قروض بنكية كما تساهم ANSEJ في تدعيمهم ففي تلمسان تم خلق 400 منصب شغل سنة 99 في مجال صيانة الطرقات الولائية والبلدية ولولا ثقل الإجراءات الإدارية في

---

[105] –le quotidien d'Oran p. 13, 19- 02-02 N° 2163.

[106] –www. dz .UNDP. org (yahoo. FR).

(CPE): Contrats de pré- emploi.

[107]–جريدة الخبر ملتقى المتعاملين الاقتصاديين بتلمسان ص 4 بتاريخ 4/أوت/2002 العدد 3542.

تسيير الملفات وبيروقراطية البنوك والثقل في الموافقة لكان ممكنا تحقيق أكبر مما حقق.

عموما فإن هذه المشاريع التنموية تبقى تعمل في ظروف سيئة وصعبة للغاية خاصة في ظل ظروف غياب قوانين محدّدة للعلاقة التي تجمع كل من البطالين والوكالات المتخصّصة في توجيههم فمعظم المدمجّين[108] في إطار برامج تشغيل الشباب المتكفل بـــ 63% من فئات الشباب لا يشتغلون بشكل دائم حيث أن القليل منهم من يترسم وبنسبة 20% في حين أن الباقي قد يسرّح رغم طول مدّة ممارسته للنشاط خاصة أشق المهن وأصعبها وبدون التحصل على عطل، أما مسألة تقاضي الأجر فإن التحصل عليه لا يتم إلا بعد انقضاء مدّة طويلة[109] جدّا وكل هذا يرجع إلى سياسة التسيير المتبعة والتي أدت إلى خلق جوّ خانق ومغيّم تمامًا تسوده المحاباة والبيروقراطية في كيفية التعامل مع الملفات بذلك فأهم ما يجب إعادة النظر فيه ما يلي:

* سبب تماطل البنوك في الموافقة على الملفات الموجودة تحت الدراسة ؟
* السبب في عدم التوزيع الأمثل للمشاريع حسب الكفاءات والشهادات والمناطق ؟
* السبب في غياب سياسة فعلية تتكفل تكفّلا فعليا بالشباب المتخرّج من الجامعات ؟

---

[108] –l'oranie (quotidien régional d'information) : les limites de l'emploi de jeunes. Mercredi 6 Août 2002 N° 821- page 07 N° 2335.

[109] –le quotidien d'Oran p. 2 (emploi de jeunes L'ARGENT ARRIVE) Mardi 10-sep-02.

خلاصة:

لقد كان لتعاقب الأزمات في الجزائر وقعها وصداها وتمكنت من ترك بصماتها فعلا وهذا ما جعلها تشيح النقاب على نوعية الحياة التي يعيشها مجتمعنا والتي بدأت تتدهور بتدهور الحياة الاقتصادية من خلال المديونية والعجز التجاري وعجز الموازنة وتراجع حصة مساهمة كل من القطاع الفلاحي والصناعي...، كلها أوضاع ممزوجة بحالات اللااستقرار جعلت النظام الاقتصادي قاصرا وبهذا كان عليه أن يقبل وصيا أي FMI واقتراحات PAS لتدخل جل المؤسسات الجزائرية في مدّ وجزر فمنها من أفلست ومنها من حرقت وخرّبت ومنها ما تم خوصصتها وبعضها تحصل على تأشيرة الاستمرار المؤقت كون أن وتيرة نموّها كانت ضعيفة، من هنا دخل سوق العمل منطقة الاضطرابات ليؤكد ازدراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونعني بهذا البطالة والفقر وظاهرة الانفكاك الأسري والتشرد والسرقة وغيرها من الآفات، وأمام زيادة معدلات النموّ الديمغرافي زادت الأوضاع تفاقما لتجد شريحة معتبرة من المجتمع نفسها فوق رصيف الأرض وتحت سقف السماء.

إلى جانب العدد الهائل للبطالين كان لظاهرة تسريح العمال وقعتها فتضاعف عدد البطالين 4 مرات من 1966 إلى 1997 أي أن العدد انتقل من 600000 إلى 2,3 مَ بطال فتحصلنا على جيش من البطالين، فوجد سوق العمل نفسه غير قادر على استيعاب اليد عاملة التي تضاعفت 3 مرات في ظرف 3 عقود فانتقلت من 2,5 مليون سنة 1966 إلى 7,9 مَ سنة 1997

(POP ACTIVE) أما النشيطة فإن المجموع انتقل من 1,7 مَ سنة 1966 إلى 5,5 مَ سنة 1997 (POP occupée) ولهذا تمثل طوق النجاة في القطاع الغير رسمي الذي انضم إلى حلفه معظم البطالون حتى يتمكنوا من تضييق فجوة الفقر التي كلما اتسعت قضت على الفئات المحرومة، وعلى الرغم من دخول الحكومة معترك الأحداث لإيقاف زحف البطالة بجملة من الإصلاحات المتمثلة في برامج الشبكة الاجتماعية والتأمين على البطالة وتشجيع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوظيف في الوسط الريفي وعقود شبه عمل Pré– emploi ومنح القروض المصغرة مع الانفتاح على العالم وتشجيع رأس المال الخاص، إلا أنّها لم تتمكن من استئصال الداء ذلك لأن الفئات المقصاة والمحرومة بقيت تسبح في فضاء التهميش من جهة وأن كل المحاولات بقيت حبيسة الإمكانات التي يسمح بها الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما أن مشاركة الجميع في العملية بقيت مترددة.

وعليه فإن التوصيات التي نوجهها إلى الحكومة:

- لا بد على السياسات التي تنتهجها الحكومة في مواجهة البطالة أن تكون سريعة الذوبان، قادرة على الانصهار حسب درجة المشكل الذي تكون بصدد دراسته.
- إذا كانت الحكومة تسعى إلى مواجهة البطالة فعليها أن تقوي القدرة التنافسية لمنتوجات مؤسساتها حتى تجعلها قادرة على مواجهة تحديات المنتجات الغربية، خاصة وأن شراسة العولمة ولواء الشراكة الأورو متوسطية لا يرحمان الضعيف.
- لقد أصبح القطاع غير الرسمي طوق نجاة خاصة في مجتمعنا، وعليه فإننا نقول فإنّه حتى ولو لم يكن موجودا فإن حتمية خلقه وإخراجه للوجود كانت ستقع على عاتق الدولة، لذلك عليها أن تستوعب دوره في تخفيف الأزمة وأن تعرف كيف تستغله لصالحها حتى تنتفع خزينتها منه.
- إن سياسة مرونة التوظيف المنتهجة حاليا من شأنها التأثير على استقرار مناصب العمل وهذا ما يعود سلبا على سوق العمل وبالتالي فإن حتمية إعادة النظر في قانون العمل تصبح ضرورة قصوى.
- لا بدّ من تحفيز ريتم خلق مناصب الشغل ليس فقط من باب حق كل فرد في العمل وإنما هذا شرط ضروري لرفع مستويات الإنتاجية وسد باب الفقر الذي تسببت البطالة في إنفراجه، ومع أن الدولة تبقى عاجزة على أن توفر لكل بطال منصب عمل على الأقل في ظل الظروف

الحالية التي يتمتع بها اقتصادنا فإنه يقع لزاما على الدولة أن تسد فراغ البطالين بمشاغل أخرى وأن تحسسهم بأن مكانتهم في المجتمع محفوظة حتى لا يدخلوا حلقة فراغ مصدر كل الأخطار سواء على الفرد أو على المجتمع خاصة إن علمنا أن نسبة البطالة في الجزائر هي الأعلى إذا ما قورنت مع جملة من الدول العربية مثل:

مصر 15% مصادر غير رسمية ، السودان 16% ، المغرب 20%، فلسطين 40% ،البحرين 25% ، السعودية 12%.

ويبدو من خلال هذا العرض أن للبطالة دورا في تفاقم الفقر وعليه سنحاول إبراز أهم ظواهرها ومختلف جوانبها في الفصل 3 خاصة بعدما تبيّنا أن مظاهر الفقر تظهر بشكل واضح عند البطالين والفئات المحرومة من عديمي الدّخل أو قليلي الدخل مثل الموظفين. وهذا ما سنركز عليه جهودنا لإبرازه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الفقر في الجزائر

*- **تمهيد :** إن الفقر ليس بجديد على المجتمعات الإنسانية. لا من حيث البعد الزمني ولا المكاني. وهو موجود في كل المجتمعات على الرغم من اختلاف وتيرة تطوره وتقدمه. وحسب الدراسات فإن الاهتمام بالفقر كظاهرة يعود إلى ما سمي في القرن 16 بقانون "إليزابت" لرعاية الفقراء في بريطانيا إلا أن الواقع يعكس حقيقة الأمر، كون أن جذور الفكرة قديمة وهي نابعة من عمق وقلب المجتمعات الإسلامية، بحيث أن سبحانه وتعالى يوصي بنا خير بإعطاء الصدقة والزكاة للفقراء والمساكين، وابن السبيل ([1]). وهناك عدد كبير من الآيات القرآنية التي تحث على هذا، كما تدعو إلى المساواة الاجتماعية وروح التكافل والتعاون فيقول صلى الله عليه وسلم " ليس منا من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم ". إلى غير ذلك من الأحاديث وكلها أمثلة تدل على أن الاهتمام بالفقر جاء قبل مجيء قانون "إليزابت"، وقبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 11 ديسمبر 1948 ([2]).والذي يحث على حق الفرد في الحياة الكريمة المتمثلة في الملبس والمسكن الصحي والغذاء المناسب والتعلم والعلاج([3])..... أما في ما يخص منظمة العمل الدولية فلقد حددت المستويات الأدنى للمعيشة كما حددت الكيفية التي تحدد بها هذه المستويات سنة 1964. عشر سنوات من بعد تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم قضية إشباع الحاجات الضرورية للإنسان والمتمثلة في(التغذية، المسكن، الصحة والتعليم). واعتبرت أن أية جهود مبذولة لا تسعى إلى تحقيق هذه الحاجات هي جهود غير تنموية.

([1]) القرآن الكريم. سورة البقرة الآيات 214-253-266-270-273.
سورة الحج الآيات 34-35.

([2]) التنمية في الوطن العربي. د.عبد الله محمد قسم السيد،ص23- دار الكتاب الحديث '2000

([3]) marketing contre pauvreté. Quentin wodon – p40, les éditions de latelier paris 1993

I- تزايد الاهتمام بالفقر في الجزائر :

منذ عقدين من الزمان ما انفكت وسائل الإعلام تحدثنا عن انتشار الفقر والجوع في كثير من بقاع العالم، خاصة في إفريقيا التي يموت فيها عشرات الآلاف يوميا. والتي يبلغ عدد فقراءها 240 مليون وأيضا آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ويبلغ عدد أفرادها الذين يعيشون تحت خط الفقر 233 مليون و76 مليون و27 مليون على التوالي.

أما بالنسبة للجزائر فإن الفقر يبرز كظاهرة سوسيو- اقتصادية مؤثرة خاصة في خضم التواجد البشري الذي طبعه البؤس والحرمان ومع ندرة العناصر المادية، أصبحت القدرة على اكتسابها غير ممكنة مما أدى إلى اندثار أو اضمحلال أبسط الفرص التي تمكن من التواجد الذي حتى وإن تحقق فإنه سيكون حتما شاقا ومؤلما. تتجلى أبرز معالمه في الحرمان والشقاء...، ولعل المتتبع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يلتمس أن الوضع الاجتماعي بدأ ينزف في منتصف الثمانينات بفعل انهيار سعر المحروقات.

هذا الانهيار أدى إلى إشاحة النقاب على وجه النظريات التنموية التي كانت تتبعها الجزائر، والتي أدى فشلها إلى استنزاف الموارد البشرية إلى الخارج، أما الاقتصادية فأصبحت تصب في صالح فئة قليلة من المجتمع. بحيث أن مداخيل الطبقة الغنية تضاعفت بنحو35 مرة عما كانت عليه خاصة خلال العشرية الأخيرة فكما يقال "مصائب قوم عند قوم فوائد"، وبحلول الأزمات السياسية والاقتصادية أصيب الجرح في عمقه. أصبحت الوضعية شديدة التعقيد، كما بلغ الفقر درجات عالية، حيث أنه طال أكثر من 12 مليون جزائري حسب إحصائيات 2000. الأمر الذي ساهم في امتداد خطر الفقر. فبعدما كان يمس 12% من سكان المجتمع، أصبح يمس اليوم أكثر من 22% من أفراد هذا المجتمع . ولازالت الأوضاع تتدهور وتزداد استياء حتى أصبح الفقر المدقع ينخر جسد المجتمع، وتسبب في زوال الطبقة الوسطى بعدما كانت نسبتها 80% ([4]).

([4]) FIDH – fédération international des droits de l'homme-2000

كل هذه الأحداث أرغمت الدولة على تبني سياسة اقتصادية واجتماعية للحد من هذه الظاهرة فانطلقت في جملة إصلاحات محورها تقليل الإنفاق الحكومي وإعادة النظر في سياسة الدعم، ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة. وعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات إلا أنها كانت أكثر ضررا من نفعها. ويظهر ذلك من خلال بروز مظاهر الفقر كتنامي ظاهرة التسول والانحرافات الاجتماعية، وانتشار الأحياء القصديرية واستفحال سوء التغذية، حيث أن أكثر من مليون طفل يعاني من مشاكل سوء التغذية. هذا دون أن ننسى تفكك البنية الاجتماعية، واضطراب الأسرة. وهذا ما يظهر من خلال انتشار ظاهرة التشرد والطلاق والعنف...الخ.([1])

فأمام هذه الطامة، تم انتهاج سياسة جديدة تحت بند اسمه " الشبكة الاجتماعية"([2]). من أجل الحد أو معالجة بعض مشاكل الفئات الاجتماعية المحرومة. إلا أن ارتفاع معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل كان له تأثيراته على جميع المحاولات. خاصة بعد تراجع جميع المداخيل فأكثر من52% من أفراد المجتمع يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وما نسبته 40% منهم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. الأمر الذي عجل بتمزق شرايين المجتمع ، وبدخول الاقتصاد قسم الجراحة ، اختصاص تفكيك وتشتيت (FMI)، ومن تم العناية المركزة(BM).

عموما فإن الوصفة التي جاء بها(pas) كانت جد فعالة، خاصة عندما أضعفت الطبقة الأرضية للاقتصاد الجزائري. الذي أصبح عاجزا على المقاومة، خاصة بعد اتساع رقعة الفقر.

جدول رقم (1)

يبين عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.([3])

بالمليون نسمة وبالنسبة المئوية

	1987	1990	1993	1996	1998
الشرق الأوسط	9,3	5,7	5,0	5,0	5,5
وشمال إفريقيا	%4,3	%2,4	%1,9	%1,8	%1,9

المصدر: مجلة التمويل والتنمية.

([1]) le soir d'Algérie (du rapport de l'algérien a la violence)-p 03,04 - 28/11/2002

([2]) institut national du travail – présentation de l'emploi et élargissement de la couverture sociale des salaires texte et contexte- document polycopie

([3]) مجلة التمويل والتنمية – ديسمبر 2000 - ص 5.

II – دليل الفقر التنموي :

على الرغم من أن العالم لا يكاد يخلو من الفقر إلا أن درجة تواجده بالعالم الثالث. ليست نفسها بالعالم المتقدم. هذه الإشكالية جعلت الكثير من المتخصصين، يصرح بأن تفسير ظاهرة الفقر ليست بالأمر الهين لكثرة العوامل والمتغيرات المادية،وغير المادية التي تؤثر،وتتأثر بها هذه الظاهرة من جهة, وتأثر هذه العوامل والمتغيرات بتفاعل العوامل الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية في المجتمع من جهة أخرى(*).

وهذا ما يصعب من كيفية التدخل لمواجهته، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تضيف بعدا جديدا من أبعاد التنمية البشرية في تقريرها السنوي سنة 1997. والذي ينص على ضرورة التخلص من ظاهرة الفقر، خاصة بعد اتساع حجم الهوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، في هذا المجال تشير الدراسات أن ما مقداره 1/3 من سكان العالم المتقدم([8]) يحققون أكثر من 85% من إجمالي الناتج القومي العالمي في حين أن2/3 من سكان العالم المتخلف ليحققون سوى 15% من إجمالي الناتج القومي العالمي. بمعنى آخر أن 20% من الفئة الأغنى في العالم تمتلك 87% من ثروات الأرض، بينما 20% من الفقراء لا يملكون سوى 13% من الثروة. ولا زال الفارق يتسع ويزداد كل يوم ([9]) وهذا ما يجبرنا على التفرقة بين فقر الدخل والفقر التنموي.

* **فقر الدخل :** وهو يتحدد على أساس معيار الدخل.

* **الفقر التنموي :** ويقصد به حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في الرعاية الصحية الجيدة والمستوى المعيشي المقبول، ومن الأبعاد التي يتضمنها الفقر التنموي هي :

- تعرض الفرد للموت المبكر ويتم تمثيله بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن40 .
- حرمان الفرد من التعليم ويتم تمثيله بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار(%الأمية).

(*) اتجاهات الحديثة في التنمية- د.عبد القادر محمد ع القادر عطية-ص80 – الدار الجامعية للنشر-2000

([8]) العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية- أ.د. جمال الدين العويسات-ص11 دار هومة للنشر-2000

([9]) مجلة العالم الديبلوماسي(لنكسر الحلقة الخبيثة للديون) تدخل ايريك .ت - ص9 سبتمبر1999 العدد2

- حرمان الفرد من ضروريات الحياة ويتم تمثيله بمتغير مركب من نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية، والذين لا يحصلون على مياه نقية للشرب، ونسبة الأطفال الذين يقل عمرهم على خمسة سنوات والذين يعانون من سوء التغذية، ونستنتج من المتغير الأخير أنه لا يعكس دخل الفرد فقط، إنما يعكس الدخل العيني كله والذي يحصل عليه الفرد في صورة خدمات عامة من الحكومة.

III – مفاهيم الفقر :

يرى الخبراء على أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية.وحتى لو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه فمنهم من يربطها بمعدل المواليد الذي يقابله النقص في معدلات إنتاج العالم الثالث مما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي.

ومنهم من يرجعها إلى الطبيعة، وعدم قدرتها على توفير الطعام للأفواه المتزايدة سنويا. وبالنظر إلى ما وفرته الطبيعة من موارد اقتصادية فلا يمكن اعتبارها سببا في الفقر. ومن هنا يتضح أن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة هي المسؤولية عن تلك المشاكل التي تقف وراء التدهور التنموي.

أما بالنسبة لجمهور الاقتصاديين، فنقول أنهم يركزون على الجانب الذي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تضمن بقاء الإنسان وتنميته. كما يرون في مجموعة الفقراء، المجموعة ا لغير قادرة على توفير حاجياتها الأساسية التي تمكنها من العيش حياة كريمة. مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية، مثل الشعور بالحرمان، الإقصاء، الهوان، الإحساس بالضعف وقهر النفس. وهذا ما يكون سببا في انخفاض المستويات الصحية والتعليمية...الخ.

مما سبق نستطيع الخروج بمفهومين للفقر، أولهما يتعلق بحد الكفاف والثاني بالحرمان:

1- مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف :

يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضرورية من مسكن وملبس...، ويلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم، لا بالتركيب النوعي والعمر لأفراد الأسرة، كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي بإمكانها أن تلعب دورا أساسيا في تحديد أساسيات الفرد من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا المفهوم يتجاهل أسعار المواد وقيمتها ونوعيتها. كما لا يراعي الظروف الاجتماعية، النفسية والصحية للإنسان.

2- الفقر والحرمان النسبي :

يقوم هذا المفهوم على المعرفة الدقيقة لكل الاحتياجات الضرورية حسب تصور المجتمع ، وأسلوب حياته مع مراعاة اختلافات الأجيال ومشاركة أفراد المجتمع في المناسبات المختلفة، مثل الأعياد، الأفراح والأقراح.

وجوهر المفهوم أن الفرد يدخل في حلقة الحرمان النسبي بمجرد أن تبدأ استجاباته لهذه المناسبات، تقل بسبب النقصان أو قلة دخله.

ويعاب على هذا المفهوم كون أنه يعتمد على عامل الدخل، في تفسيره للحرمان النسبي كون أن هناك ظروف أخرى إلى جانب الدخل قد تحول ما بين الفرد وحضوره، أو مشاركته الاجتماعية في المناسبات المختلفة .

وفي نفس السياق تقول"Deepa narayan": أن الفقر والشقاء يعنيان عدم ([10]) توفير الرفاهية المادية وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية والضيق النفسي، وعدم توافر حرية الاختيار. فيصبح الأفراد فقراء. عندها تتم مقارنتهم بأفراد آخرين تنطبق عليهم نفس الخصوصيات. ولكن وضعيتهم هي أحسن([11]) أي بمعنى أن هناك أفراد جد فقراء، وآخرون فقراء([12]) إلا أن هدا لا يمنع أن يكون كلاهما أكثر الفئات

([10]) le financement de développement- décembre 2000, p18. Comment aidez les pauvres – deepa narayan.: "ديبا نارايان"*

* هي أخصائية رئيسة في التنمية الاجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية.

([11]) revue pauvreté et convergence des consommations au canada- François gares ; Patrice faubert et Simon lanlois. P10 – avril1997.

([12])marketing et pauvreté- Quentin wodon- p31 – éd de lateier 1933.

عرضة لضعف الصحة، البطالة، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والموت المبكر وكافة أنواع العنف والتهميش...الخ.

هذا ما أثبتته فعلا إحدى الدراسات الأمريكية عندما قامت بتقديم تقريرها لهيئة الكونجرس وللجمعية الأمريكية للوقاية من أمراض القلب الموجودة بسان أونطونيو (تكساس)،san antanio(Texas) .تؤكد أبحاث هذه الدراسة أن النوبات القلبية لا تعود أسبابها بالضرورة إلى الأمراض الوراثية، أو الأخطار التقليدية المعروفة. وإنما قد تكون للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونمط الحياة يد في ذلك، هذا ما صرح به الدكتور"Larry Goldstein "من جامعة "DUKE" ، وجاءت هذه التصريحات عقب أبحاث وتتبعات دامت أكثر من 23سنة لحوالي10059عامل يبلغ سن كل واحد فيهم 40سنة. ولقد توفي منهم 364 عامل، عموما كانت الاستجوابات تتعلق بنقطتين: المشاكل العائلية والمالية.

أما بالنسبة من كان يعاني من مشاكل عائلية خطيرة 4,6% و4,5% كانت لديهم مشاكل عائلية معتدلة، وما نسبته 3,3% لم تكن لهم مشاكل عائلية. في حين أن ما نسبته 4,7% كانوا في حاجة ماسة للأموال، و3,7% من العمال كانوا في ميسرة.

فكانت النتيجة التي خرج بها"Dr. David tanne" ([13])هي أن العمال الفقراء الذين تتعسر وضعيتهم قد يهملون الاهتمام بأنفسهم وبصحتهم بسبب قلة المغنم. ويشارك في هذا تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والضغوطات النفسية. مما يتسبب في اضطراب أوعيتهم الدموية"vaisseaux sanguins" الأمر الذي يحدث أزمة قلبية وعليه فهو يقول"soyer heureux et ne vous inquiétez pas". من هنا نستنتج أن الفقر يؤثر على الصحة. وعليه فإن كل التعاريف السابقة يدور فحواها حول فكرة أو مفهوم واحد([14])، ألا وهو عجز فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء، اللباس، المسكن والرعاية الصحية التي تضمن الحياة الكريمة. وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي :

([13]) le Quotidien d'Oran (pour être en bonne santé, mieux vaut être, grand, riche et heureux) lundi 11 fev 2002 –p15- n°2156.

([14]) développement économique et lutte contre la pauvreté en algérie,CREAD p56, 1984.

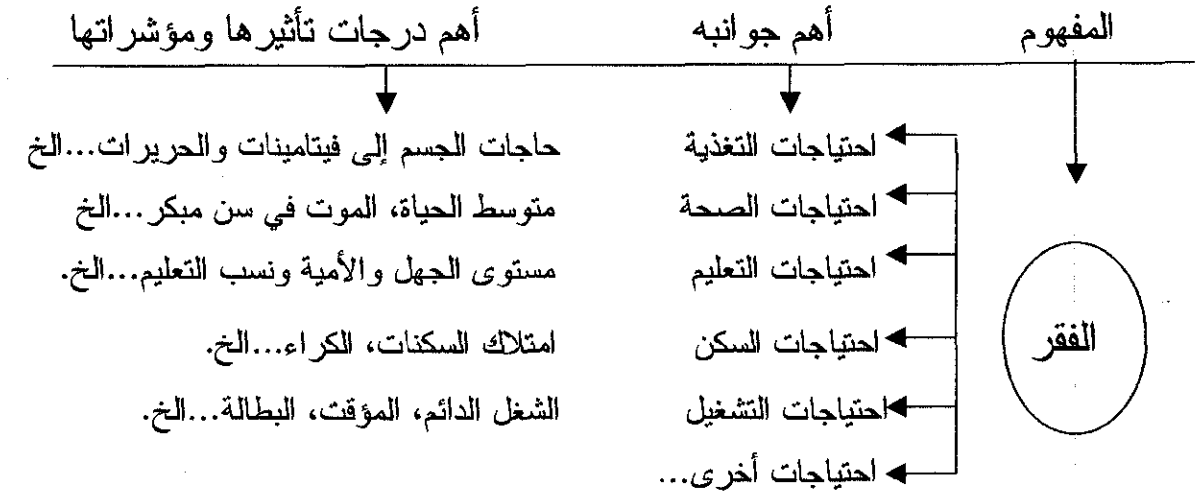

Source : CREAD 1984

IV- نظريات الفقر :

1- مدرسة والفار ست : Welfariste

أهم نقطة وردت في اقتراحات هذه المدرسة والمتعلقة بالفقر ما سمته بـــBien être الوجود اللائق، وجوهر هذه النقطة يعتبر أن الفقر موجود في أي مجتمع، بمجرد أن يعجز أفراد هذا المجتمع عن تحقيق مستوى معين من Bien être économique والذي يضمن بدوره الحد الأدنى من الاحتياجات المعقولة في نفس المجتمع.

وبالرغم من صعوبة مستوى Bien être نظرا لاختلاف مستوياته، باختلاف الأفراد إلا أن المدرسة قد تمكنت من احتلال الريادة باقتراحها لهذا المفهوم.

2- مدرسة الاحتياجات الرئيسية : Besoins de base

تشير تحليلات هذه المدرسة أنه بمجرد أن تصبح الحاجة ضرورية، فإن الرغبة الملحة على إشباعها، تجعل منها حاجة رئيسية Besoins de base، لهذا فإن المدرسة تحصر جملة من الاحتياجات الرئيسية في الماء، السكن، الملبس، التعليم، الصحة والنقل. غير أن الملاحظ في هذه الاحتياجات أنها تعدت في حقيقتها كل ما هو ضروري للعيش. والذي يمكن حصره في الحاجة إلى الغذاء، المسكن والملبس.

3- مدرسة الإمكانات : Capabilités

تحاليل هذه المدرسة جاءت متمركزة حول نقطة الإمكانات البشرية، ومن روادها صاحب النظرية الشاملة، والذي اعتمد نقطة نوعية الحياة بعيدا على SEN .A. امتلاك لوسائل الرفاهية، من أجل هذا فإن المدرسة ترى في الفرد الفقير كل من

تعذر عليه، أو لا يمتلك إمكانية تحقيق ما سمته بـــfunétionings (♦) والذي يمكن أن يختلف من فرد إلى آخر، والذي يمكن حصره في الغذاء، الملبس الحسن والمسكن اللائق...الخ. أما في ما يتعلق بجانب الاحتياجات الاجتماعية، كالمشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية فإن "SEN" (♣)، يضرب مثال الدراجة مركزا على النقل، أو التنقل فيقول فعلا إن الدراجة وسيلة تنقل ورفاهية ولها عدة خصوصيات، وبمجرد أن تقدمها إلى أي فرد فإنك تمكنه من الوصول إلى عدة مناطق، كان لا يستطيع أن يصلها على رجله. وهذا ما يمنح لهذا الفرد فرصة الشعور بالفرحة عندما يحقق غايته.

عليه نقول أن "SEN" قد استطاع أن يجمع ما بين كل المدارس من خلال الرفاهية (الدراجة) إلى الخصوصيات (النقل) إلى الإمكانات ثم إلى الوظيفة (القدرة على التنقل)إلى l'utilité (الشعور بالفرحة) حين القيام بعملية التنقل أو التجوال.

V –أنواع الفقر :

الفقر قد يكون مطلقا أو نسبيا :

1- الفقر المطلق :

هناك معيار نقدي محدد، متى توفر أصبح الفرد قادرا على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية ، من الغذاء، الملبس، المسكن، التعليم والصحة، ومتى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيرا بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين، يسمى بحد الفقر([15])، ولهذا فإن خط الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان. وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان، الغذائية وغير الغذائية([16])، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالإمكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة

(♦) mémoire de magister – samir maliki –p-

(♣) SEN. A – annual world bank –conference on development economics.1995 p60.

([15]) Chate lus Michel et jacques fontanel – dix problèmes économiques contemporains p140 –OPU edition –1993.

([16]) UNDP, technical –support document, poverty indicators- 1995 the internet: www.undp.org/poverty/publications.

ما إذا تم توفير شرطين على الأقل. أولهما: يشترط حدوث نمو اقتصادي. أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر، أما الثاني فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخيل ([17]).

2- الفقر النسبي : Relative

وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون أفقر من 10% أو 20% في المجتمع، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقير بالمفهوم المطلق.

3- الفقر المدقع :

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات، والمقدرة بـــ2200 حريرة/ يوم للفرد العادي . وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

4- الفقر المؤقت- الاجتهادي:

وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتا. إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي، ونمطها الاستهلاكي. بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم، فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجعه جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية...

عموما فإن مدة الفقر قد تطول وتدوم، أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو الأسرة في مواجهته.

([17]) مجلة تمويل التنمية -كيف يمكننا مساعدة الفقراء- د. محمود حسن خان- ص 25-ديسمبر 2000.
د. محمود حسن خان: أستاذ اقتصاد بجامعة سايمون فر يزر (بيرفاني، كولومبيا البريطانية- كندا)

5 -الفقر متعدد الأبعاد : La pauvreté est pluridimensionnelle ou plurielle

أين يكون الفقر موافقا إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية، بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب. وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف، التكوين، الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل.

فعامة ما يكون الفقير في حالة عدم معرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء وتتدهور أكثر فأكثر.

6 –الفقر ظاهرة متصاعدة : la pauvreté est graduelle

فبمجرد أن تكون البطالة مكثفة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة و عندما يكون الفقر مؤقتا، يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها، وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات وحسب نسبتها، وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء بمعنى حساب درجة الانحراف poverty gap ما بين الدخل المحقق والفقر المحصل عليه، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل déficit revenu.

VI – قياس الفقر :

يرى الأخصائيون أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب كون أن الوقوف على جل المكونات التي تعبر على هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين. وما يزيد الأمر تعقيدا صعوبة التحقق من الإحصائيات الدالة على الفقر، أما بالنسبة لأساليب قياس الفقر فهي تختلف باختلاف المفهوم المراد دراسته ، كالمفهوم الاجتماعي المتمثل في الشعور بالإحباط والإقصاء أو العزلة...، ليبقى المفهوم الأكثر استعمالا في القياس هو انخفاض مستوى المعيشة الذي يحتوي على مؤشرات اجتماعية واقتصادية.فالمؤشرات الاجتماعية تتمثل في معدل العمر المتوقع عند الولادة، معدل الوفيات للأطفال دون سن 15، معدل الالتحاق بمقاعد الدراسة، معدل الغرف ونسبة الأطباء لعدد السكان...إلى غير ذلك من المؤشرات الصحية والتعليمية المذكورة آنفا في الفصل الأول.

أما المؤشرات الاقتصادية فيشير بعض المفكرين ([18]) أن الدول التي يكون فيها متوسط الدخل الفردي ضعيف، هي دول فقير، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، كون أن الكثير من الدول النفطية (السعودية، الكويت...) لها متوسط دخل فردي عال جدا، ومع ذلك فهي ليست دول متقدمة، بل وإنما تبقى مصنفة ضمن قائمة الدول الفقيرة، لهذا فإن التنمية والتقدم لا يعنيان زيادة الدخل. لأن زيادته لا تعني تحسن المستوى الصحي والثقافي أو الزيادة في المشاركة السياسية أو المزيد من العدالة و المزيد من الحرية في التعبير...الخ.

الجدول رقم2 : يشير إلى الدخل الفردي لمجموعة من الدول الفقيرة حسب السلم المعتمد من طرف البنك العالمي لسنة 1998([19]) .

البلد	متوسط الدخل
* الإمارات – قطر – الكويت – السعودية	يتعدى 9361 دولار
الباهاماس وسنغافورة	
* الجزائر – تونس – المغرب – العراق	محصور ما بين 761 و 3030 دولار
وإيران.	
* عمان – البحرين – ليبيا.	محصور ما بين 3031 و 9360 دولار

المصدر: البنك العالمي.

فالمؤشرات الاقتصادية تشمل على معدل دخل وإنفاق الفرد(الأسرة) ([20]) السنوي ومتوسط الفرد من الدخل الوطني الخام(PNB/H) وكلا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يساعد في تحديد نوعية الفقراء ويعتبر مؤشرHDI من بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ([21]) .ويشير تقرير الأمم المتحدة لسنة 1997 أن الجزائر احتلت المرتبة 82 بـــ0,737

([18]) بول .أ.سامو يلسن – ترجمة موفق مصطفى –"علم الاقتصاد" ص99- ديوان المطبوعات الجامعية 1993

(19) la banque mondiale « rapport sur le développement dans le monde 1999-2000 » p.257

([20]) الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –د.محمد حسين ب –ص5,29 –النشر العراق .1996

([21]) PNUD. programme des nations unies pour le développement.

نقطة([22]). وذلك بناء على معطيات 1994 وتحتل الجزائر المرتبة 106حسب ترتيب 2002 ([23]).

1- مؤشر HDI-IDH : وهو متوسط حسابي يأخذ بالحسبان مؤشران يمثلان الجانب الاجتماعي، والآخر يمثل الجانب الاقتصادي.([24])

* طول العمر : وهو يمثل متوسط طول العمر المتوقع عند الولادة.

*المعرفة : وهي عبارة عن تركيبة تجمع بين معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة (محو الأمية).ونسب الالتحاق بالدراسة وعلى مختلف الأطوار والمستويات.

*مستوى المعيشة : وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي على أساس تكافئ القدرات الشرائية.

2- كيفية حساب HDI و SHDI : (مؤشر النسبة المئوية حسب الجنس).

يحسب HDI على أساس أنه المتوسط الحسابي ليتم تمثل مل مؤشر من المؤشرات السالفة الذكر. أين يتم تحويلها إلى قيم عددية تكون محصورة ما بين حد أعلى وأدنى. وهذه القيم هي محددة عالميا ، ويظهر هذا كالأتي :

- العمر المتوقع عند الولادة :

الحد الأدنى : وهو 25 سنة ويقابله الصفر (0).

الحد الأعلى : وهو 85 سنة ويقابله الواحد (1).

والفرق بين الحدين يعطينا 60 سنة

الأمر الذي يجعلنا نقول أن كل سنة في معدل العمر المتوقع عند الولادة: 1/60=0,0161 نقطة.

مثال : بلد معدل العمر فيه المتوقع عند الولادة=55 سنة فإن الحساب العددي لهذا المعدل يكون كالتالي : (55- 25) * 0,0167 = 0,5 نقطة.

- بالنسبة للتعليم :

أدنى معدل محدد هو 0 % ويقابله (0) صفر نقطة.

أقصى معدل محدد هو 100 % ويقابله (1) نقطة واحدة.

وأيضا معدل 70 % ويقابله (0,7) نقطة.

([22]) Image économique du monde –André Ganblin- p31 année 1998.
([23]) CNES. « projet du rapport sur le développement humain » 1ére semestre 2002
([24]) Human development report – Oxford university press, new York 1999.

جدول رقم 03 يشير إلى الترتيب العالمي لـ 175 دولة بناء على مؤشر IDH

([25]) Indice de développement humain 1997(IDH :sur données de 1994)

1	Canada	0.960	60	Malaisie	0.832	119	Maroc	0.566
2	France	0.946	61	Maurice	0.831	120	Gabon	0.562
3	Norvège	0.943	62	Biélorussie	0.806	121	Vietnam	0.557
4	Etats-Unis	0.942	63	Belize	0.806	122	Iles Salomon	0.556
5	Islande	0.942	64	Libye	0.801	123	Cap vert	0.547
6	Pays bas	0.940	65	Liban	0.794	124	Vanuatu	0.547
7	Japon	0.940	66	Surinam	0.792	125	Sao. Tormé pri	0.534
8	Finlande	0.940	67	Russie	0.792	126	Irak	0.531
9	Nouvelle Zélande	0.837	68	Brésil	0.783	127	Nicaragua	0.530
10	Suède	0.936	69	Bulgarie	0.780	128	Papouasie guin	0.525
11	Espagne	0.934	70	Iran	0.780	129	Zimbabwe	0.513
12	Autriche	0.932	71	Estonie	0.776	130	Congo	0.500
13	Belgique	0.932	72	Equateur	0.775	131	Myanmar	0.475
14	Australie	0.931	73	Arabie saoudite	0.774	132	Ghana	0.468
15	Royaume uni	0.931	74	Turquie	0.772	133	Cameroun	0.468
16	Suisse	0.930	75	Rép-p.d. Corée	0.765	134	Kenya	0.463
17	Irlande	0.929	76	Lituanie	0.762	135	Guinée équatori	0.462
18	Danemark	0.927	77	Croatie	0.760	136	Laos	0.459
19	Allemagne	0.924	78	Syrie	0.755	137	Lesotho	0.457
20	Grèce	0.923	79	Roumanie	0.748	138	Inde	0.446
21	Italie	0.921	80	Macédoine	0.748	139	Pakistan	0.445
22	Hong Kong	0.914	81	Tunisie	0.748	140	Co mores	0.412
23	Israël	0.913	82	Algérie	0.737	141	Nigeria	0.393
24	Chypre	0.907	83	Jamaïque	0.736	142	Zaire	0.381
25	Barbade	0.907	84	Jordanie	0.730	143	Zombie	0.369
26	Singapour	0.900	85	Turkménistan	0.723	144	Bangladesh	0.368
27	Luxembourg	0.899	86	Cuba	0.723	145	Côte d'ivoire	0.368
28	Bahamas	0.894	87	Rép-dominicain	0.718	146	Bénin	0.368
29	Antigua et barbud	0.892	88	Oman	0.718	147	Togo	0.365
30	Chili	0.891	89	Pérou	0.717	148	Yémen	0.361
31	Portugal	0.890	90	Afrique du sud	0.716	149	Tanzanie	0.359
32	Corée rép de	0.890	91	Sri lanka	0.711	150	Mauritanie	0.355
33	Costa rica	0.889	92	Lettonie	0.711	151	Rép. centrafric	0.355
34	Malte	0.887	93	Kazakhstan	0.709	152	Madagascar	0.350
35	Slovénie	0.886	94	Paraguay	0.706	153	Cambodge	0.348
36	Argentine	0.884	95	Ukraine	0.689	154	Népal	0.347
37	Uruguay	0.883	96	Samoa occident	0.684	155	Bhoutan	0.338
38	Brunei	0.882	97	Botswana	0.673	156	Haïti	0.338
39	Rép-tchéque	0.882	98	Philippines	0.672	157	Angola	0.335
40	Trinité- Tobago	0.880	99	Indonésie	0.668	158	Soudan	0.333
41	Dominique	0.873	100	Ouzbékistan	0.662	159	Ouganda	0.328
42	Slovaquie	0.873	101	Mongolie	0.661	160	Sénégal	0.326
43	Bahreïn	0.870	102	Albanie	0.655	161	Malawi	0.320
44	Emirats arabes uni	0.866	103	Arménie	0.651	162	Djibouti	0.319
45	Panama	0.864	104	Guyana	0.649	163	Guinée-bissau	0.291
46	Fidji	0.863	105	Géorgie	0.637	164	Tchad	0.288
47	Venezuela	0.861	106	Azerbaïdjan	0.636	165	Gambie	0.281
48	Hongrie	0.857	107	Kirghizistan	0.635	166	Mozambique	0.281
49	Saint-kitts et nevis	0.853	108	Rép. Pop d chir	0.626	167	Guinée	0.271
50	Mexique	0.853	109	Egypte	0.614	168	Erythrée	0.269
51	Colombie	0.848	110	Moldavie	0.612	169	Burundi	0.247
52	Seychelles	0.845	111	Maldives	0.611	170	Ethiopie	0.244
53	Koweït	0.844	112	El Salvador	0.592	171	Mali	0.229
54	Grenade	0.843	113	Bolivie	0.589	172	Burkina Faso	0.221
55	Qatar	0.840	114	Swaziland	0.582	173	Niger	0.206
56	Sainte Lucie	0.838	115	Tadjikistan	0.580	174	Rwanda	0.187
57	Saint- Vincent	0.836	116	Honduras	0.575	175	Sierra Leone	0.176
58	Pologne	0.834	117	Ghatemala	0.572			
59	Thaïlande	0.833	118	Namibie	0.570			

([25]) magazine : financement de développement. Janvier 2001, p46.

جدول رقم 04 يشير إلى الترتيب العالمي لـ 146 دولة حسب مؤشر SHDI

Indicateur sexospécifique du développement humain 1997.

1	Canada	0.939	49	Bulgarie	0.772	98	Swaziland	0.563
2	Norvège	0.934	50	Mexique	0.770	99	Bolivia	0.577
3	Suède	0.932	51	Koweït	0.769	100	Egypte	0.555
4	Islande	0.932	52	Estonie	0.764	101	Vietnam	0.552
5	Etats-Unis	0.928	53	Fidji	0.763	102	Gabon	0.546
6	France	0.926	54	Maurice	0.752	103	Honduras	0.544
7	Finlande	0.925	55	Lituanie	0.750	104	Cap vert	0.523
8	Nouvelle zélan	0.918	56	Bahreïn	0.742	105	Maroc	0.515
9	Australie	0.917	57	Croatie	0.741	106	Nicaragua	0.515
10	Danemark	0.916	58	Turquie	0.737	107	Guatemala	0.510
11	Pays bas	0.901	59	Roumanie	0.733	108	Papouasie n-	0.508
12	Japon	0.901	60	Brésil	0.728	109	Zimbabwe	0.503
13	Royaume uni	0.896	61	Emirats arab	0.727	110	Myanmar	0.469
14	Belgique	0.891	62	Macédoine	0.726	111	Ghana	0.459
15	Autriche	0.890	63	Jamaïque	0.726	112	Kenya	0.458
16	Allemagne	0.886	64	Qatar	0.713	113	Lesotho	0.446
17	Barbade	0.885	65	Turkménistan	0.712	114	Laos	0.444
18	Bahamas	0.880	66	Liban	0.708	115	Cameroun	0.444
19	Espagne	0.874	67	Lettonie	0.702	116	Guinée équa	0.441
20	Suisse	0.874	68	Cuba	0.699	117	Irak	0.433
21	Grèce	0.873	69	Kazakhstan	0.698	118	Inde	0.419
22	Israël	0.872	70	Sri Lanka	0.694	119	Comores	0.402
23	Italie	0.867	71	Afrique Sud	0.681	120	Pakistan	0.392
24	Slovénie	0.866	72	Ukraine	0.681	121	Nigeria	0.272
25	Rép. Tchèque	0.859	73	Equateur	0.675	122	Zambie	0.362
26	Slovaquie	0.859	74	Tunisie	0.668	123	Tanzanie	0.352
27	Singapour	0.853	75	Rép.Dominic	0.658	124	Bénin	0.349
28	Hong Kong	0.852	76	Pérou	0.656	125	Togo	0.342
29	Irlande	0.851	77	Libye	0.655	126	Cote d'ivoire	0.341
30	Portugal	0.850	78	Ouzbékistan	0.655	127	Mauritanie	0.341
31	Uruguay	0.842	79	Botswana	0.652	128	Bangladesh	0.339
32	Trinité Tobago	0.841	80	Mongolie	0.650	129	Rép. Centraf	0.338
33	Chypre	0.837	81	Philippines	0.650	130	Haïti	0.332
34	Hongrie	0.837	82	Paraguay	0.649	131	Népal	0.321
35	Corée rép. De	0.826	83	Arménie	0.647	132	Ouganda	0.318
36	Costa rica	0.825	84	Syrie	0.646	133	Malawi	0.310
37	Pologne	0.818	85	Albanie	0.643	134	Sénégal	0.309
38	Luxembourg	0.813	86	Indonésie	0.642	135	Soudan	0.306
39	Thaïlande	0.812	87	Géorgie	0.630	136	Guinée biss	0.276
40	Colombie	0.811	88	Kirghizistan	0.628	137	Tchad	0.270
41	Panama	0.802	89	Azerbaïdjan	0.628	138	Gambie	0.268
42	Biélorussie	0.792	90	Rép. B chine	0.617	139	Mozambique	0.262
43	Venezuela	0.792	91	Guyana	0.615	140	Guinée	0.250
44	Chili	0.785	92	Algérie	0.614	141	Burundi	0.233
45	Malaisie	0.782	93	Moldavie	0.608	142	Ethiopie	0.233
46	Russie	0.778	94	Maldives	0.600	143	Mali	0.218
47	argentine	0777	95	Arabe saoudi	0.581	144	Burkina-Fas	0.206
48	malte	0.773	96	Tadjikistan	0.575	145	Niger	0.193
			97	El salvador	0.563	146	Sierra Leone	0.155

Source : M.O

	1993	1994
Le monde	0.746	0.764
Pays industrialisés	0.909	0.911
Pays en développement	0.563	0.576
Afrique subsaharienne	0.379	0.380

Source : f&D janvier 2001

تفسير : تبين قراءة الجدول أن القيمة HDI قد تحسنت تقريبا في كل دول العالم. كما يشير هذا الجدول إلى التغيير الطفيف الذي طرأ على بلدان العالم، خاصة تلك الدول التي كان فيها HDI منخفض. فهي تحرز الآن تقدمات معتبرة حتى تحقق معدلا مرتفعا في مؤشر HDI. ومن بين الدول التي حققت تحسنات :

مالي 53% ، تشاد 45%. أما الدول التي كانت أقل تحسن رووا ندا 5% ، زامبيا 3 % الكونكو الديمقراطية 3%.

- بالنسبة للدخل :

ويعتبر هذا العامل من أشد العوامل تعقيدا، بحيث أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاث مستويات للدخل في سلم محصور ما بين 200 و 40000 دولار.

المستوى 1- مستوى عال : 0,8 نقطة على الأقل.

المستوى 2- مستوى متوسط : يأخذ قيمة محصورة ما بين 0.799 و0.5 نقطة.

المستوى 3- مستوى منخفض : يأخذ قيمة أقل من 0,5 نقطة.

وبعد تحدي القيمة العددية لكل مؤشر من مؤشرات HDI نجري عملية حسابية بسيطة لإيجاد المتوسط الحسابي لها، وهو نفسه قيمة HDI الذي يكون محصورا ما بين الصفر(0) والواحد (1).

فكلما اقترب من [1] نقول أن هذا يعكس حقيقة بلد غني أي أنه يتوافق مع تنمية بشرية مرتفعة.

وكلما اقترب من [0] نقول أن هذا يعكس حقيقة بلد فقير أي أنه يتوافق مع تنمية بشرية منخفضة.

وهناك مؤشر ثاني يشبه HDI وهو SHDI (مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس)، يأخذ نفس معايير HDI إلا أن الاختلاف يكمن في الفصل ما بين الجنسين، كما أن

عند حساب معدل العمر المتوقع عند الولادة. فإن القيمة العددية لهذا المؤشر تحدد على أساس أن النساء يعشنا 5 سنوات أكثر من الرجال.

وحسب هذا المؤشر فإن الجزائر جاءت في المرتبة 92 حسب ترتيب 1992، وبـ0,614 نقطة.

* **قياس الفقر النسبي :** وهو يعتمد على ثلاثة مراحل :([26])

* اختيار مؤشر أو عدة مؤشرات اقتصادية.
* تعريف مستوى خط الفقر.
* التحديد الإحصائي لحجم السكان تحت هذا الخط كما أنه يستلزم شرطين :

- أن تكون ملاحظة الفقر وانعكاساته عبر مراحل زمنية، أي ملاحظة ديناميكية

لأبعاد وجود الفقر نتيجة لصعوبات انتقالية وتحديد الفقر النسبي الثابت.

- تحديد واختيار نوع الدخل الذي يكون على أساسه القياس، وعليه فإن أنواع

الدخل التي يمكن أن يستند على أساسها القياس هي :

- الدخل النقدي: السنوي يساوي مجموع المداخيل النقدية في 12 شهر باستثناء الموارد الخاصة وساعات العمل الحرة
- الدخل الموسع: وهو الدخل السنوي + دخول في الطبيعة(إيجار)، موارد متاحة في الطبيعة(الشبكة الاجتماعية، تضامنات).
- الدخل الدائم: وهو يأخذ بعين الاعتبار الادخارات ومساعدات المحيط وإمكانيات الاقتراض.
- الثروة الاجتماعية: وتعرف بأنها القيمة الحالية للدخل الحاضر وآمال الدخول المستقبلية ومعادل الأملاك الخاصة، على شكل ريع مدى الحياة، غير أنه في محيط غير متأكد منه فإن الدخول المستقبلية لا تعرض كلية حالة فقر مدقع حالي .

([26]) magazine science de vie (l'arithmétique de le misère) p111. oct 2000 N°997

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للدخل المتوسط، فإنه يبقى الأكثر ترجيحا في أن يكون مقياسا للفقر النسبي، فيكون الأفراد فقراء إذا كان دخلهم أقل من ½ متوسط الدخل. ويمكن اعتبار الأفراد فقراء نسبيا إذا كانوا ينتمون إلى الفئة التي تمثل 10% والتي يقل دخلهم عن10$/اليوم مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

*** مقارنة بين الفقر النسبي والمطلق :**

لقد سبق وأن أشرنا أن قياس الفقر النسبي يستعمل في الدول المتقدمة العالية الدخل. والتي تتوفر على شبكات الضمان الاجتماعي القادرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للجميع.

في حين أن قياس الفقر المطلق يستعمل في الدول النامية الضعيفة الدخل الساعية قدما نحو تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان.

كذلك فإن عملية وضع خط للفقر النسبي، وقياس النسبة المئوية للسكان الذين يكونون تحت هذا الخط يتم من خلال إجراء عمليات حسابية بسيطة. إذا ما قورنت بقياس الفقر المطلق الذي يتم من خلال عمليات حسابية معقدة. كما يستلزم الأمر إدماج متغيرات اجتماعية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية.

عموما فان قياس الفقر المطلق والنسبي يستلزم وضع خط معين للفقر، يكون الأفراد فقراء إذا كانوا تحت حده، كما أن التطبيق العلمي لقياس الفقر يعتمد وبشكل عام على المؤشرات الاقتصادية، لحساب خط الفقر الذي يمكننا من استنباط ثلاث مؤشرات رئيسية للفقر وهي :

1- نسبة الفقر : وهي تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالنسبة إلى مجموع السكان.

2- فجوة الفقر : وهي تهتم بالكيفية التي تتم من خلالها رفع مداخيل الفقراء إلى مستوى خط الفقر من خلال قياس القيمة النقدية الإجمالية.([27])

3- شدة الفقر : أي بمعنى قياس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم.

([27]) الفقر والبطالة في الأردن- محمد الحضاونة ، عبد السلام النعيمات ، عبيد الروضان ص80 . الجمعية العلمية الملكية -1998.

VII – حد الفقر :

إن حد الفقر يختلف من مجتمع إلى آخر من سنة إلى أخرى، ولقد حدد البنك العالمي حد الفقر بدولار واحد في اليوم على مستوى العالم. وبـــدولارين في أمريكا اللاتينية، وأربع دولارات في دول شرق أوروبا، وبحدود 15 دولار في أمريكا والدول الصناعية.

وهناك عدة طرق تمكننا من تحديد الفقر في الدول المتخلفة :([28])

1- حسب تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء : coast of basic needs

ويتحدد حد الفقر هنا على أساس تكلفة الغذاء لفئات العمر الأساسية والجنس ومجموعات الأنشطة إلى جانب العناصر الأساسية غير الغذائية. ويتم حد تكلفة الغذاء الأساسي باستخدام أقل أنواع الغذاء أسعارا، ووفقا للكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الضرورية من الغذاء.

2- حسب الطاقة الغذائية : food energy

وهنا يكون حد الفقر مساويا للإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية الغذاء القادرة على إمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة، وغير مقابل إنفاقه الاستهلاكي.

3- حسب نسبة الغذاء : food share

ويكون ذلك بتحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي.

VIII – الفقر ظاهرة ريفية :

على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقليات الدينية أو العرقية أكثر، وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، ومعاناة الطفل هي الأكثر. كما أن معاناة البدويين هي أكبر من معاناة الحضر خاصة، بعدما اعتبرت الإحصائيات والدراسات الفقر طاهرة ريفية أكثر منه حضرية. فهو يمثل 63% في العالم وتبلغ نسبته 90% في كل من إفريقيا والصين. أما في المغرب العربي فإن إحصائيات 2002 تقر أن نسبة الفقر في المغرب تقدر بـــ19%، 22% في الحضر و33% في الريف.

([28]) اتجاهات حديثة في التنمية – د. عبد القادر محمد، ص79.

أما في الجزائر التي يفوق فيها مجموع الفقراء 6360.000 حسب دراساتB.H([29]) سنة 1995 أي ما نسبته 22,6% من مجموع السكان. فإن نسبة الفقر تنحصر ما بين 14,7% كفقر حضري، و30% كفقر ريفي. وبمعنى آخر فإن الفئات الأكثر حرمانا في الجزائر هم الفئات الريفية بنسبة 72% مقابل 68%. ومن نتائج تقارير مستويات الحياة وأنماط الاستهلاك لسنة 1988 نلخص ما يلي :

1- خط فقر : un seuil de pauvreté extrême ([30])

لقد تم تقديره على أساس القيمة النقدية الضرورية التي تسمح باقتناء الاحتياجات الغذائية الدنيا المقدرة بـــ2100 حريرة/اليوم للفرد الواحد، ولقد بلغت القيمة النقدية لهذه الاحتياجات 943 10 دج / السنة / للفرد . سنة 1995 بعدما كانت قيمتها تساوي 2172 / السنة / للفرد. سنة 1988.

* **خط فقر أدنى :** un seuil de pauvreté inférieure

وهو يأخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية وقدرت قيمتها بـــ2172 دج / السنة للفرد سنة 1995.

* **خط فقر أعلى :** un seuil de pauvreté supérieure

وتعادل قيمته مبلغ 18191دج / السنة والفرد. والملاحظ هنا أن امتداد هذا الخط قد تراجع بنسبة 10%، فبعدما كان يمس 12% من أفراد المجتمع سنة 1988. أصبح يمس 22% سنة 1995.

عموما فإن نسبة تمركز فقراء الريف في الجزائر تبلغ 70%. بحيث أن 20% من هذه الفئة يعيشون تحت خط الفقر، وبعضهم يعتمد في كسب قوته على الزراعة، وبعض مداخيل تربية المواشي والصناعات التقليدية، الصيد، عائدات إيجار العتاد الفلاحي أو الضيعات. وعليه فإن أغلبيتهم يشتغل أو يتفرغ لإنتاج أو إدارة المحاصيل وتربية القطعان محاولة منه تحسين دخله. وإن كان الدخل عند أغلبيتهم يرتبط بمصدر واحد، ولعل فئة غير المزارعين أي الأجراء المعدومون الذين لا

([29]) W.B développement indicators- « poverty » p63. pub by W.B 2000.

([30]) carte de pauvreté en Algérie, programme des nations unies pour le développement – p14 .mai 2001.

يملكون أراضي هم أكثر الفئات حرمانا. إذا ما قورنوا بصغار ملاك الأراضي، هذه الفروق هي التي تعكس تفاعلات بالغة التعقيد في مجال الثقافات والأسواق والسياسات العامة. ولازالت هذه الفروقات تزداد وتتسع حتى تأثر على كلتا الفئتين من خلال تفكيك الطبقة الريفية بسبب قوى السوق وقوانين تحديد ملكيات الأراضي والأسعار وتقلبات الطلب على العمالة ومعدلات الأجور وأسعار الأغذية....الخ، أو بسبب تعرضهم لمخاطر التغيير في الطقس وقوانين الاستثمار وتقلبات السياسة العامة والأزمات العامة والأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية. وكلها عوامل أو أسباب قد تزيد في عمق وحدة فقرهم. وغالبا ما تكون الضحية المرأة الريفية(تفكك الأسرة، الهجرة...الخ).

فملامح الفقر في الجزائر تبرز وتتمثل في الظروف القاسية التي يواجهها فقراء الريف، من حيث الاستهلاك الشخصي والانتفاع بخدمات التعليم، الصحة، الصرف الصحي، مياه الشرب، الاتصال، المواصلات والإسكان وغيرها. فيبقى الحل أمام هذه الفئات يتمثل في الهجرة إلى الوسط الحضري بغية الانفكاك من الفقر، ولعل ما زاد من ارتفاع معدلات الهجرة هو افتقار السياسات الحكومية للإجراءات التي من شأنها الاهتمام بالقطاع الزراعي ووسائل التخزين وإعادة بناء البنية الأساسية الاجتماعية والمادية للأرياف ومن جملة الأسباب نجد مايلي :

- الظروف المزرية التي تعرفها الأرياف من نقص المرافق وما شبه ذلك.
- طريقة برمجة السياسة الاقتصادية التي تقصي فقراء الأرياف.
- انحياز سياسات الحكومة إلى المناطق الحضرية. ([31])
- وجود سياسات اقتصادية تمييزية تستبعد فقراء الريف من برامج التنمية الريفية والفلاحية مما يصعب على أصحاب الأرياف الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ويزيد في سرعة ارتقائهم في سلم الفقر، وهذا حسب ما جاء في التقرير الذي قدمته CENAP في سنة 1999 حول التنمية الريفية في الجزائر.

([31]) finance et développement « la pauvreté rurale dans les pays en développement ». - Mohammed Hassan khan, p28 – décembre 2000.

- فساد بعض رجال السياسة وأفراد الأجهزة البيروقراطية(الحكومية) الباحثين عن الربح.
- وجود عيوب في السوق بسبب تركيز ملكية الأرض وغيرها من الأصول والسياسات ذات الأثر المشوه.

وأخيرا فإن 20% من الفئات الأكثر فقرا في الريف تعاني من البطالة بحوالي 35% مقابل 44% في الحضر.

IX – <u>التخفيف من وطأة الفقر في الريف :</u>

ويتحقق هذا من خلال إدخال تحسينات على البنية الأساسية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على إنتاجية القطاع الزراعي ونوعية الحياة التي يعيشها فقراء الريف، والمتمثلة في (النقل، خدمات الإرشاد الفلاحي...)، والبنية الأساسية الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية...).وتعزيز النمو الزراعي باستخدام تقنيات حديثة، والاهتمام بصغار ملاك الأراضي والأجراء المعدمون والنساء، مع حفظ تركيز إدارة جيدة للاقتصاد التي تضمن بناء،و إمكانية تعزيز رأس المال البشري لفقراء الريف.

وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تحدد سياسة متفهمة لأولويات الفقراء، الهادفة إلى تحسين قدرات الاقتصاد الريفي. بما يمكن الفقراء من الحصول على البنيات الأساسية، بما تتضمنه من تنمية مشاريع أعمال اقتصاد المزارع الصغير، وتوفير رأس مال بدء التشغيل لصغار المنتجين، وإصلاح شبكات الطرق، الكهرباء، الاتصال والخدمات، وهذا دون إهمال فقراء الحضر الذين لهم نصيبهم من هذه السياسة، وذلك بتوفير فرص العمل والدخل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين نوعية الخدمات المتعلقة بالإسكان وشبكات التأمين والضمان الاجتماعي وإعطاء أولويات للإجراءات العامة بما يحقق المصلحة العامة.

X – استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر :

السؤال هو : مع تزايد حجم السكان هل بإمكان السياسة الاقتصادية، أن تضمن إمكانيات العيش المحترم في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي وتحديات العولمة. هذا دون الخوض في إمكانية تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها المساعدة في سد الحاجيات. كتراجع القطاع الفلاحي والصناعي بـــ1,3 % و6,3% على التوالي.

وتأكد إحصائيات (FAO) المنضمة العالمية للتغذية على أن 70% من سكان العالم لا يتعدى مستوى السعرات الحرارية عندهم2000 حريرة / اليوم. وهذا يعتبر دليلا واقعيا يعكس سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية، خاصة في دول العالم الثالث كما أن ما نسبته 25% من سكان الجزائر لا يتعدى معدل السعرات الحرارية عندهم 1500حريرة / اليوم. وهذا ما يدل على الفقر الذي بلغ أقصى معدلاته في الجزائر. والأمر جعل معظم الحكومات تضاعف جهودها لتحديد أسباب الفقر، بحيث أطلعت بمسؤولية أكبر في تعميم استراتيجيات فعالة. وهذا نفسه ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج إصلاحية لمواجهة أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية، واتبعت برامج لتحسين ظروف الاستثمار، وتقديم المعونات للفقراء. والدليل على ذلك العقود الذي تمت المصادقة عليها مع منضمة حقوق الإنسان، وحقوق الطفل إلى جانب اعتماد جملة من البرامج الإنعاشية كبرامج الأشغال العامة، وبرامج التضامن الوطني وغيرها من البرامج التي جاءت بهدف تقليص حجم الفوارق بين أفراد المجتمع. من إعانات الدخول المدرسي وتوزيع السكنات التساهمية، وخلق مناصب شغل لإعادة إدماج البطالين في الحياة العملية وتقديم مساعدات مالية للمعوزين. هذا إلى جانب البرامج الاجتماعية، مثل برامج الشبكة الاجتماعية كما شهدنا في الفصل السابق، بلغ عدد المستفدين من كافة البرامج 12 مليون مستفيد. ([32])

ولقد سبق الذكر أنه أمام التصاعد المستمر للبطالة، وفقدان مناصب الشغل الممزوجة بحالات الاضطراب واللااستقرار أصبحت قاعدة الاقتصاد الوطني هشة، وارتفت نسب الفقر الناجم من تزايد البطالة، وأصبح يهدد شريحة معتبرة من المجتمع.

([32]) B.M (note stratégique de protection sociale), version préliminaire, octobre 1999

خاصة بعد إلغاء كل التدعيمات المتعلقة بالسلع الواسعة الاستهلاك. ([33]) فارتفع سعر الخبز انتقل من 1,50دج إلى 2,50دج ليبلغ 4 دنانير سنة 1994. أما اليوم فهو في حدود 8دج أما بالنسبة للحليب فبعدما كان يساوي4 دج، بلغ 8 دج سنة 1996. أما اليوم فهو يباع بـــ25 دج. وباستمرار العملة الوطنية في الانخفاض، استمرت الأسعار في الارتفاع .

فبعدما كان 1$ = 5 دج في 1988. أصبح اليوم 1$ = 83 دج.

هذا الارتفاع في الأسعار قابله انخفاض في الأجر الحقيقي([34]) مما تسبب في شلل القدرة الشرائية، وفي بروز القطاع غير الرسمي. ويؤكد وزير الاقتصاد الأسبق السيد « M. Hidouci» أن القدرة الشرائية قد تدنت بـــ25% وهذا ما أكده تقرير PNUO لسنة 2001، حيث انتقلت من 4500$ للفرد سنة 1987، إلى أدنى من 2000$ سنة 1997، ثم إلى 1350 سنة 1998. وفي حين أن القدرة الشرائية للمحرومين من المتقاعدين والمعوقين والأرامل وحتى بعض العمال الأجراء...قد تدنت بـــ 3%، وأصبحت تقدر بـــ 42% سنة 1995. وحسب خط الفقر الدولي المقدر بـــ500$، فإن ما يقارب 25% من أفراد المجتمع الجزائري هم فقراء.

وذات المصدر يؤكد أن متوسط دخل الفرد، أصبح في حدود 1350$ سنة1997 ([35]) بعدما كان يعادل 2800$ سنة 1997، ثم انخفض بنسبة 6% ما بين 1997 و2000 حسب تقرير CNES 2000 وكل هذه العوامل ساهمت في انغماس الأفراد والعائلات في الفقر المطلق.

([33]) CNES, « projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale, le cas des personnes âgées et de l'enfance privée de famille ». p.15 – mai 2001.

([34]) finance et développement –p.30- mars 2000, par « Nora Lustig* ; Omar Arias** » .

* هي مستشار أول بشأن الفقر وعدم المساواة ببنك البلدان الأمريكية للتنمية.

** خبير ثان بالوحدة الاستشارية للفقر وعدم المساواة ببنك البلدان الأمريكية للتنمية.

([35]) CNES, « projet de rapport national sur le développement humain ».p.62- 1998.

يشير الجدول رقم 05 إلى ترتيب الأجراء حسب الدخل والقطاع لسنة 1998.

العائد / الدخل الشهر بالدج	القطاع العمومي				القطاع الخاص		المجموع	%
	إدارة	%	الاقتصادي	%	العدد	%		
أقل من10000دج	600000	50	441000	36.4	169240	13.6	12102440	42.3
16000 -10000	444000	42	466200	44	148000	18	1058200	37
30000 -16000	145000	25.6	340000	60	81560	14.4	566760	19.8
أكثر من 30000	11000	44.4	126000	50.8	1200	4.8	24800	0.9
المجموع	1200000	42	1260000	44	400000	14	1860000	100

المصدر: وزارة المالية 1998.

يشير الجدول إلى أنه على مستوى كل القطاعات ومجموع العمال، فإن ما نسبته 42,3% يحصلون على أقل من 10000دج/الشهر. في حين أن نسبة من يتحصل على أقل من 16000دج تساوي 79.3%. أما نسبة من يتحصل على دخل أعلى من 30000دج لا يتعدى 1%، وأكثر ما يزيد في تدهور الأوضاع هو اتساع الفارق ما بين نسبة الزيادة في مستوى الأسعار والمقدرة بـــ 25% ونسبة الزيادة في المداخيل ومقدرة بـــ 19% ما بين الفترة الممتدة ما بين 1993 – 1996 .

ولقد كان لهذه الفوارق والتدهورات تأثيراتها من الناحية الاجتماعية، حيث ساهمت في عزوف الشباب على الزواج وتراجع مساحات الولادات وحدوث تغييرا في أنماط استهلاك العائلات، حيث تراجعت بأكثر من 50% عما كانت عليه سابقا. فتم الاستغناء عن اللحوم والفواكه... ([36]) وذلك بسبب الدخل الذي لم يعد يكفي، خاصة عند العائلات الفقيرة التي تبلغ نسبتها 20% والتي بعدما كانت تكتفي بصرف قرابة 65% من الدخل لتلبية حاجياتها الغذائية، أصبحت اليوم تصرف كل الدخل ولا تقدر حتى على تلبية الحاجيات الأساسية في حين أن 20% من الطبقة الأكثر ثراء، لا تصرف سوى 34% من الدخل على نفس الحاجيات([37]) . وباضطراب مستويات النمو وجدت معظم العائلات نفسها على حلبة السلفة أو الاقتراض، محاولة منها دعم دخلها بما يمكنها من اقتناء ما يعينها على الاستهلاك الشهري من أغذية، أدوية، دفع

([36]) CENEAP : centre national d'études et d'analyses pour la planification. Lénquet.1998 portant sur un échantillon de 2000. ménages.

([37]) Benhabib. A and Z. Tahar," social policy of proximity: a new approach to poverty reduction in Algeria", international symposium C.R.O.P unesco. Amman-jordany 1999

إيجار أو فواتير. وأغلبية السلفيات لأكثر العائلات هي بهدف تغطية مصاريف الأدوية أو تكاليف التمدرس.([38])

هذه الأحداث عند تبلورها أجبرت كل من فئة الأطفال والشيوخ وحتى المرأة من الدخول إلى الحياة العملية(نشاطات صغيرة أو العمل في الإدارة...). بغية التخفيف من الأزمة، وتقليم أظافر الفقر. لكن منطقة الاضطرابات zone du turbulence التي يوجد فيها الاقتصاد الجزائري، جعلت الوظيفة مهددة. وبالتالي أصبحت بوادر اللاضمان تلوح في الأفق، ذلك كون أنه من العمال أنفسهم من يعمل ولكن دخله غير كاف، ومنهم من لم يتحصل على دخله مثل عمال مؤسسةBTP الذين يفوق عددهم 60000 ولم يتمكنوا من صرف مستحقاتهم منذ 18 شهرا، أو عمال مؤسسة Recatuo وEco(Bt)وSotaxham والبالغ مجموع عمالها 880عامل. ([*])

وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجأت الدولة إلى تقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة من خلال(AFS/AIG) ([39]) و (ICSR) ([40]) التي تختص بتسيير برنامج الحماية الاجتماعية لفئات العمر الثالث والمعوقين في إيطار الشبكة الاجتماعية.

كما تم خلق(ADS) ([41]) في سنة 1996 تحت الرعاية السامية لرئيس الحكومة، بهدف السهر على تنفيذ البرامج السابقة الذكر.

فبرنامج AIG مستمد من تجربة بولونية، وهو يتكفل بأرباب العائلات عديمي الدخل، الذين يبلغ مستوى أعمارهم 31سنة. فالهدف منه هو إنقاذ الشبان من أرباب العائلات، فبلغ الأفراد المتكفل بهم في إيطار هذا البرنامج 134000 فرد، حسب إحصائيات 1998. في حين أن مجموعهم يتعدى 500000 حسب تقديرات ONS. أما عدد المستفيدين كان130300([42]) وإلى جانب هذه المساعدات، تم اتباع سياسة التسيير الاجتماعي للبطالة باعتبارها أحد مؤشرات الفقر. وذلك بتحرير منصب

([38]) CNES, « projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale », p.22 - mai 2001

([*]) le Quotidien d'Oran (les salaires impayés..) p.11 ,05/11/2002 – N°2075

([39]) (AFS/AIG) allocation forfaitaire de solidarité et activité d'intérêt général.

([40]) (ICSR) indemnité complémentaire pour les sans revenu.

([41]) (ADS) agence de développement sociale.

([42]) CNES, PRNDH. 2001

العمل بالإحالة المبكرة على التقاعد، واعتماد تخفيض عدد ساعات العمل...، إلا أن هذا لم يكن كافيا لمواجهة الفقر، كون أن شريحة كبيرة من المجتمع بقيت تسبح في فضاء الفقر، خاصة العمال الضعيفي الأجر.

XI – الجزائر بين اقتصاد السوق والفقر :

إن هدف السياسات الاقتصادية المنتهجة، هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا لا يتحقق إلا إذا تم تحقيق معدلات نمو جيدة، تخدم السياسة الاجتماعية. وتفيد في مواجهة الفقر وتساهم في تخفيف الفروقات السائدة ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وتساعد على تحسين مستويات المعيشة. وهذا ما يقتضيه مجلسBIRD عندما قام بدراسة تجارب بعض الدول السائرة النمو، فاشترط استثمارا في رأس المال البشري وجزء قليل منه في قوة السوق. كون أن فتح الباب أمام آليات وميكانيزمات السوق له آثار وخيمة على شعوب هذه الدول. من تفقير وما شبه ذلك على المدى القصير خاصة، وأن تقرير الأمم المتحدة لا يبعث على الارتياح. بعدما أقر أن التنمية في العالم العربي في مواقع العجز، من حيث سلبيات أنماط التسيير. سواء من الجانب الفلاحي أو الصناعي أو في مجال الاستثمارات وسوق الشغل، كما أنها لا تملك أمنها الغذائي.

فالجزائر أيضا هي سجينة التردد في إقرار سياسة اقتصادية إصلاحية، مما يتسبب في إحباط محاولات الإقلاع الاقتصادي. رغم الاحتياطات المالية المتوفرة، والتي ينتظر أن تصل إلى 22,5مليار دولار مع مطلع سنة2003.([43])

فكما هو معلوم سواء تعلق الأمر بالجزائر، أو بالدول النامية. فبمجرد أن تتحصل على الشهادة، فإنك تدخل عالم البطالة.لهم إلا من رحم ربك، أو أنك قد تفقد وظيفتك بعد مسيرة خدمة طويلة. فتدفع بذلك ثمن قوتك وقوت أسرتك إن كنت متزوجا، نتيجة أخطاء ارتكبها الآخرون. فهذا ما لا يطيقه بشر. وغالبا ما تكون النتيجة اختلال التوازن الدهني للفرد، خاصة في ظل غياب شبه كامل للتكفلات البسيكولوجية والمعنوية والمادية.

([43]) source Ministère de Finance – décembre 2002.

وإن لم يتحقق هذا كان ذلك المتمثل في الانشقاقات العائلية(تفكك الأسرة). وفي نفس الوقت الذي تتوسع فيه بؤرة التفكك الأسري. تفكر الحكومة في طريقة تعديل قانون الأسرة(انتحارات، سرقة، قتل، تسول، تشردات) ظاهرة التسول والتشرد التي لم تشهدها الساحة الجزائرية إلا بعدPAS، ومنهم من يتوسد الشوارع والمرافق العمومية، لينتمي به المطاف بالجنون وكم أصبح عددهم في مجتمعنا. من أجل كل هذا تم تعويض قانون الرحمة والعلاقات الإنسانية، بقانون جديد اسمه "المصلحة والمصلحة فقط" عنوان هذا القانون اقتصاد السوق. والذي برز بحجة أن النمط الاقتصادي المتبنى حاليا قاصر وغامض، ولا يؤتي أكله في ظل الثقافة السلوكية الرسمية المتعددة الألوان والأطوار. التي أفضت إلى حالات اللااستقرار بكل ما تفرزه من تمزق اجتماعي رهيب.([44])

وهكذا كان لا بد من تزكية مذهب الليبرالية، لتكون مرحلة اقتصاد السوق. مرحلة جد ضرورية حتى تصبح الخدمات المجانية مدفوعة الأجر مسبقا. مثل ذلك مثل الدخول المدرسي الذي اصبح يكلف الأولياء أكثر من قدراتهم، فالدخول الاجتماعي يعني ملابس جديدة، كتب وأدوات... فإذا كان العائد لا يسمح منع الآباء أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الأدوات المدرسية بـــ50% ما بين 1993-1997. وهي نفس الفترة التي بقيت فيها نسبة الإنفاق العمومي ثابتة% PIB في 1993 = 14% و13% في 1997 حسب تقديرات ONS، وحتى وإن التحق التلاميذ بالمدارس فإن نقص الإمكانيات سوف تقضي على آمالهم وأمانيهم التي تنتهي بهم عند محطة اسمها الطرد أو التسرب .([45-46])

فنسبة الطرد قد بلغت 8% على المستوى الابتدائـــــــي و5% في الثانوي.([47]) أما عدد المتسربين فقد بلغ 500 ألف تلميذ/ السنة ما بين حالة طرد، أو انسحاب إيرادي.

([44]) جريدة الرأي، الصادرة 16-12-2002، ص3 – العدد1417

([45]) le Quotidien d'Oran, p.06 – 26-9-2002, N°2349.

([46]) CNES « PRNDH » p.38, 1998.

([47]) Benhabib.A and Ziani .T « poverty alleviation policies in Algeria thought the implementation of participatory community service schemes » in conférence international sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion, Alger 10/2000

ورغم المساعدات التي تقدمها الحكومة لأولياء التلاميذ ذوي الدخل الضعيف، والمقدرة بـــ200 دج للتلميذ. البالغ مجموع المستفيدين منها ثلاث ملايين تلميذ، وبالرغم من التوزيع المجاني للكتب، لحوالي مليون تلميذ ما بين 2001-2002 (◊). إلا أن هذا بقي غير كاف مما أدى إلى زيادة الغلاف المالي المخصص لهذه الأنواع من المبادرات. ليصل بذلك إلى 6مليون دج للدخول المدرسي 2002-2003 ([48]) ورغم كل هذه المحاولات والمبادرات. إلا أن عملية التوزيع لم تمس الجميع، وعليه وجهت تعليمات للسادة الأمناء الدائمين للجان المحلية للتضامن، لتقدير الاحتياجات الخاصة بكل ولاية في مجال النقل المدرسي والمطاعم المدرسية، وقد جاءت هذه التعليمات بعدما لوحظ غياب الوجبة المدرسية.([49])

وآية أخرى من آيات اقتصاد السوق وPAS تتجلى معالمها في إلغاء العلاج المجاني الذي تعود جذوره إلى سنة1974، كذلك إلغاء تدعيمات سعر الدواء. فبعدما كنا في قطب مشمس، أصبحنا في قطب مظلم والعجيب في قطاع الصحة أن خدمته لم تتحسن حتى بعد أن أصبح بمقابل، فنسجل نقص في أدوات الاحتياج الأولى وكليشيه الأشعة (matériel de nécessite et cliché de radiologie) وخيط الجراحة أو آلة السكانير التي هي دائما معطلة، وهذه النقائص ليست إلا حجة لإبعاد المحتاجين البسطاء، وكادت الأمور أن تنزلق إلى الأسوأ لولا تكفل النظام بالفئات المعوزة، بحيث تم تقديم 33ألف طلب بطاقة تسمح بالاقتناء المجاني للأدوية.

كما أن لأزمة السكن حضها في ذلك من خلال مساهمتها في تراجع شروط الصحة بسبب انتشار السكنات القصديرية، فانتشرت الأمراض والأوبئة(الكوليرا،التيفوئيد)([50]) بسبب نقص أو انعدام قنوات الصرف وتصفية المياه، وبهذا نصيب الفرد الجزائري يبقى بعيدا عن المقدار الدولي 75لتر/ اليوم مقابل 140لتر/ اليوم وللفرد الواحد، وما حدث في "عين طاية" ما هو إلا دليل عن تراجع شروط الصحة، أين أصيب 1100

(◊) CNES, « PRNDH », 2001

([48]) le quotidien d'Oran , p05, 05/09/2002- N° 2331.

([49]) مجلة رسالة التضامن، وزارة التضامن الوطنية والعائلة. ص25 –العدد 01 جوان 1998.

([50]) Magasine « santé », p.25 - N°06, juillet 1999.

فرد بالتيفوئيد مما كلف الدولة ملايير الدنانير حتى تواري عن خطيئتها من خلال اعتماد إصلاحات بغية التقليل من الأحياء القصديرية.

عموما فإن الاقتصاد الجزائري قد دخل حالات المد والجزر، خاصة بعدما أصيب بفيروس اسمه "W.B.IMF" وهو فيروس يصعب إقلاعه أو معالجته، بعدد من الإصلاحات أو المساعدات، مثل تلك المتعلقة بالشبكة الاجتماعية.

XII – الشبكة الاجتماعية :

تصرح السيدة"خليدة تومي" الناطقة الرسمية باسم الحكومة في لقاء صحفي، أنه تم تخصيص 1.097385 مليار دج، لضمان السير الحسن للشبكة الاجتماعية على وجه الخصوص، وهو مبلغ يعادل 1/3 من ميزانية الدولة.([51]) ولقد تمكنت الشبكة الاجتماعية من أن تشمل 54% من شريحة المجتمع.([52]) وجاءت بهدف معالجة البطالة، معاجلة اقتصادية واجتماعية باعتبارها أحد محركات الفقر، هذا بالتكفل بالفئات المحرومة والعائلات المقصاة، خاصة أرباب العائلات عديمي الدخل، وغير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز وما شبه ذلك، وكما سبق وأن أشرنا فإن الهدف الرئيسي من الحماية الاجتماعية هو مساعدة المعوزين من فئات المجتمع ليتم إعادة إدماجهم في الحياة السوسيواقتصادية والعملية.

فبعد محاولات المساعدات المالية المتنوعة AFS التي بدأت بتقديم 600 دج /الشهر لفئات العمر الثالث، من أرباب العائلات الذين يتعدى سنهم 60 سنة، كما يستفيد من AFS فئة المعوقين غير قادرين على العمل، فبلغت نسبة المستفيدين منهم 17% لتصبح قيمتها([Θ]) النقدية 900 دج / الشهر وبشكل إجمالي، فبلغ عدد المستفيدين من برنامج AFS سنة 2000 أي 809495 فرد وهو ما يعادل نسبة 56,29%.([*])

وإلى جانب AFS نجد(ESIL-TAIG)، وهي عبارة عن منح إن صح القول، تقدم للأشخاص الذين هم في سن العمل، بحيث يتم إدماجهم في النشاطات ذلت المنفعة

([51]) le Quotidien d'Oran, p.03, 07/09/2002, N°2332.

([52]) Ministère du Travail et de la protection sociale 1995- dispositif relatif au soutien de l'état aux catégories sociales défavorisées – document polycopie alger.

([Θ])CNES « PRNDH », 2001.

([*]) CNEAP. 2000.

العامة. مقابل حصولهم على شبه دخل تقدر قيمته بـــ 2800 دج/ الشهر. ولقد تحسنت قيمة هذا الدخل بـــ 700 دج بعدما كان يساوي 2100 دج. عموما فإن عدد المستفيدين قد انتقل 59000 مستفيد سنة 1995 إلى 130000 سنة 2000.

ومسك الختام (ICSR) حيث بلغ عدد مستفيديها 945000 عائلة. بعد إجراء عمليات المراقبة ومراجعات الملفات، تم إقصاء الفئات التي لا تتوفر فيها شروط الحصول على هذه المساعدات، ولقد بلغت نسبتهم 70% حسب إحصائيات 1999.

والجدول يشير إلى تطور عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية ما بين 1996/1995 ([53])

المستفيدين من الشبكة الاجتماعية	31 ديسمبر 1995	الفصل(2) من 1996
عدد المستفيدين	512758	423570
AFS:عدد المتفكل بهم	420533	420000
المجموع	933291	843570
عدد المستفيدين	588212	283094
IAIG: عدد المستفيدين	31474	17242
IAIG + AFS	1521503	112664

المصدر: CREAD

على العموم نقول إن أفكار الشبكة الاجتماعية، تبقى ذات ريح طيبة وجد ثرية. غير أنها تعاني من سوء التسيير، مما يستدعي مهارات وتنسيقات حتى يتم التكفل الفعلي والميداني بمختلف الحالات، حسب دراجات الاحتياج. احتياج الأفراد المعوزين، وبالتالي يمكن أن يحدد قيمة المساعدة المالية بعد تشخيص طبيعة وخط الفقر.

أو بحساب قيمة القفة وما تحتويه على اقل الضروريات التي يحتاجها الفرد، أو حسب عدد الأطفال صغار السن الذي تأويهم الأسرة. والذين هم تحت كفالة المستفيد.

كما يمكن للمساعدة أن تكون كلية أو جزئية حسب الظروف، مثل ظروف المعوقين الذين يعانون من أمراض مزمنة مستديمة. كل هذا من أجل ، عطاء أكثر شفافية

([53]) cahiers de Cread, p.48 – N° 46/47 (4 éme trimestre 1998 et 1er trimestre 1999)

مصداقية في توزيع المساعدات التي تبقى قليلة كون أن قضية الفقر في الجزائر، قضية وطنية. فهي لا تقتصر على أفراد، أو بلديات، أو ولايات أو على مناطق دون أخرى، بل إنها تتعدى ذلك لتمس معظم خلايا المجتمع، حوالي 13 مليون جزائري، ومنهم 6,36 مليون في حالة فقر شديد.([54])

عموما فإن جميعهم يعيشون تحت خط الفقر، وفي ظروف صعبة ،حسب تقريرات مستويات المعيشة لسنة 2003 (OMC) ،ولازال الداء ينتشر حتى تتسع رقعة الفقر المطلق الذي يمس 1/3 من العائلات الجزائرية. وبالتالي فإن أي جهد من شأنه المبادرة في تخفيف الألم يبقى محدودا، بسبب ضخامة حجم الاحتياجات، إذا فالمبتدأ كان PAS والمنتهي أصبح بطالة وفقرا، إلا أن هذا لا يمنعنا من القول أن التعاضد والتضامن والتكافل الوطني، لا يجب أن يتوقف حتى وإن قل، وحتى ولو مس الفقر نصف المجتمع أو....

وكخلاصة لما سبق نقول أن استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر جاءت بهدف :

- الحد من تفشي الفقر.
- تنمية المشاركة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي.
- زيادة الحماية الاجتماعية للفقراء.
- تنمية رأس المال البشري، بتوفير فرص التعليم الابتدائي للفئات المعوزة، ورفع معدل الالتحاق بالمدارس واستكمال الدراسة، مع ضمان الرعاية الصحية الوقائية، بتخفيض نسب وفيات الأمهات والأطفال و مما يزيد في معدل العمر المتوقع عند الولادة.
- فتح آفاق الاستثمار، بإزالة العوائق والعتبات أمام صغار المستثمرين من أجل شفافية أكبر وإنصاف حقيقي.
- توسيع فرص العمل والدخل مع أكبر عدالة في توزيع الدخل.
- ويتمثل التحدي الأكبر في تنظيم الرفاهية الاجتماعية للعائلات الجزائرية المحرومة.

([54]) la Banque Mondial 2002.

- مشاركة جميع شرائح المجتمع من القاع إلى القمة في تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد حتى يتم البدء في تلقيح الفقر، مثل ما حدث في بولونيا.

وللقضاء على الفقر لا بد من تسخير كل الموارد في تلبية الحاجات الداخلية.

XIII – <u>الفقر وانفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة :</u>

فبمقدر ما ساهمت العولمة في انصهار القارات الخمسة، بقدر ما ساهمت في فتح المجال أمام قوانين النيولبيرالية الأمريكية، التي أصبحت تسير عملية اتخاذ القرارات الأساسية ، وتفرضها على العالم عامة وعلى الدول النامية خاصة. ونعني بذلك الهيمنة الأمريكية، وكما هو معروف لدى الأوساط المالية أنه عندما "يعطس بنك أمريكا فإن العالم يصاب بالزكام". لذلك فإن العولمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي عالمي، مصحوب بتقدم تقني وبتحولات نظم الإنتاج وأسواق العمل.فاتحة المجال أمام سيطرة قوى السوق، التي تؤدي إلى خلق جو منافسة شرسة.

فالمنافسة هي سلاح ذو حدين، فمن جهة ترفع من الكفاءة الإنتاجية ومن جهة أخرى، فهي تعمل على تخفيض مستويات الأجور ورفع معدلات البطالة وامتداد قطر الفقر، وأمام هذا الامتداد وتراجع حصص الدعم، وتحرير أسعار السلع، يصبح الناس أكثر افتقارا من أي وقت مضى. والدليل على ذلك ما جاء في مؤتمر" Okinawa" في جوان 2000، والذي أبرز مخاوفه من العولمة، لأن الغلبة ستكون حتما للأقوى وستبقى دائما وذلك كون أن :

- من يشهد سوء التغذية هي دول العالم الثالث.([55])
- وإن من ترتفع عنده نسب الوفيات هي دول العالم الثالث.
- وإن من يعرف أكبر عدد من المتشردين حولي 100مليون شاب دون مأوى، هي دول العالم الثالث.

([55]) the social effects of globalization UNRISD – 1997.

ليبقى المؤكد هو أن العولمة قد تطفلت واعتدت على الحقوق الاجتماعية([56]) فأثرت بذلك على الفقراء البسطاء، الذين أصبحوا يعانون من غياب الدعم وتقلص الأجور،وسحب الضمانات، والخدمات الاجتماعية، والتي وصلت إلى غاية التسريح...، هذا ما جاء في بنود العولمة ليس بهدف التصحيح ([57]) وإعادة هيكلة، وإنما بهدف المحافظة على حظوظ الثراء لأقوى المنافسين في العالم، آفما آن للجزائر أن تستيقظ من غفلتها، بأن تدخل السباق وحتى إن لم ولن تصل مع الأوائل. على الأقل لا تكون حقل تجارب، فبعدما كان الفقراء يتغذون من بقايا الطعام، أصبحوا اليوم يصارعون من أجل الفتات الذي أصبحت فرص الظفر به تقل وتتضاءل حتى داخل الدول المتقدمة نفسها.([58])

والدليل على هذا هو ارتفاع نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بنسبة تبلغ 11,3%، لتبلغ النسبة في إجمالها 11,7%[59] ، وهي تعادل مجموع 33 مليون أمريكي ممن يعيشون تحت خط الفقر من أصل 285 مليون. إذن فعدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر تبلغ 6,8 مليون. وترجع أسباب الفقر في أمريكا إلى زيادة نسب البطالة وتراجع الدخل بنسبة 2,2% حسب إحصائيات SDCA لسنة 2002 ([60]). وأيضا حسب تصريحات "دانيال وانبرغ" "Daniel weingerg" المسؤول عن مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذا فإن الهوّة لا زالت ترتفع وتعلو كل يوم، ما بين الدول المتقدة والمتخلفة والجدول يشير إلى الفارق بينة الدول الغنية والفقيرة.

([56]) finance and development, march 2002, p.24making globalization work for the poor – Kevin Watkins. Published by IFM.

([57]) le piége de la mondialisation de henz peter paye 53, 1996.

([58]) the word bank "stratégie de lutte contre la pauvreté" in the internet www.wordbank.org /poverty/strategies/strfren.pelf . 2002

([59]) le Quotidien d'Oran , P.23 ,26/09/2002 – N°2349.

([60]) SDCA : les statistiques des département du commerce américain. 2002.

L'écarts entre pays riches et pays pauvres ne cesse de se ereuser

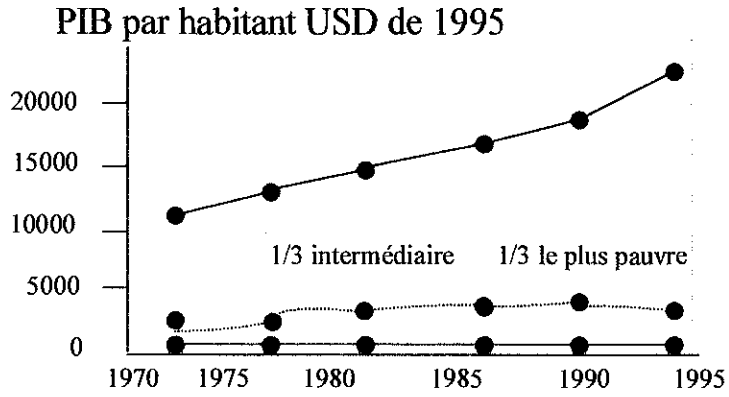

source : B.M 1999.

وإن كان الفارق الاقتصادي قد تحقق، فإن الهوة الرقمية بما تملك من وسائل اتصال ومعلومات. بإمكانها أن تعمق الفارق، خاصة بعدما تم ابتكار مفتاح التفسير المتضمن 109 بايت حيث([61]) ربحت الإنسانية 500 سنة من الحساب. وعليه فإن ما ينبغي أن نعيه هو أن هذه التكنولوجية المتقدمة، بقدر ما بإمكانها تحقيق تقدم الدول المتخلفة باختزال 500 سنة في 4 أشهر، بإمكانها تكريس تخلفها بـــ 500 سنة للوراء في 4 أشهر. بحيث أن مجال الهوة الرقمية يتسارع، ويصبح مجال المقارنة غير وارد ما بين شعوب الدول المتقدمة وشعوب الدول المتخلفة. خاصة وأن الهوة الرقمية تزداد في كل دقيقة وثانية. بل في كل جزء من الثانية. إذن بعدما تحققت الهوة الاقتصادية وتعمقت بعدد السنوات والشرخ الرقمي، أصبح يزداد بعدد الثواني. يصبح فقراء المادة، فقراء معلوماتيا أيضا.

فإذا كانت نتائج العولمة معروفة مسبقا، لماذا لا نفكر معا في إنقاذ ما تبقى من القطاع العام. بدلا من خوصصته كاملا، خاصة في الجزائر كون أن الحكمة تستدعي ذلك من خلال تحسين ربحية المشاريع العامة. وإزالة القيود عليها، مع وضع نظام حوافز يعين القطاع العام على الاستمرارية. وهذا ما يسمح للدولة بأن تحفظ نوعا ما هيبتها، على مجرى الحياة الاقتصادية. وذلك باعتبار أن ظروف أمريكا أو باقي الدول المتقدمة ليست بمثل ظروف الجزائر.

([61]) Banque Mondiale. Rapport sur le développement dans le monde(development indicators 1999), p.14.

XIV - المنضمات العالمية وتحديات الفقر :

إذا القينا نظرة على طرق مكافحة الفقر في بداية هذا القرن، فإننا نتبين نتائج مخيفة. فبقدر ما استطاعت بعض الدول تسجيل تحسنات كبيرة في مجال مواجهة الفقر، مثل الصين ودول أخرى من آسيا الشرقية. تبقى بعض الدول الأخرى، تسجل تراجعات في نفس المجال، فهي لا زالت تسبح في محيط الفقر.

وتشير تقديرات وتقييمات البنك العالمي، أنه في حالة تغير الظواهر الحالية. تغييرا جذريا، فإنه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتفق عليها بالإجماع. والمتمثلة في تخفيض 1/2 عدد الفقراء، ومما يزيد من صعوبة المهمة، هو بطئ تطور معدلات النمو وسرعة تطور نمو السكان، فينتظر زيادة في عدد سكان العالم بمليار شخص. خلال الثلاثون سنة المقبلة. ومعظمهم سيولدون في دول سائرة في طريق النمو، مما يعيق سيرورة التنمية، وعليه فجميع المؤتمرات العالمية التي قد عقدت، والتي ستعقد سوف تثير حتما إشكالية الاتفاق على تخفيض الفقر ومن المؤتمرات التي انعقدت نذكر:

1- تصريحات كوبنهاڤن في 1995/05 :

لقد جاءت على أثر القمة العالمية للتنمية، التي تم بعثها في هذا المؤتمر. إثارة مشكلة الفقر في العالم، وضرورة القضاء عليها مما جعل المنضمة الدولية توافق على ضرورة معالجة المشاكل الرئيسية للنمو الاجتماعي في العالم.

2- منضمة المساعدة على التنمية (IDA) 1996 :

أصدرت الاستراتيجية الواجب إتباعها خلال القرن 21م. وتتطلب هذه الاستراتيجية تكثيف الجهود الجماعية، لتحقيق أهداف التنمية.

3- مؤتمر كولون 1999 :

الدول العظمى الثمانية G.B، توافق على اقتراح تخفيض مديونية الدول الفقيرة. بهدف تقليل الفقر في هذه الدول.

4- المجلس السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي 1999 :

بعدما تم الاتفاق على حتمية تخفيف مديونية الدول الفقيرة، جاء هذا المجلس. لوضع استراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في الدول التي تستفيد من مساعدات B.M وFMI.

5- مؤتمر قمة الأرض 2002 :

ففي هذا المؤتمر أو القمة "قمة الأرض" فإن الجزائر لم تنحاز إلى الأوروبيين، كما أنها لم تكن ضد الأمريكان. غير أنها كانت مؤيدة لشعار"من أجل تعامل منسق ما بين أصحاب الشمال وأصحاب الجنوب". خاصة في ما يتعلق بجانب الصحة وتوزيع المياه ومحاربة الفقر وإلغاء الديون، وتمويل التنمية ([62]). خاصة بعد تصريح رئيس إفريقيا الجنوبية Thabo mbeke "إننا نريد الآن أفعال مجسدة لتحقيق تنمية دائمة تستفيد منها الشرائح الفقيرة في العالم". « ce que nous voulons maintenant, ce sont des actions pratiques pour garantir que le développement durable bénéficie aux pauvres du monde »([64])

وهذا لا يتم إلا بمساعدة الدول الغنية، للدول الفقيرة.وفي نفس السياق جاءت مداخلة الرئيس الإكواتوري فبعدما تعرض لمقالة بيتر باور"piter power" القائلة أنه " إذا كان من شأن المساعدات الأجنبية، مساعدة الدول الضعيفة للخروج من حلقة الفقر. ما كان للدول الغنية أن تتطور وتنمو"، قال : حقا إن الدول الغنية لم تستلم مساعدات من غيرها، ولكن لا تنسى أنها كانت فيما مضى دول مستعمرة، ولقد نهبت ما نهبت من غيرها. وعليه فإن كانت هذه الدول تماطل في مساعدة الدول الفقيرة بإلغاء البعض من ديونها، أو مسحها تماما مع تقديم مساعدات معتبرة تبعث الأمل على كبح الفقر. فلا جدوى من المساعدات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، خاصة وإن الإحصائيات والتقارير الدولية لسنة 2000. تأكد أن الدول النامية تدفع ما قيمته 200 مليار دولار أمريكي لتسديد ديونها، في حين أن حجم المساعدات التنموية لا تتعدى 45 مليار دولار أمريكي([65]).

وهنا جاءت مداخلة الرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أن الدول الغنية أو المنضمات العالمية إن مسحت ديون الدول الفقيرة فهي تمسح ديون تلك الدول التي تأكدت من أنها في فقر مظلم، ولن تعرف منه قائمة. وبذلك فلن تستطيع دفع ديونها أبدا، وعليه فإننا نقول أنه لا مجال للمناورة، خاصة من خلال التصريحات المغالطة

([62]) جريدة الخبر، ص.01- 19 أوت 2002، العدد 3554.

([64]) le Quotidien d'Oran, p.03, jeudi 29 août 2002 – N°2325.

([65]) Magasine le monde diplomatique- erique houssane- N° 02 - septembre 1999.

والمضللة. التي تشير إلى تخفيض فقراء العالم بمقدار النصف مع مطلع 2005 على الأقل على ضوء المعطيات الحالية. مع العلم أن الرأي السياسي لم يشير إلى محاربة الفقر يمر من فوق جسر اسمه التنمية الاقتصادية المستدامة، وعليه فإن الدول محتاجة إلى أي دولار لتحقيق هذا الشرط، وإذا تحقق الإلغاء الفعلي([66]) لديون هذه الدول فإنها ستتمكن حتما من تقليل حجم الهوة والمسافة فيما بينها وبين الدول الغنية([67]).

وفي نفس القمة اشترط ضرورة المحافظة على البيئة، وعليه اقترح استبدال الطاقة النووية والبترول... بالطاقة الشمسية وهنا تظهر حلقة مفرغة مستقبلية تمثل عقبة جديدة على الدول النامية. أن تعرف كيف تواجهها وتتخطاها كون أن مصادر إيراداتها ودخولها ترتكز على تجارة المحروقات. ومع ذلك فلم تستطع مواجهة الفقر، ولم تتمكن من ضمان أمنها الغذائي. فكيف بها إذن أن تستبدل هذا المصدر أو أنها فقدته تماما؟.

وهكذا يبقى علينا أن نقول أن ما أثير في قمة الأرض، حول إشكاليات مواجهة الفقر، لم تختلف عن ما جاء في القمات السابقة قمة ريوديجانيرو، كوبنهاقن 1995 أو كيناوا 2000، أو قمة مونتيري مارس2002. إلا أن الدول المتقدمة بقيت تفكر في كيفيات تعظيم أرباحها، من خلال الاستغلال العقلاني لدول العالم الثالث تحت يد التنمية المستديمة.

XV – إفريقيا الفقيرة وصندوق النقد الدولي :

إن الوضع الاقتصادي لإفريقيا غير مطمئن تماما، خاصة على صعيد الاقتصاد العالمي، فحصتها من التجارة العالمية لا زالت ضئيلة، كذلك الأمر بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية، فرأس المال الخاص لا زال مترددا وضعيفا، مما زاد من اتساع هوة الدخل ما بينها وبين الدول المتطورة، ليصبح أكثر من 300 مليون

([66]) le quotidien d'oran, p.04 ; 05 mai 2002 – N°2331.

([67]) UNDP, « vaincre la pauvreté humain » 2002 in the inetrnet.
www.undp.org/poverty-repot/french/frfrant.pd.

إفريقي يعيش تحت خط الفقر المدقع. أي ما يعادل نسبة 48%، وعلى الرغم من خطورة الوضع إلا أن زعماء إفريقيا يفضلون ترك الأمور على ما هي عليه.

ويؤكد مدير FMI "هورست كوهلر" أنه لا بد من مشاركة الجميع لتحفيز المبادرة الإفريقية، في كيفية معالجة المسائل الحاسمة، خاصة المتعلق منها بجانب العولمة. وهذا ما أكده النائب الأول لمدير FMI فيقول لقد استطاعت فعلا أجزاء من العالم، من أن تنجو من الفقر وحسنت مستوى المعيشة بها. في نفس الوقت الذي تخلفت فيه أجزاء أخرى. وعليه فإن العولمة تستمر في تضييق الفجوة ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة. إن استطاعت هذه الأخيرة استغلال فرصتها بشكل عقلاني، ومن اجل مواجهة هذا التحدي ، فلا بد من توفير مجهود كبير من كل الأطراف المعنية، مع التحرك السريع نحو الإصلاحات.

ويشير"رو برت شيرر" في مقالته على أهمية تحسين الأداء التجاري لإفريقيا([68]) لتحرير التجارة أكثر فأكثر، بما يضمن ترتيبها في الشامل الإقليمي. ويعينها على المساومة داخل النظام التجاري. لهذا فإن "انجيلوس كالا ميتسس" يرى أن أغلب البلدان تحتاج إلى تنفيذ سياسات محلية أقوى وإصلاحات مصممة، لتدعيم استقرارها الكلي وتحسين بنيتها ([69]) الأساسية بما يضمن تعزيز تنمية الموارد البشرية، وتحفيز التنمية الزراعية. وهذا ما يسرع بتحرير التجارة، ويمكن من التكامل الاقتصادي الإقليمي مرورا بتعزيز النظام المصرفي وتشجيع الاستثمار.

من أجل هذا فإن FMI وبمبادرة B.M يهدف إلى :

- تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تسهيل الإقراض الميسر، الذي أنشأه صندوق النقد الدولي حديثا من أجل تسهيل عملية تخفيض أعداد الفقراء وتعزيز النمو. ([70])
- السماح لصادرات الدول الضعيفة، بالدخول إلى أسواق الدول العظمى دون قيود.

([68]) مجلة التمويل والتنمية، صالح. م . نصوني، وفرنسواز لوقال ديسمبر 2001.

([69]) مجلة التمويل والتنمية، تدخل لويس. م، فالديفسيوار اليخاندور - ص.19. مارس 2001.

Luis m.valdivieso : استشاري بإدارة آسيا، والمحيط الهادي بصندوق النقد الدولي.

Alejandro Lopez : باحث اقتصادي بنفس الإدارة.

([70]) مجلة التمويل والتنمية، شيلتون ديفيز ووليام بارتربيج "المساعدة التقنية، الحول على رؤوس الأموال الاستثمارية وتخفيض حدة الفقر" ص.40- ديسمبر 1993.

حتى يسهل تكامل هذه الدول، مع النظام التجاري العالمي. ([71])

- تحفيز رأس المال الخاص، أو الاستثمار الأجنبي للدخول إلى البلدان السائرة في طريق النمو. مما يوفر مناصب شغل جديدة، ويمنح جرعة دقيقة لمواجهة الفقر، ويجلب تكنولوجيات حديثة، ويساهم في نقل الدراية الفنية إلى هذه الدول. مما يجعل منتجات هذه البلدان في مستوى ملائم يستجيب لمقاييس الطلب العالمي ومتطلبات المنافسة العالمية.

- إن صندوق النقد الدولي يرى، بان ساحة ملعب التجارة الدولية غير متكافئة. مما يتوجب على الدول الصناعية أن تزيل قيود ضد الواردات من منتجات الدول الضعيفة، خاصة الإفريقية. بينما يتعين على الدول الضعيفة أن تضع استراتيجية لاستغلال الفرصة.

- يرى FMI حتمية تخفيض الإنفاق غير المنتج (الإنفاق العسكري والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة والدعم الحكومي...) وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء.

XVI – <u>إفريقيا الفقيرة وتحديات الفقر :</u> ([72])

لقد جاء في أحد تقارير البنك الدولي "أنه ليس من المعقول إطلاقا والعالم يدخل مشارف القرن 21م، واستمرار الذين لا يتوفر لهم المستوى الأدنى. المقبول من التعليم، الصحة والتغذية. ولذلك ينبغي أن تكون الأولوية العليا في البلدان النامية، لاستثمار الموارد البشرية. حتى لا تصبح أوجه القصور في رأس المال البشري عائقا للتنمية، أو عاملا يؤدي إلى إبقاء الناس في حالة فقر مطلق. لهذا فإن B.M يشترط مايلي :

- لا بد من تشخيص الفقر وتحديد معدلات النمو.

([71]) مجلة التمويل والتنمية، محمد داواس، ص.5- ديسمبر 2001.
Mohammed daouas : محافظ البنك المركزي بتونس.

([72]) magasine finance et développement, p.09-10-13 , juin 2002.
Intervention de : brian ames * ; gita bhah ** et mark plant ***.
* رئيس قسم.
** مستشار بصندوق النقد الدولي ومختص في وضع سياسة التنمية.
*** تعمل بدائرة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي.

- لا بد على الدول منخفضة الدخل، أن تضع استراتيجية اقتصادية متكاملة ومتوسطة المدى حتى تتمكن من تخفيض عدد الفقراء، هذا مع صياغة جملة سيناريوهات بديلة للاقتصاد الكلي مقرونة باستراتيجية تخفيض عدد الفقراء، بما في ذلك إعادة النظر في مخططات الإنفاق والتسيير.
- إدراج سياسات لتقليل المخاطر الناجمة عن الصدمات الخارجية، حتى يتم اجتثات جذور الفقر.
- العمل مع أصحاب المصلحة في صياغة وتطبيق السياسة الاجتماعية، أي الدخول في حوار قومي.
- لا بد أن تأخذ مؤشرات الفقر في تحديد السياسة الاجتماعية وفي تخصيص الموارد اللازمة في ذلك.

XVII - هيئة الأمم المتحدة والفقر :

إن موضوع الفقر يأخذ حصة الأسد في المعركة الإيديولوجية، مما يجعله يبعث ليناقش في أي مؤتمر من مؤتمرات القمة العالمية وهذا نفسه ما جعل الأمم المتحدة توليه أهمية قصوى ([73]) معلنة بذلك أن الفترة الممتدة ما بين 1996 و2006 هي الفترة المخصصة للقضاء على الفقر في العالم، مع محاولة تخفيض نسبة الفقر المدقع بما يعادل النصف قبل حلول سنة 2015. كل هذا تحت شعار "حلمنا هو عالم متحرر من الفقر". ومن الأهداف المسطرة :

- تحسين مكانة الدول النامية في سوق المبادلات العالمية، بما يسمح لهذه الدول من تعظيم قدرتها الشرائية لصادراتها مما يتطلب مساعدات مالية كثيفة.
- مراجعة سياسة منح القروض، وطرق تخفيض عبء المديونية.
- إتاحة فرص التعليم لكل الفئات.

([73]) www.wordbank.org , rapport sur le développement dans le monde 2001 (combattre la pauvreté)

- يشير تقرير التنمية في العالم لعام 2001 الصادر من B.M "أن عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من 1$/اليوم. قد ازداد 20 مليون فرد، فانتقل العدد من 1.18 مليار فرد سنة 1987. إلى 1.20 مليار فرد سنة 1998.

- إتاحة فرص العمل لكلا الجنسين، حتى يتم تحسين المداخيل الخاصة. وإن أكثر من 1.2 مليار فرد يعيش بأقل من دولار/اليوم وفي العالم كله.([74])
- القضاء على الأوبئة والأمراض وتوفير الماء الشروب([75]) ، وتخفيض نسب الوفيات عند الأطفال والأمهات.
- تحقيق نمو مستمر ودائم.

عموما فإن كل الشروط التي ذكرت، قد تمت تزكيتها في مؤتمرات دولية سابقة، مثل مؤتمر بوخاريست 1974 والمكسيك 1984 وCIPD ([76]).الذي أبرم في القاهرة سنة 1994 .

وعليه فإن دول شرق آسيا ترى في العولمة فقرا في زي جديد، وأن فهمها لمثالها الشعبي"لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف أصطاد"، قد مكنها من مواجهة الفقر وتحقيق أمنها الغذائي ليست كلها ولكن يكفينا أن نذكر الصين 1.5 مليار ساكن واليابان التي استطاعت أن تصنع من قشور الموز ملابس وحقائب وأوراق، وهو اكتشاف قديم تعود جذوره إلى القرن17 ([77]) إلا أن البروفيسور"Hiroshi Morishima " قد أحياه وطوره وسماه باسم "Banana green gold Project"،" مشروع الموز الأخضر الذهبي" وهذا الاكتشاف من شأنه توظيف الآلاف من الأيادي العاملة، مما سيساهم حتما في سد ثغرات الفقراء ودفعها، خاصة على شعوب البلدان الفقيرة، ذلك أنه من مجموع 129 دولة مصدرة للموز، نجد أن أغلبيتها تتمركز في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأنها لو اعتمدت التجربة اليابانية لتمكنت من تحقيق نتائج رائدة في محاربة الفقر كما أنها سوف تتمكن من تصدير قشور الموز، إلى تلك التي تريد

([74]) مجلة التمويل والتنمية، تدخل انجوس ديتون. ص.04 –جوان 2002.
Angus deaton : أستاذ اقتصاد بجامعة برينستون.

([75]) magasine la santé, sujet « santé et environnement », p.24 –N°06, juillet 1999.
Dr: Y. laid ; Dr: a. ouchfoun ; Dr: m. atek.

([76]) CIPD : conférence international sur la population et le développement.

([77]) le quotidien d'Oran (l'invention pourrait intéresses l'Afrique) p.25, jeudi 29 août 2002 – N°2325.

أن تصنع الورق مما يضمن لها مداخيل، ويحافظ على سلامة بيئتها دون اللجوء إلى قطع الأشجار. ولكن على ما يبدو أنه لا حياة لمن تنادي، وأن الدول الفقيرة تعشق في أن تبقى فقيرة ولكن إلى متى؟.

*** الخاتمة :**

جذور الفقر تعود بنا إلى بداية التسعينات حسب تقارير CNES، وتحاليل B.M لظاهرة الفقر في الجزائر والمستنتجة من نتائج ONS ، وتشير هذه الدراسات والتقارير إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال تلك الفترة قد بلغ 6.36 مليون فرد، أي أن1/5 من المجتمع يعيش في دائرة الفقر، أما اليوم فإن العدد قد تضاعف بحيث أن الفقر أصبح يطيل 1/3 من الجزائريين. ويعود السبب في ذلك، إلى برامج التعديل الهيكلي الممزوجة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المطروحة، في قالب الإصلاحات التي أدت إلى اضطراب سوق العمل.

فأصبح الطلب يفوق العرض، أضف إلى ذلك تسريح العمالة، فكانت النتيجة بطالة مكثفة ساهمت في ملامح الفقر الذي أصبح يهدد التركيبة الطبيعية للمجتمع، خاصة بعدما هاجم الطبقة الوسيطة وعمل على إفقارها، وما زاد في سرعة تقلصها، تدهور مستويات المعيشة وتراجع القدرة الشرائية التي دخلت في سقوط حر، بسبب ضعف مستويات الدخل الوطني الذي لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء، الملبس، المسكن وشروط الحصة وغيرها من المؤشرات، وبغياب الدعم أو انعدامه ظهرت أول بذور الإقصاء والتهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنتجين والمزارعين والمتقاعدين والبطالين...نظرا لانعدام الدخل، وقلة الحيلة والزاد.

وما فتح شراهة الفقر العشرية السوداء، التي عرفتها الساحة الجزائرية من حرق وتخريب الهياكل القاعدية والمؤسسات العمومية، والخاصة. وأثرت التخريبات على الأرياف، التي تتواجد بها أكبر نسبة للفقراء حوالي 68%، وبهذا أصبح الكثير يطرق باب الرحمة، بعدما أحكم عليهم الفقر قبضته. وبشكل دقيق أرباب العائلات، وإليك أن تتصور سيناريو صراع رب أسرة يبلغ متوسط أفرادها خمسة. صراع من أجل البقاء، هذا ‘ن كان يعمل، فكيف بك إن كان بطالا؟.

الجواب يؤكد لنا أن هناك ارتباط، بين البطالة والفقر وبدرجة امتياز. هكذا تبقى أكثر الفئات معاناة من الفقر الفئات المحرومة، سواء كان مكان إقامتها الريف أو الحضر. وحتى إن تبين لنا أن فقراء الريف، هم أكثر معاناة من فقراء الحضر ونسبة 44%، مقابل 35% إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نقول أن دائرة الفقر لا تستثني أحد، وهي لا زالت تمتد وتتسع، خاصة في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية ومعطيات سعي الدولة للدخول في آليات الاقتصاد العالمي، وبفشل العامل الثقافي في مواجهتها، فلننتظر مزيدا من الاندثار والتراجع على مستويات البعد الاجتماعي.أما عن إمكانية الحكم النهائي، على الفقر والفقراء في الجزائر، فتبقى صعبة في غياب الإحصائيات، ومساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة. هذه المساعدات التي لا زالت محتشمة، بل وأن من مصلحة هذه الدول أن يبقي الفقر عالقا بهذه الدول والدليل على هذا هو أن من الدول المتقدمة، من يرمي القمح في البحار للمحافظة على ثبات الأسعار، واستضعاف الضعيف في نفس الوقت الذي يبقى فيه، بقاء الغني مرهونا ببقاء الفقير.

عموما فإن CNES يرى أن الفقر لم يهدد البطالين فقط، بل وأنه مس الأجراء أنفسهم، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها، مع موعد تدهور القدرة الشرائية، وتراجع مستويات المعيشة بـــ 25% و75% على التوالي. ما بين 1988 و2000. وتراجع الأجر الحقيقي بـــ 35%، وبقيت الأوضاع تستاء. وبقي الفقر المدقع والبطالة الهيكلية ينخران جسد المجتمع الجزائري على الرغم من مستويات PIB التي وصلت إلى ذروتها، واحتياطات الصرف وصلت على 21 مليار دولار. وقدرة الخزينة على تسديد 1/2 من قيمة المديونية الخارجية. إلا أن البلاد بقيت تتخبط في الأزمة الاقتصادية، منذ أكثر من عقد من الزمان.

ولولا الإجراءات التضامنية، التي لجأت إليها الحكومة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لكانت النتائج المحصل عليها أعظم من تلك التي حللناها. كما هو الأمر في كثير من الدول النامية، إلا أن هذا لا يكفي، فإن كانت الدولة ترغب في معالجة البطالة ، والقضاء على الفقر واقتلاعه فلا بد عليها أن تهتم بالأسرة، وبأواصل التماسك، والتكامل والتآزر، التي بدأت تزول وتمحى.

كما يتوجب عليها أن تخفف من نسب الضرائب، وأن تفتح المجال لباب الزكاة. وأن تأخذ دورا المنظم في أخذ الزكاة، ممن يتحقق فيهم شرط النصاب، ومن تم تقوم بإعادة توزيعها توزيعا عادلا، على من يستحق ذلك. وهكذا و مع مرور الوقت، فإنها تستفيد وتفيد.

الباب الثاني
تطبيقي

* الباب الثانـــــي *

منهجية تحصيل المعلومات

1 – مقدمة : مهما كانت مناهج التحصيل أو الاكتساب، فإنها تمكننا من معرفة الحقيقة بكل تفاصيلها. كما أنها تمكننا في الأخير، من المعرفة الحقة للوســط البيئـــي، أو المحيط، ولكل ما يجاورنا من فيئات أو للمجتمع نفسه. وبتحقق هذه النتائج يصبح من السهل علينا التأقلم والتحضير، بغية التدخل والتعديل باتخاذ سياسات وإتباع تقنيات حسب الأولية، والدرجة. خاصة وأن العالم يتحول دون تردد وبسرعة فائقة، فلم يعد لنا سوى تقدير ما حقق من تقدمات تقنية، وإنجازات مجسدة والتي قد يصعب ملاحظتها، بغياب المعلومات أو المعطيات، التي قد تكون ناقصة أو مخفية حسب طبيعة السياسة التي تنتهجها الدولة. وعليه فإن أنجع وسيلة تبقى التحري والاستقصاء، التي تتعدى كل الحدود فتزودنا بالمعلومات حول موضوع البحث. لهذا يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات دلالة ومصداقية، أما الدقة فتبقى مطلوبة.

من خلال هذا التمهيد، نستطيع القول أن الهدف من هذه الدراسة الميدانية التي نقوم بها هو جمع المعطيات، والبحث عن المعلومات التي تساعدنا على المعرفة الحقة ، الدالة على ارتباط الفقر بمؤشر البطالة. فالمنطلق إذن هو أسلوب التحدي، ويرجع السبب في اختيار هذه التقنية إلى قدرة تأثيرها على الحقيقة، من خلال التحليل الفعلي والملاحظة الميدانية بعدما انطلقنا من تخمينات وتوقعات، إذن فالتحري هو تحقيق دقيق(لا ينجز إلا مرة واحدة). هدفه تحضير عينة([1]) قاردة على إثراء الموضوع أو الدراسة بتفاصيل دقيقة، واقعية، قابلة للقياس. كما يرجع سبب اختيار هذا الأسلوب، لأنه يبقى أفضل من أسلوب الإحصاء، خاصة من حيث النوعية.

([1]) U. Brassat ; J.M. Panazol, « NKTE et techniques commerciales »,p.206 , ed K. Z'1992

2 – إيجابيات وسلبيات التحري :

من جملة الإيجابيات نذكر ما يلي :

- إمكانية تحضير جملة أسئلة مع حتمية التحصيل على الأجوبة وتدوينها.
- السرعة في انتقاء المفاهيم المراد بحثها([2]) من خلال تحليل النتائج المحصل عليها بكل دقة ممكنة، كما أن إمكانية ملاحظة عدة خصوصيات في آن واحد، تصبح واردة ومتاحة.
- إن مرونة التحدي وتعدد جوانبه، تسهل لنا عملية دراسة المفهوم المخطط أو الظاهرة المرغوب تحليلها كما أن تكلفة أسلوب التحري منخفضة، واقتصاده للوقت. من خلال سرعة في التحقيق، تسمح لنا بتجاوز أية صعاب، من شأنها عرقلة مسار التحقيق، فالنتيجة في تحصيل سريع وتحليل دقيق.

بشكل عام نقول أن أسلوب التحري، يمكننا من تحضير جملة معتبرة من الأسئلة ويمكننا من الاتصال بعينة واسعة من المواطنين، بتكلفة صغيرة، ومدة قصيرة. مع أن عملية التحليل وترجمة الأجوبة، إلى دلائل مضمونة. ومن بين الشروط الواجب احترامها، حتى نعطي للأسلوب المتبع مصداقية أكبر نجد 5 شروط :

– توفر أصحاب المعلومة : la disponibilité des informateurs

إن الهدف الأول من الاستجواب، هو الحصول على الجواب. وعليه فلا بد على كل شارك في العينة، أن يكون مُتجاوبًا تجاوبا مطلقا، بمجرد الاتصال به.

– إمكانية الرد : نستنتج من الشرط الأول نقطتين هامتين :

- مفهومية الاستجواب: كأن يكون واضحا خال من التعقيدات والمصطلحات العلمية والتقنية، وأن يكون قصيرا غير مركب.
- أن تكون المعلومة متوفرة عند المستجوب، غير أنه يعاب على هذا الشرط أن طريقته قد تنقصها الفعالية، خاصة عندما يتعلق الأمر بجمع مواقف أو تحصيل آراء.

([2]) Grais Bernard, « méthodes statistique », p.201,202 – ed. Dunod, 1983.

- تداول المعلومات : la transmission de l'information

ويتعلق الأمر هنا بمصداقية وصحة المعلومات.

- تدوين المعلومات : l'enregistrement de l'information

إن إمكانية حدوث الأخطاء واردة، فالخطأ قد لا يتعلق بالمستجوَب بقدر ما يتعلق بالمستجوب نفسه، خاصة عند نقل المعلومة على الأسطوانة أو شبه ذلك، إلا أن الخطأ هنا من الممكن تداركه.

- وحدة التحليل : Unité d'analyse

إن عملية إعداد الاستجواب قد يشارك فيها مجموعة من الأفراد، لهذا فلا بد من تقدير درجة ملائمة الفرد وتوافقه في تحليل الظواهر الاجتماعية.

3 - حدود التحقيقات باعتماد أسلوب التحري :

لكي يأخذ التحري دقته ومصداقيته، فإن المعرفة التقريبية لحجم كل وحدة أمر مطلوب حتى يأخذ التحري بعين الاعتبار عند سحب العينة، التي قد تصعب اختيارها بسبب صعوبات تحديد الفئات المرجعية أو المجموعات المسند عليها. مما يصعب من اتباع أسلوب التحري، وهذا النوع من الصعوبات غالبا ما يلاقي عند إجراء تحريات دراسة السوق، وتصبح اكثر تعقيدا، عند القيام بتحريات اتفاقية، وتجنبا لإعادة استقصاء الفرد مرتين تستدعي وجود قائمه.

4 - تقنيات إعداد العينة :

إن تقنية إعداد العينة، تتم بهدف مراقبة دقة اكتساب وتلقي المعلومات([3]) وهناك تقنيتين أساسيتين : الاختبارية(empirique) والاتفاقية (aléatoire).

أ- طريقة العينات الاتفاقية :

وهي طريقة ذات نسب مختلفة من التحري تطبق لكل جزء من الأجزاء، كما أنها كثيرة الاستعمال في التحقيقات المعقدة في الميادين الصناعية والمهنية. لهذا فهي تشترط أولا تحديد المجموعة أو الفئة المدروسة (la base de sondage) ([4]) ومن تم فإن التحري الاختباري يشترط أن كل فرد ينتمي إلى هذه الفئة له فرصة واحدة على

([3]) l'Adwein Richard , « les études marketing » ; p.34 ,ed. Economica, 1996.

([4]) Degon Renaud, « les études marketing » p.29, ed. organisation, 1990.

الأقل حتى يتم استجوابه، من خلال ملف نسحب اسم من بين(N) الأسماء. (N) محسوبة للحصول على العينة المطلوبة بطريقة السحب السيستيماتيكي systématique. الذي يعتمد على الطريقة العشوائية في اعتماد الأفراد من القائمة، وإنما يركز على أفراد متباعدين في تحري الفرد الخامس الموجود في القائمة. بسحب الفرد الأول والأخير مثلا،ومن أنواع التحريات المستعملة هنا نجد :

* التحري بالمجموعة : sondage en frappes/aléatoire

وهي طريقة بسيطة قليلة التكلفة، تعتمد على السحب العشوائي معتمدة على وحدة تحري معطاة أين يستجوب المحقق عدة وحدات لها نفس الخصوصيات([5]) مثلا لتشكيل عينة تمس 500 فرد، فإن السحب يتم من قائمة العمارات، وبدلا من الاحتفاظ بأسرة واحدة في كل عمارة فإننا نستجوب مجموعة أسر من نفس العمارة باعتماد أسلوب السحب، أو مثلا لتقييم عدد الأطفال الذين يحسنون الحساب لا نسحب عينة الأطفال، وإنما نعين الأقسام أي أن القسم يمثل المجموعة.

* التحري متعدد الدرجات : sondage a plusieurs degrés

وهو تحري انحداري عشوائي، بحيث أن وحدات التحري تكون مجمعة إلى درجات متتابعة، ومن تم تحري السحب على كل الوحدات مثلا، فمن مجموع المدن المختارة نحسب مدينة وبسحب عشوائي نسحب حي، فعمارات، ثم سكان. وهذه الطريقة بسيطة تقلل من تكلفة الاستجواب، إلا أن دقتها تبقى دون المستوى.

* التحري التطابقي : sondage stratifie/stratification

ويتحقق بسحب العينة من مجموعات تنتمي إلى الطبقة، وهذه الطريقة تمكننا من تحسين كل من التقييمات والدقة، فعملية تأهيل أو اختيار العينة المجزئة. بإمكانها الاستجابة إلى هدفين متصلين، لا بد من فصلهما حسب الطريقة المنتهجة إحصائية كانت أو تحليلية وعموما نقول :

يمكن اعتبار العينة، معدة إلى أجزاء حتى نستطيع ترجمة مختلف أقسام المجتمع حسب عدد من الشروط مثل المنطقة الجغرافية، الجنس، السن...الخ.

([5]) U. Brassat ; J.M. Panazol, « NKTE et techniques commerciales »,p.207 , ed K. Z'1992

إن فعالية الطريقة الاختبارية تشترط تجهيز قوائم كاملة، دون حذف أو تكرير أسماء الأفراد التي تكوّن الفئة أو المجموعة.

- إيجابيات الطريقة :

- إنها تقصي مخاطر ميولة المستجوب، باعتبار أنه يتلقى قائمة محددة للأفراد اللازم الاتصال بهم.
- إنها تمثل دقة عالية في التقييم، باعتبار أننا نكون متأكدين من اختلاف حسابات الاحتمالات.

- السلبيات :

- تكلفتها كبيرة إذا ما قورنت بطريقةالنسب أو الحصص Quotas.
- الوقت الذي تستغرقه هذه الطريقة طويل، كما أن عدد التحقيقات هو أقل نسبيا.
- إن استقلالية الأفراد في هذا النوع من الطرق شرط ضروري، لذلك لا تعتمد إذا كان هؤلاء الأفراد موضوع حركات مثل البورصة أو الموضة.

ب- **طريقة العينات الاختبارية :**

وهي كثيرة الاستعمال من قِبل معاهد التحري، ولقد أثبتت التجربة نجاعتها.

- طريقة الحصص أو التحري الاستدلالي : méthode des quotas ou sondage raisonné

للمحقق أو المتحري الحرية الكاملة في اختيار عينته ، بشرط أن يحترم بعض المكونات للعينة، والمعينة مسبقا مثل العمر، الجنس...الخ. وتعتبر هذه الطريقة سهلة التطبيق، غير أنها تستلزم على المتغيرات المتعلقة بالفرد غير مستقلة فيما بينها فإذا كنا نعرف عدد من المتغيرات لفئة ما، وشكلنا عينة بالموازاة(انطلاقا من هذه المتغيرات)، فإن النتائج المتعلقة بالخصوصيات المجهولة من طرف العينة، ستكون مشابهة حتما للنتائج المحصل عليها من جراء عملية استجواب أغلبية الفئة. إذن فإننا بصدد البحث على عينة مصغرة، ودقيقة لهذه الفئة.

من الناحية الإحصائية، فإن هذه الطريقة هي محل انتقادات واسعة :

- إن الإحصاءات الذي يعتمد عليها في إنجاز هذه الطريقة، لا بد من أن تكون دقيقة وحديثة، هذا وأن العينة لا تكون ذات دلالة.

- إن المحقق حر في اختيار الأفراد، بمجرد أن يتم احترام الحصص، فلو وقف على باب المسارح théâtres لتحصل على حصص، وبالمقابل يسمح بدخول ميولات معتبرة تفرض عليه ضرورة التفكير فيها. غير أن مراقبة المحقق تبقى صعبة بمقابل التحريات الاتفاقية المهيأة انطلاقا من الملفات والقوائم، الخاصة بالأفراد الذين يتم الاتصال بهم.([6])

لذلك فإن تقنية الاحتمالات، في مقابل مدلولية النتائج لا تطبق في هذا النوع من العينات.

* الإيجابيات :

- إنها تبقى طريقة سهلة تمكن، المحقق من إجراء عدد كبير من الاتصالات في اليوم، وهي قليلة التكلفة وسريعة.
- مراسلة في القمة مقرونة بدراسات ميدانية مبنية على عينات صغيرة.

* السلبيات :

وبغية تحقيق درجة سلبيات اختيار الأفراد، وضعت طريقة خطوط السير méthode des itinéraires. مفادها تمهيد الطريق للمحقق وتوضح له نقط التوقف مثلا: إذا قمنا بزيارة عمارة من بين ثلاث عمارات، أو في كل عمارة طابق مختلف، الأول ثم الثاني ثم...فتصبح هذه الطريقة مجهدة وصعبة التنفيذ على الرغم من نجاعتها.

5 – الاستجواب :

أ- **هيكلة الاستجواب :** من البديهي أن الاستجواب الجيد، هو الاستجواب القصير. وهذا بناء على مايلي :

– أن الحاجة إلى المعلومات غير محددة، في حين أن طول استمارة الاستجواب محدد، مما يستجوب الإحاطة الجيدة بالإشكالية.

- كلما كان الاستجواب قصيرا، فاحتمال رفض الأفراد للخضوع إلى الاستجواب يبقى ضئيلا...الخ.

([6]) Degon Renaud, « les études marketing » p.30,31- ed. organisation, 1990

ترتيب الأسئلة أمر مهم جدا، ومن أنواعها :

- السؤال المفتوح : وهو طرح السؤال مع إعطاء الحرية المطلقة للمجيب في التعبير عن آراءه.
- السؤال المغلق : وهو طرح السؤال مع الإجابة بنعم، أو لا ، أو لا أعرف.
- السؤال المتعدد الإجابات : أي طرح السؤال مع إعطاء الإجابة، ولا يبقى على المجيب سوى الترتيب.
- السؤال الفخ : إعادة طرح السؤال بمصطلحات أخرى وبأساليب جديدة.

ومن المستحسن استعمال هذه الأنواع من الأسئلة، في نفس الاستمارة حتى نتحصل على أجوبة كاملة وشاملة.

ب- تحضير الاستمارة : هناك بعض المبادئ أو الشروط الواجب احترامها عند تحضير الاستمارة :

- أن يكون السؤال بسيطا، قصيرا خال من المصطلحات العلمية والتقنية.
- أن يكون السؤال مباشرا متعلقا بالموضوع نفسه.

6 – أنواع الاستجواب :

أ- الاستجواب المباشر(في مكان إقامة المستجوب) : à Domicile

وهو اتصال مباشر يتم وجها لوجه مع المعنيين بالأمر، وللقيام بهذا النوع من الاستجوابات، لا بد من محققين. وهذا ما يتطلب تكوين إضافي لهم (حول طريقة طرح الأسئلة وكيفية شرح الهدف من الدراسة...).

* الإيجابيات :

- إذا تم إجراء التحقيق على الوجه المطلوب، فإن إمكانية المحافظة على دقة العينة تكون كبيرة، كما أن درجة صحة المعلومة تتراوح ما بين 95% و99%.
- إن المحقق الكفء، بإمكانه الحصول على الأجوبة كاملة.
- إجراء التحقيق داخل منزل المستجوب، تتيح للمحقق طرح كل الأسئلة كما تمكنه من مراقبة الأجوبة وتصحيحها في الحين.

* السلبيات :

- احتمالات عدم تلاقي المحقق مع من يرغب في استجوابهم ممكنة.
- لا بد على الأسئلة المطروحة، أن تكون محدودة العدد، حتى لا يتعب المستجوَب. لذلك فإن مدة هذا الاستجواب ضيق، ومحصور ما بين 20 دقيقة و30 دقيقة.
- تكلفة هذا النوع من الاستجواب متوقفة، على عدد الاستجوابات التي يجريها المحقق.

ب- الاستجواب في الشارع : **Dans la rue**

* الإيجابيات :

- من خلال هذا الطريق يمكن أن تحقق أعداد كبيرة من الاستجوابات، وبتكلفة أقل، وفي فترة قصيرة بوجود عدد معتبر من المحققين.
- إن عشرة محققين يقوم بـــ 10 تحقيقات / اليوم، في مكان إقامة المستجوَبين، تتطلب 20 يوما حتى تمس 2000 فرد. في حين أنها إذا تمت في الشارع، فإنها تستغرق 3 أيام.
- إمكانية إقناع المجيب بفائدة الدراسة، ومن تم القيام بدراسات معمقة.
- إمكانية التصحيح الفوري للأخطاء.

* السلبيات :

- إن هذه الطريقة قد تؤدي إلى انحرافات، كون أن الأفراد المستجوبين، قد تكون لهم نفس الخصوصيات، أو أنها قد لا تمس كل أفراد المجتمع. ذلك لأنه من الأفراد من لا يخرج للشارع، إلا على متن سيارة. ومنهم من لا يخرج إليه إلا نادرا، إما أنه مريض أو أنه عاجز حركيا. وهذا ما يجعل العينة لا تمثل كل أفراد المجتمع.
- من الصعب إيقاف الفرد في الشارع، لأجل استجوابه خاصة إن كان وقته ضيقا.
- الأسئلة هنا تكون قصيرة ومحدودة، والسرعة في تدوين الأجوبة مطلوبة، حتى لا نتسبب في نفور المستجوب.
- إن الطريقة تستلزم وقتا كبيرا، وهي مطالبة باحترام وقت المجيب.

جـ- الاستجواب عن طريق الهاتف : Par Téléphone

إن اعتماد هذا الأسلوب يتطلب تأهيل المحققين والمحققات من حيث، مؤهلات الصوت الذي يشترط عليه أن يكون حسنا ومقبولا يدل على جدية المحقق.

* المزايا :

- إن الانطلاق من دليل الهاتف يجعل عملية الاتصال بالعينة أمرا سهلا.
- التكلفة قد تكون بسيطة، إذا كان مكان العينة غير بعيد.
- إنها تجنّب المستجوب تكاليف التنقل للاتصال بالأفراد.

* العيوب :

- على المحقق أن يتأكد من أنّ من يرفع السماعة، هو نفسه الذي يرغب في استجوابه ذلك كون أن المعني قد يكون غائبا.
- عدد الأسئلة المطروحة لا بد أن تكون ضئيلة كما أن تدوين الإجابة، لا بد أن يكون سريعا حتى لا ندفع المستجوَب إلى وضع السماعة كما أن إمكانية الاستفادة من الأجوبة هنا تكون ضئيلة.
- إن الهاتف غير متاح عند كل أفراد المجتمع، ولهذا فإن أصحاب الهاتف لا يمكن اعتبارهم ممثلين لهذا المجتمع.

د- الاستجواب بالمراسلة : Par Correspondance

في هذا النوع من التحقيقات، فإن المحقق يكون بعيد عن المستجوَب. لذلك فهو يكتفي ببعث الاستمارة إلى الأفراد الذي يرغب في استجوابهم بمجرد أن يتحصل على عناوينهم، ويشترط هنا أن تكون الاستمارة مطبوعة بشكل جيد. وللحصول على عدد معين من الأجوبة، نبعث بضعف العدد من الاستمارات المرفقة بالطابع البريدي.

* المزايا:

- إنها تسمح بالاتصال بعينة كبيرة من المجتمع.
- إمكانية طرح عدد كبير من الأسئلة.
- إعطاء الفرصة في التفكير، والحرية المطلقة في الإجابة.

* العيوب :

- إن الاستمارة قد لا تعود، إذا عادت فإنها قد لا تكون مملوءة. ذلك يتوقف على أهمية الموضوع، وغالبا ما يحفز المستجوَب بهدية إذا ما ملئ الاستمارة، وبذلك يشترط أن تكون قيمة الهدية صغيرة حتى لا تأثر على المستجوَب فيعطينا أجوبة عشوائية بغية الحصول على الهدية.
- إن اعتماد هذه الطريقة ليست بالضرورة أفضل الطرق، وذلك بسبب نسب الأمية السائدة في مجتمعنا هذا وإن اعتماد التحقيق بواسطة هذه الطريقة، قد يجعل التحقيق لا ينتهي ذلك كون أن الأجوبة قد لا تصلنا بعد عدة أشهر من تاريخ من إرسال الاستمارة.

وإلى جانب هذه الطرق، نجد الاستجواب عن طريق الانترنيت. وبمجرد أن يتفرغ المحقق من استجوابه، يدخل في عملية الفرز البسيط والمتقاطع، وتحليل السؤال المفتوح بمساعدة الأخصائيين حتى يتمكن من التحليل وكتابة التقرير النهائي، بإبراز أهم المحاور.

7 – حجم العينة :

إن حجم العينة لا يمكن أن يعرف إلا بعد جمع الأجوبة،كما يمكننا أن نجد أنفسنا أمام عينات صغيرة كفيلة بأن تمدنا بالأجوبة اللازمة، غير أنه يلاحظ في مجموعة الدول النامية، أن جمع المعلومات من أجل تحليلها، بما يمكننا من فهم الظاهرة يعتبر أمرا صعبا هذا دون الخوض في إمكانية اختبار نجاعة الفرضيات التي قد تعتبر أمرا مستحيلا. هذا وأن خصوصيات المجتمع الجزائري، قد تحول فيما بيننا وبين إجراء مختلف الاستجوابات. وذلك راجع إلى أن المجتمع غير مهيأ لهذه الأنواع من الاستقصاءات، التي لم تدخل بعد في ثقافته. عموما فإن من البديهي أن المناورة هنا مطلوبة، ويتم ذلك بطرح أسئلة غير مباشرة للحصول على ما نريد من أجوبة.

ومن هنا سوف نركز في استجوابنا على العائلات، حتى يكون موضوعنا أكثر مصداقية. يعكس صورة البطالة، ومدى تأثيرها المباشر في الفقر. ويعرف الديوان الوطني للإحصاءات العائلة "على أنها مجموعة أفراد يجمعهم مسكن واحد، ويتصدرهم فرد واحد يتحكم بزمام الأمور"

8 – التـحليـــــــــل :

حتى ندخل بشكل مباشر في صلب الموضوع، فإنه يتوجب علينا أن نمهد بالدراسة أو بالدراسات التي قام بها البنك العالمي حول ظاهرة الفقر في الجزائر. مما يمكننا من الإلمام بأهم النقاط التي لها علاقة مباشرة بالبطالة والفقر، فلقد استطاعت هذه الدراسة أن تثبت أن متوسط عدد الأفراد المتكفل بهم يختلف ما بين العائلات الفقيرة والغنية.

فالعائلات الفقيرة بحوزتها 6 أفراد، في حين أن العائلات المتوسطة بحوزتها 4 أفراد. فحجم الأسرة هنا يلعب دورا أساسيا في تحديد ملامح الفقر، فكلما كبر حجم العائلة، زادت الأعباء، وأمام ازدياد متطلبات وحاجيات الأسرة أصبحت القدرة على تحقيقها شبه منعدمة، خاصة أما تدهور الوضعية المالية خاصة وأن نسبة 60% من الفقراء يعيشون داخل عائلات غالبا من يتكفل بها رب أسرة أمي.

بشكل موضوعي، فإن التحاليل أظهرت أن هناك علاقة إرتباطية وطيدة ما بين البطالة والفقر، حيث أن ازدياد البطالة، يعني عدم قدرة الفرد على توفير المال، أو الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم فتظهر ملامح البؤس والعجز، عن توفير المتطلبات الأساسية عند الفئات المحرومة القاطنة بالمناطق الريفية، أكثر منه عند تلك الفئات المقيمة بالمناطق الحضرية. فتبلغ النسب ([8]) 44% في المناطق الحضرية و35% في المناطق الريفية. مقابل 29% و24% عند غير الفقراء في 1995 و1988. 28 % مقابل 14%، هذا التحليل الذي سنقوم بالتوسع فيه، موازاة مع نتائج إحدى الدراسات المتعمدة في ولاية تلمسان. والتي مست 500 عائلة، حسب ما سمحت به الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة، لذلك فإن أهم نقطة ننطلق منها، هو معامل الثروة(البلديات الفقيرة).([9])الذي قورن بمعامل الثروات، حيث أن فقر البلديات كان سيكون عاما، بمقدار الثلثين. فنجد أن نسبته 63% من هذه البلديات تنفق على الأقل من 500 دج للساكن/السنة. ومن بين هذه البلديات من لا تحصل أكثر من 200 دج

([8]) Carte de la pauvreté en algérie. P.14.
([9]) Carte de la pauvreté en algérie. P. 63, 64.

للساكن / السنة، فتبلغ النسبة 46.2%. في حين أن ما نسبته 72% من هذه البلديات تبقى تحصل أقل من 300 دج للساكن في السنة .(أنظر الجدول).

الجدول رقم 1 – يشير إلى توزيع البلديات حسب معامل الثروة.

مستويات معامل الثروة بـــ دج	عدد البلديات الفقيرة	%
أقل من 100	153	15.8
100 إلى 199	294	30.4
200 إلى 299	233	24.1
300 إلى 399	152	15.7
400 إلى 500	135	14.0
	967	100

- PNUD 2001.P.63

Figure 1:1

_Carte de la pauvreté de la région Nord Ouest

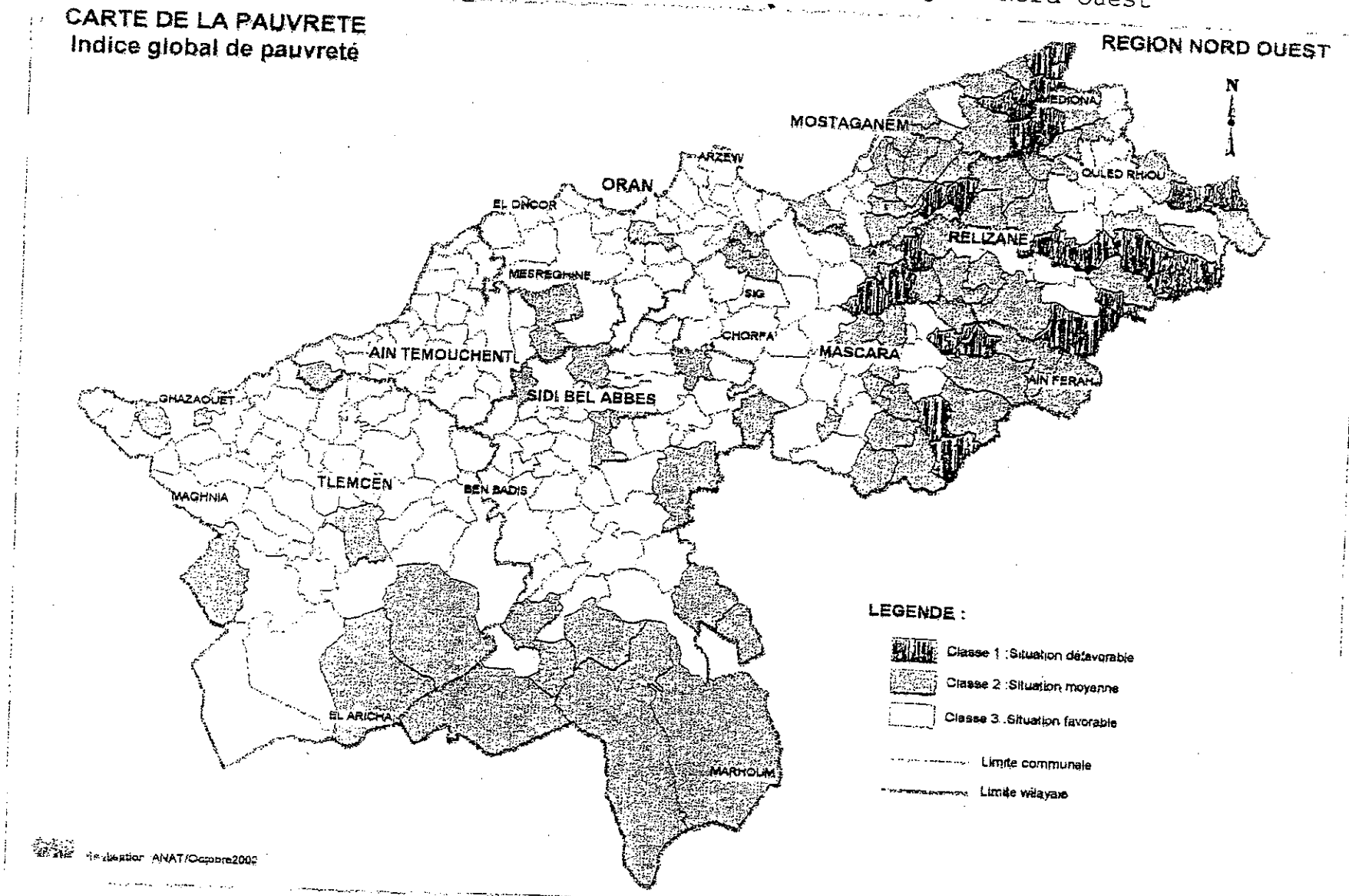

Source : A.N.A.T 2000

الشكل البياني رقم 2 يشير إلى معامل الثروة للبلديات الفقيرة

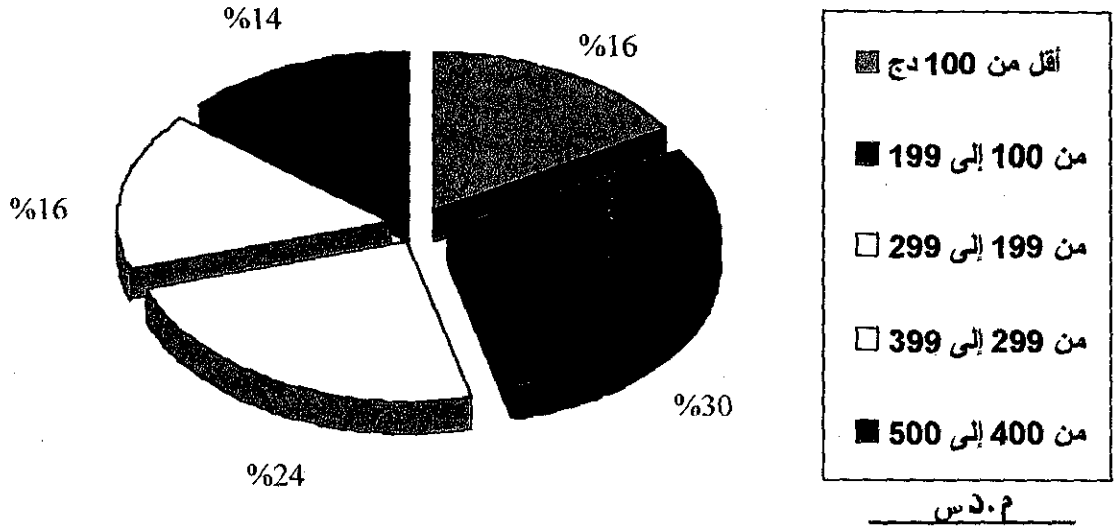

م.د.س

التفسير : باستثناء ولايتين من الجنوب الجزائري إليزي وتندوف، فإن كل الولايات تبقى في مستويات متوسطة أو منخفضة الدخل. ما بين 46 ولاية، نجد أن 50% من بلديات، 33 ولاية لها معامل ثروة أدنى من 500 دج. وتسعة من بينها(تسمسيلت، الأغواط، أدرار، مسيلة، أم البواقي، جلفة، عين الدفلة، الشلف وسيدي بلعباس). فأكثر من 80% من بلدياتها، تجد نفسها في نفس الوضعية.

ويشير الجدول رقم 3 إلى معامل الثروة للبلديات الفقيرة

المتواجدة بالشمال الغربي.

الولاية	السكان في 1998	البلديات الفقيرة (1)	مجموع البلديات (2)	1/2
تلمسان	293946	33	53	62
عين تيموشنت	123933	16	28	57
سيدي بلعباس	268801	46	52	88.5
معسكر	343760	36	47	76.6
مستغانم	294992	21	32	66.0
الشلف	583693	29	35	83.0
غيليزان	330408	26	38	68

م.د.س

يشير الجدول رقم 4 إلى معامل الثروة لولاية تلمسان [10]

الولاية	البلدية	مجموع السكان 1998	معامل الثروة	الأقسام
تلمسان	بن مستار	15672	310	3
	عين تالوت	9106	324	3
	الفحول	6778	220	2
	صبرة	24622	454	3
	السواني	8227	382	3
	جبالة	9168	227	2
	القور	7754	270	2
	الواد الأخضر	4034	140	2
	عين فزة	9598	332	3
	أولاد ميمون	24350	410	3
	عمير	11725	304	3
	عين يوسف	11866	447	3
	بني سنوس	10888	412	3
	فلاوسن	7619	410	3
	العزايل	6727	120	2
	سبعة شيوخ	4259	494	3
	بن سكران	13288	393	3
	عين نحلة	6432	282	2
	عين فتاح	7005	212	2
	العريشة	2886	301	3
	سيدي العبدبي	16500	289	2
	بني وارسوس	11018	176	2
	سيدي مجاهد	6431	353	3
	بني بوسعيد	11894	261	3
	سيدي الجيلالي	5228	449	3
	البويهي	7617	480	3
	تيانت	4686	143	2
	أولاد رياح	3973	426	3
	بوحلو	5675	239	2
	سوق الخميس	6518	186	2
	عين غرابة	4842	333	3
	بني صميل	4048	142	2
	عين الكبيرة	3512	118	2

PNUD. P. 88

قسم 1 – جد فقيرة.

قسم 2 – فقيرة

([10]) PNUD, page 88.

من عمق هذه التحليلات والإحصائيات، نستنتج أن ولاية تلمسان. لا تعاني من الفقر مقارنة مع باقي ولايات الجزائر. سواء يتعلق الأمر بمؤشر معامل الثروة، أو بمؤشرات التعليم، الصحة والسكن...، هذا ما سنتطرق إليه من خلال الدراسة المعتمدة في ولاية تلمسان. والتي مسحت جميع البلديات المتواجدة داخل حدود هذه الولاية.

وعليه فحسب آخر تقييم إداري، والعائد إلى سنة 1984. نقول أن ولاية تلمسان تتكون من 53 بلدية، ومن أجل بحث مختلف العائلات الجزائرية المقيمة بهذه البلديات، اعتمد أسلوب أو المنهج الاستقرائي، في حين أن عملية جمع المعلومات تحققت بفضل مساعدة 40 مشارك ومشاركة، من المحققين والمحققات. الذين يتوفر فيهم شروط المعرفة الحقة بمجال الإحصاء. أما فيما يتعلق بقراءة المعلومات، فلقد تمت بفضل برنامج أو" لوجسيال موداليز" logiciel modalise version 4.1 .

إذن دورنا هنا يتمثل بشكل واضح، في إبراز صورة الارتباط الموجودة بين البطالة والفقر. وكيف أن البطالة هي السبب المباشر للفقر، على ضوء النتائج المتحصل عليها، ومن جملة ما سنركز عليه ما يلي :

أ – <u>مؤشرات العلاقات الاجتماعية :</u>

لقد ركزت الدراسة، في هذا المجال على عدة محاور منها طبيعة السكن وعلاقته بالفقر، إلى جانب الدخل، التعليم، الصحة وكلها محاور لها علاقة وطيدة بالفقر. بحيث أن الغوص في تحليلها، يمكننا من استنتاج آثارها وتأثيراتها المتمثلة في الفقر، الذي يتشكل سواء من حيث الحرمان والإقصاء، كما سبق وأن ذكرنا في الفصول السابقة. ومن جملة ما ركزت عليه الدراسة، آراء أرباب العائلات(س، 8 ، 9 ، 10)، كذلك صورة العلاقة التي تجمع مختلف الأسر والعائلات والجيران. مع توضيح التضامن السائد فيما بينهم، لمواجهة نوائب الدهر. ومختلف الصعوبات والعوائق اليومية...الخ.

Figure I:2

CARTE DE LA PAUVRETE- REGION NORD OUEST-

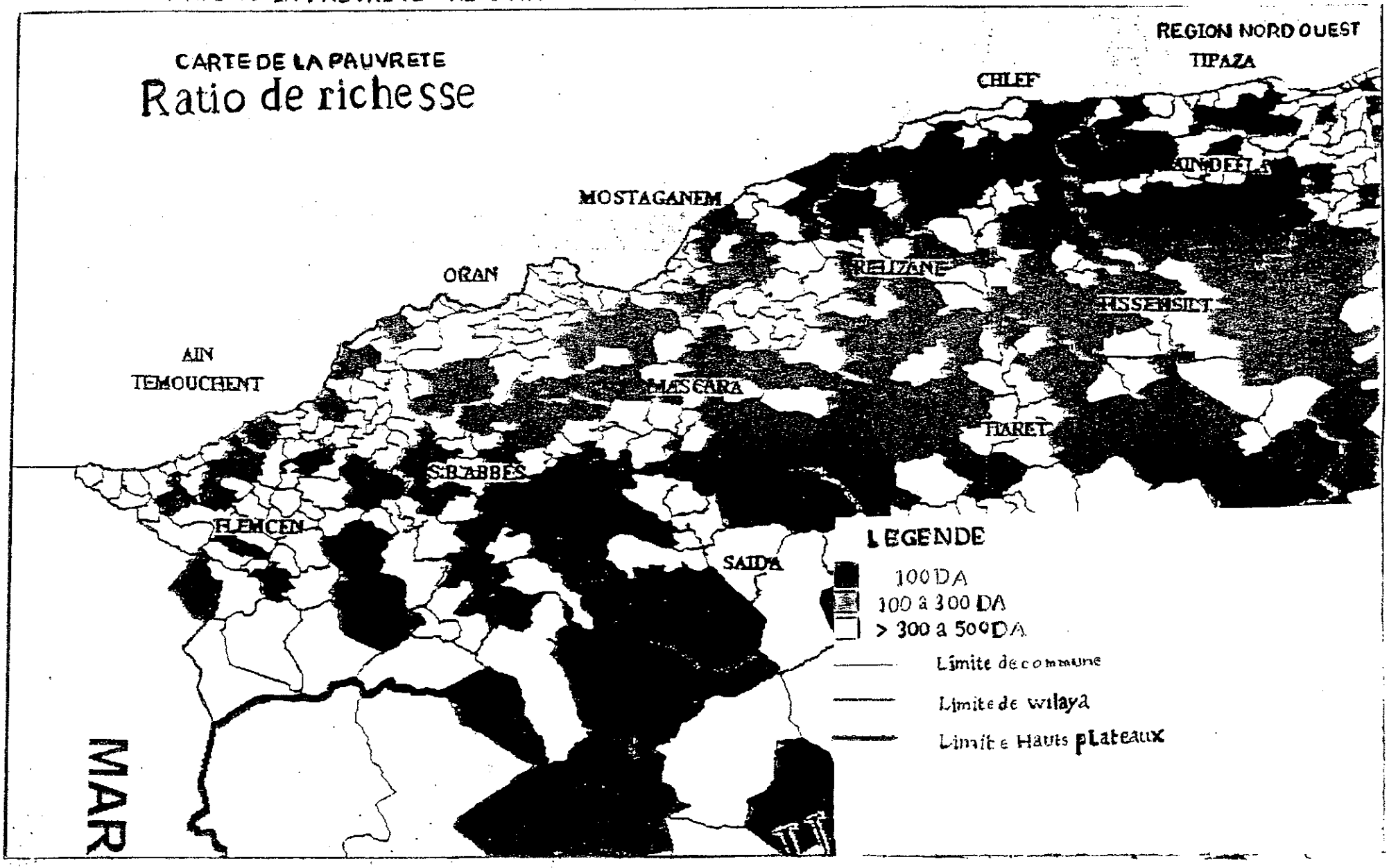

Source : P N U D ..2001

إذن إن ما يشد انتباهنا، هو ما استنتجناه في الأول. عندما أشارت دراسات البنك العالميB.M وANAT، التي أظهرت أن وضعية ولاية تلمسان من حيث المؤشر العام للفقر، هي نوعا ما حسنة بحيث أنها على مستويين أو قسمين. مستوى أول من العائلات، التي تجد نفسها في وضعية معتدلة. وثاني من العائلات التي تعرف وضعية حسنة. في حين أن المستوى الثالث، الذي لم تذكره التحاليل، هو مستوى العائلات المحرومة، والتي تعرف وضعية متدهورة. وهذا المستوى حسب نفس التحاليل، غير موجود بولاية تلمسان(أنظر الخريطة).

فالشكل البياني يبين لنا خريطة الفقر، في منطقة الشمال الغربي للجزائر. بما في ذلك كل من ولاية تلمسان، وهران، سيدي بلعباس، عين تموشنت، معسكر، مستغانم، غيليزان، الشلف. وهي بدورها تبين أن ولاية تلمسان غير فقيرة، حسب المؤشر العام للفقر. وحسب معامل الثروة لهذه الولاية، الذي يبرز الوضعية المالية لمختلف بلديات الولاية. والبالغ مجموعها 33 بلدية من أصل 53 بلدية، هذا المعامل الذي يشير أن الأقلية القليلة من هذه البلديات، من هي فقيرة. أما الأغلبية فتعرف وضعية حسنة.

إلا أن تصريحات كبار مسؤولي ولاية تلمسان، خاصة والي ولاية تلمسان([13]) هي عكس ذلك. بحيث أنه يؤكد أن من مجموع 53 بلدية، فإن 47 بلدية تعرف وضعية مالية حرجة. ورغم محاولات مسح ديونها، إلا أنها تبقى في ضائقة مالية. في نفس الوقت الذي تصل فيه مستوى البطالة، إلى أعلى من 30%. الأمر الذي يبشر بتفاقم الوضع أكثر، فأكثر. خاصة عند العائلات المحرومة، ذات الدخل الضعيف.

الجدول رقم 5. يشير على وضعية العائلات حسب سلم الفقر.

الرقم	الوضعية/الصيغة	العدد	العدد المتراكم	%	% متراكمة
1	جد فقيرة	36	36	7.2	7.2
2	فقيرة	134	170	26.8	34
3	وضعية معتدلة	299	469	59.8	93.8
4	ثرية	28	497	5.6	99.4
5	جد ثرية	3	500	0.6	100

المصدر: مذكرة ماجستير،سمير مليكي ص 197 ،سنة 2002

([13]) جريدة الرأي، الصادرة بتاريخ 2002/02/14.

سلم الفقر المؤسس من 5 نماذج، فإننا نستنتج نسبة أعلى مقدرة بـــ 34%. في حين

يتبين لنا من الجدول أن التحليل الإحصائي يقوم من أنّ ما نسبته 10.12% من الأفراد، يتحصلون على مداخيل غير تلك الأحد عشر المذكورة أو المدونة في الجدول، وهذا ما يدل على أهمية القطاع غير الرسمي المتواجد في بلادنا، وقبل أن ندخل في تحليل كيف أن معظم العائلات، خاصة ذات المدخول الصغير أو الضئيل. تجد صعوبات في إكمال الشهر، وكيف أنه يصعب عليها تخصيص جزء من مداخيلها في اقتناء السلع الغذائية الضرورية. مما يجعل نقص الدخل يضفي عليها صفة الفقراء. ويجعلهم فقراء، هذا عند أصحاب العائد الضئيل. أما عند العائلات المحرومة عديمة الدخل، التي تجد نفسها تحت تسيير رب أسرة بطال. فهنا الحالة تكون جد متفاقمة، ونحن نعلم أن مساهمة رب الأسرة في الدخل تقدر بنسبة 63.4 %. فإن كان هذا الأخير بطال، فهذا يعني أن العائلة كلها تعاني الفاقة.

من هنا نقول أن تصريحات جل العائلات المستجوبة، والبالغ نسبتها 70%. ترى بأن العوامل التي من شأنها الإسهام، في تحسين الوضعية المعيشية وتحسين القدرات الشرائية. تمر حتما وأساسا بتحسين المداخيل، فحين يتحسن الكسب تتحسن الوضعية. كما جاء في تصريحاتهم أن ضرورة إيجاد وظيفة تابثة، ضرورة قصوى لإثراء الدخل. وهذا راجع إلى كون أن مداخيل العائلات، لم تعد قادرة على تغطية مختلف النفقات.

بشكل عام فإننا نتبين من الشكل البياني، أن العائلات الفقيرة تبرز من خلال الأفراد الذين يتقاضون مداخيل شهرية و مداخيل يومية. وهذا ما يترجم بانخفاض نسب القدرات الشرائية، عند العائلات الجزائرية. كما يبرز لنا سبب انحصار النفقات على عدد محدود من الأغذية، حسب مقياس التغذية العالمية FAO. وبالتالي فإن أول ما يمكن ملاحظته، واستنتاجه يتعلق بنقطة الاستهلاك. استهلاك الحبوب، استهلاك الخضر، الفواكه وأخيرا استهلاك اللحوم، الدواجن، الأسماك.

*** فيما يتعلق باستهلاك الحبوب :**

تدل النتائج على أن أكثر من 30% من العائلات المستجوبة، تخصص ما يتراوح ما بين 20% و30% من دخلها. مما يمكنها من اقتناء الحبوب، وبجمع الإحصائيات

نستنتج أن أكثر من 1/2 العائلات تخصص، ما يتراوح ما بين 0 و30% من دخلها من أجل الحصول على العجائن والحبوب.

ومن جهة أخرى فإن 85.71% من العائلات الفقيرة، تخصص ما يتراوح ما بين0 و50% من دخلها لاقتناء الحبوب produits céréaliers. بل وأن حتى العائلات غير فقيرة والبالغ نسبتها 35.43% ، تخصص ما بين 20 و30% من دخلها لاقتناء هذا النوع من المنتوجات.(أنظر الجدول رقم 7).

الجدول رقم 7. يشير إلى المبلغ أو الدخل المخصص لاقتناء الحبوب

المجال	العدد	العدد المتراكم	%	%المتراكمة
0< س <=10	6	6	1.2	1.2
10 < س <=20	88	94	17.6	18.8
20 < س <=30	158	252	31.6	50.4
30 < س <=40	136	388	27.2	77.6
40 < س <=50	73	461	14.6	92.2
50 < س <=60	25	486	5.0	97.2
60 < س <=70	9	495	1.8	99
70 < س <=80	5	500	1	100

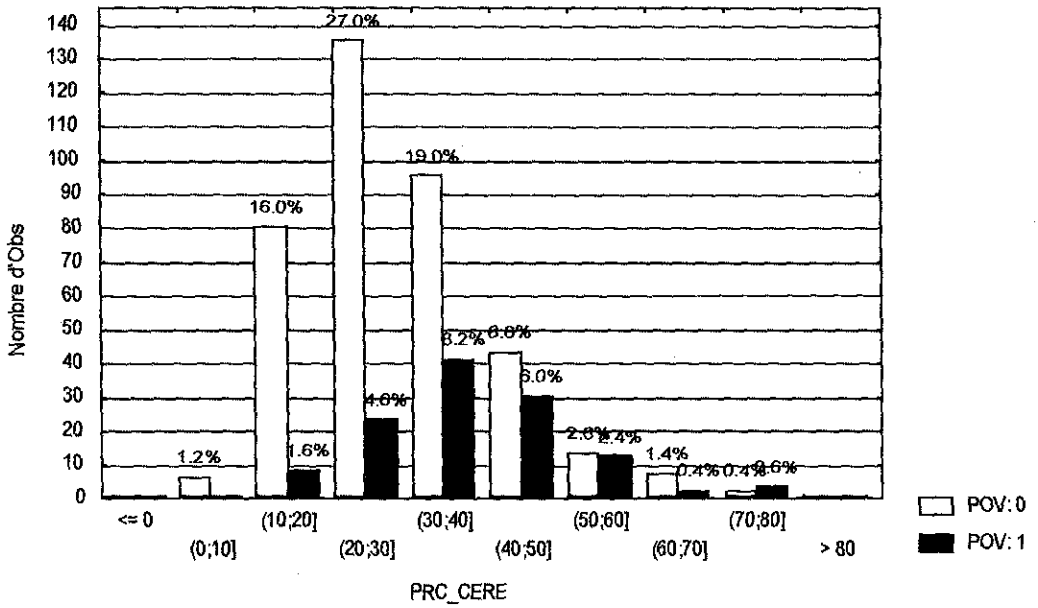

مصدر: ذكر سابقا.

*** فيما يتعلق بالخضر والفواكه :**

تظهر النتائج أنه إذا كانت نسبة العائلات، التي تخصص ما بين 20 و30% من دخلها لاقتناء الخضروات والفواكه مساوية لنسبة 37.2%. فغن ما نسبته 9.4% من هذه العائلات فقيرة، وهم يمثلون في أغلبيتهم 39.50% من العائلات الفقيرة.

يشير الجدول رقم 8 إلى الدخل المخصص لاقتناء الخضر والفواكه

Pourcentage de budget consacré aux fruits e légumes

Budget des produits alimentaires

المجال	العدد	العدد المتراكم	%	%المتراكمة
0< س <=10	15	15	3	3
10 < س <=20	87	102	17.4	20.4
20 < س <=30	186	288	37.2	57.6
30 < س <=40	144	432	28.8	86.4
40 < س <=50	51	483	10.2	96.6
50 < س <=60	16	499	3.2	99.8
60 < س <=70	1	500	0.2	100

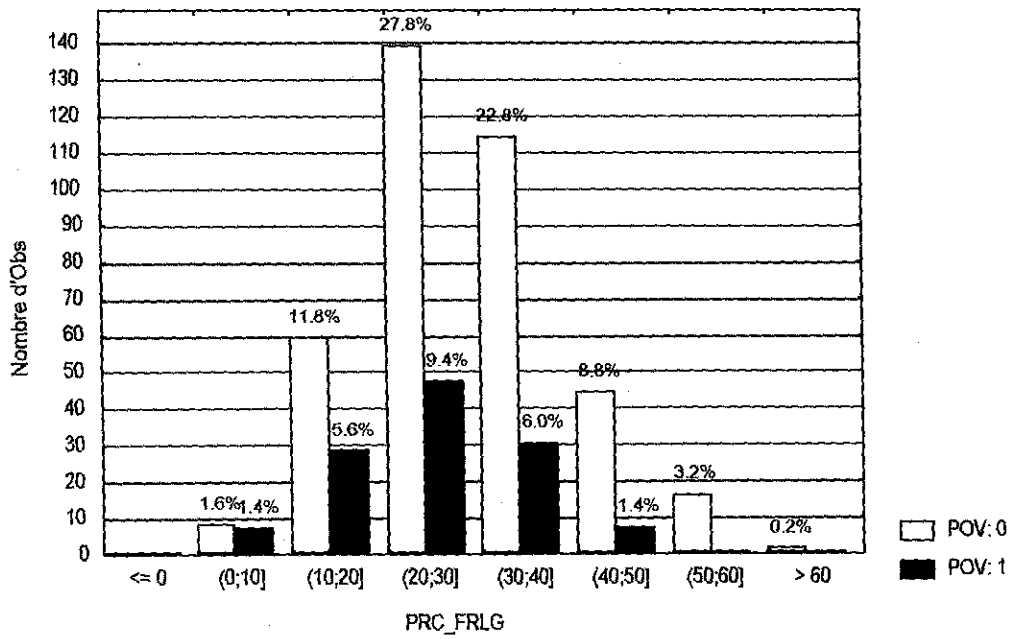

المصدر: مذكرة ماجستير ،سمير مليكي ص 205 ،سنة 2002

*** فيما يتعلق باللحوم ، الدواجن /الأسماك :**

نتبين من التحليلات والمعطيات، أن نسبة العائلات القادرة على تخصيص حصص من دخلها لاقتناء اللحوم تعتبر نسبة ضئيلة، نظرا للقدرة الشرائية المتدنية بسبب المداخيل الضعيفة من جهة، وبسبب غلاء المعيشة وارتفاع أسعار هذه المواد من جهة أخرى. فنجد بذلك أن نسبة العائلات غير القادرة على اقتناء هذه المواد، تساوي 3.6% وهي تخصص ما بين 40 و50% من دخلها لهذا النوع من الاستهلاكات. وفي الزاوية المعاكسة، نجد أن أكثر من 60% من العائلات تخصص أدنى من 20 % من دخلها لهذا النوع من الاستهلاكات.

الجدول رقم 09 يشير إلى الدخل المخصص لاقتناء اللحوم، الدواجن والأسماك.

المجال	العدد	العدد المتراكم	%	%المتراكمة
0< س <=10	73	73	14.6	14.6
10 < س <=20	230	303	46	60.6
20 < س <=30	138	441	27.6	88.2
30 < س <=40	40	481	8	96.2
40 < س <=50	18	499	3.6	99.8
50 < س <=60	0	499	0	99.8
60 < س <=70	0	499	0	99.8
70 < س <=80	1	500	0.2	100

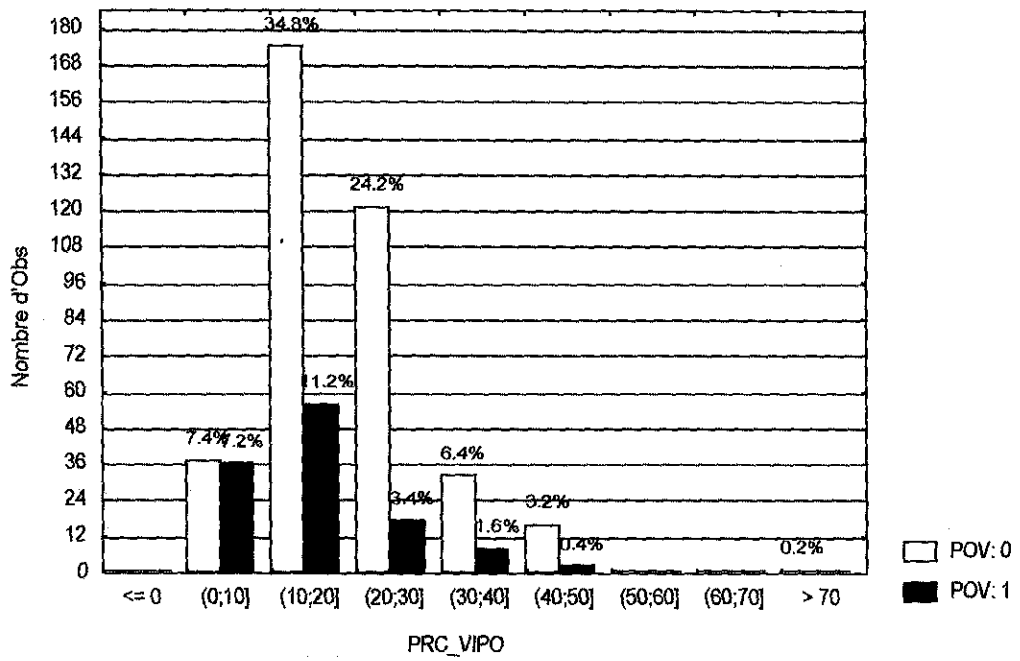

من خلال هذه البيانات نتبين أن العائلات الفقيرة، أحادية الدخل إن أمكن التعبيروالتي تعتمد بشكل كبير على دخل رب الأسرة، هي أكثر معاناة من باقي الأسر والعائلات. وعليه أمام تدني الوضعية وازدراد الأوضاع، وتدهور القدرة الشرائية، وتراجع نمط الاستهلاك أصبح معظم أفراد الأسرة يساهمون في الدخل، وهي النتيجة المتوصل إليها من خلال الاستقراء أو التحقيق. وهذا ما يدل عليه لجدول التالي :

. الجدول رقم 10 يشير إلى مساهمة الأفراد في دخل الأسرة

الرقم	الصيغة	العدد	العدد المتراكم	%	%المتراكمة
1	الأب	317	317	63.4	63.4
2	الأم	51	368	10.2	73.6
3	الابن/ زوج البنت/زوجة الابن	36	404	7.2	80.8
4	زوج البنت/زوجة الابن	2	406	0.4	81.2
5	الأم/ الابن	8	414	1.6	82.8
6	الأب/ الأم	36	450	7.2	90
7	الأب/ الابن	43	493	8.6	98.6
8	الأم/ زوج البنت/زوجة الابن	2	495	0.4	99
9	الأب/ الأم/ الابن	5	500	1	100

المصدر: مذكرة ماجستير،سمير مليكي ص 197 ،سنة 2002

إلى جانب التحليل الأول نستنتج من هذا الجدول، أن شؤون الأسرة التي تتكفل بتسييرها ربة البيت تعاني من الفقر أكثر من تلك التي يقوم بتسييرها رب أسرة، والعلاقة تظهر بشكل واضح في الوسط الريفي.

بشكل عام نقول أنه بين معاناة العائلات و مساهمة أفرادها فإن ملامح الفقر تظهر بشكل واضح و كثيف عند الأسر التي يكون عدد أفرادها كبير و هم في كليتهم أو أغلبيتهم بطالين. وهذا ما استنتجناه في الأول، ونبرهن عنه في الجدول التالي :

الجدول رقم 11 يشير إلى عدد الأفراد في العائلة

رقم	الصيغة	العدد	العدد المتراكم	%	%المتراكمة
1	فرد واحد	3	3	0.6	0.6
2	فردين	20	23	4	4.6
3	ثلاثة أفراد	40	63	8	12.6
4	أربعة أفراد	91	164	18.2	30.8
5	خمسة أفراد	104	258	20.8	51.6
6	ستة أفراد	105	363	21	72.6
7	سبعة أفراد	62	425	12.4	85
8	ثمانية أفراد	41	466	8.2	93.2
9	تسعة أفراد	18	484	3.6	96.8
10	عشرة أفراد	9	493	1.8	98.6
11	إحدى عشرة فردا	6	499	1.2	99.8
12	إثنى عشرة فرد	1	500	0.2	100
13	ثلاثة عشرة فرد	1	500	0.2	100

المصدر: مذكرة ماجستير،سمير مليكي ص 191 ،سنة 2002

الشكل البياني رقم 12. يشير إلى الصعوبات التي تجدها أغلبية العائلات في الوسط الحضري والريفي

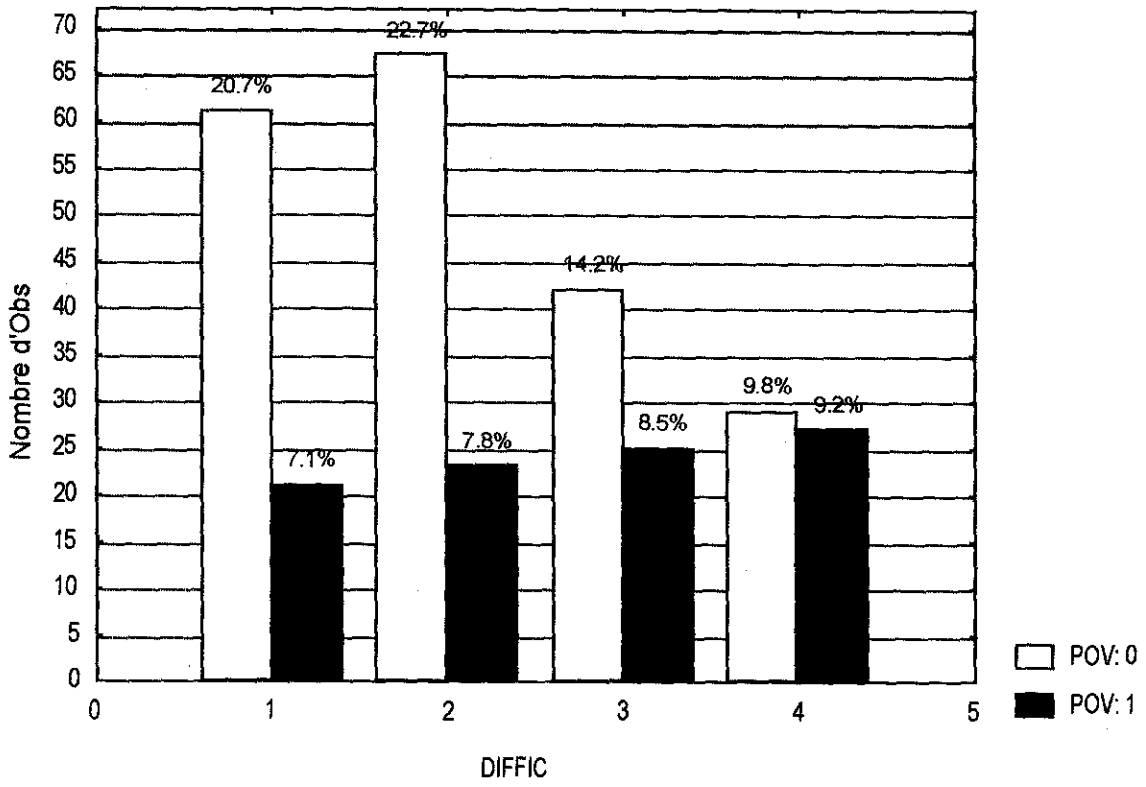

المصدر: مذكرة ماجستير،سمير مليكي ص 180 ،سنة 2002

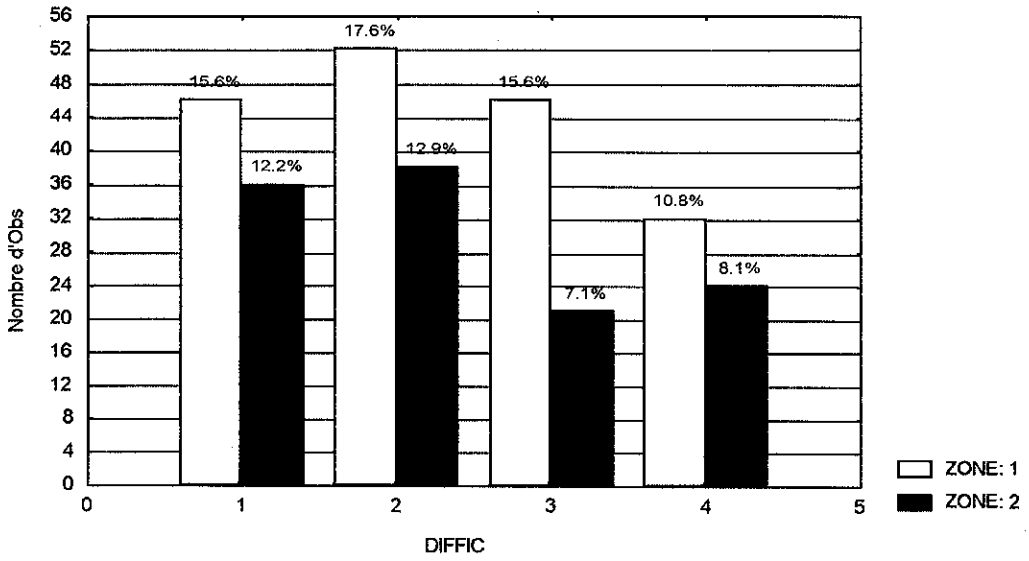

POVO : عائلات غير فقيرة

POV1 : عائلات فقيرة

ZONE 1 : منطقة حضرية

ZONE 2 : منطقة ريفية

المصدر: مذكرة ماجستير،سمير مليكي ،سنة 2002

بشكل عام نقول أنه مهما كانت الوضعية المالية للعائلات، فقيرة كانت أو غنية. فإن الأكبر يبقى أنها تخصص أدنى من 30% من دخلها لاقتناء اللحوم، الأسماك والدواجن.

فصورة الفقر إذن قد ترتبط بعدة عوامل، أهمها حجم الأسرة فغالبا ما نجد أن الأسرة الكبيرة فقيرة، حيث أن ازدياد عدد أفراد الأسرة، قد تحملها ما لا طاقة لها به سواء من حيث، توفير شروط الصحة أو وسائل أو إمكانيات التعليم...الخ.

وهذا بدوره يضفي على الأسرة طابع الفقر، هذا دون أن ننسى درجة تحصيل رب الأسرة وإمكانية أو قدرة المساهمة في دخل العائلة. وكلها عوامل ترتبط بعامل الفقر إلا أن أهم عامل يرتبط بشكل مباشر بالفقر هو البطالة. وتشير الإحصائيات والبيانات المحصل عليها، أن مساهمة رب الأسرة في الدخل، تصل على 63.4%، وإليك أن تتصور وضعية الأسرة، إن كان هذا الأخير بطالا. فهذا يعني فقدان الدخل وبالتالي معاناة الأسرة.

أما إن كان رب الأسرة موظفا، والعائلة تعتمد بشكل أساسي على دخله في كسب قوتها. كما هو الحال عند أغلبية العائلات الجزائرية، وفي حال ما إذا كان الدخل

ضعيف. كما قمنا بالإحاطة سابقا، فإن هذا يجعلها غير قادرة على تخصيص نسبة من دخلها لاقتناء ما يمكن اقتناءه من حاجيات غذائية.

كما أن البيانات والنتائج المحصل عليها، تمكننا من استنتاج هام. ألا وهو أن معظم العائلات الفقيرة التي تعتمد بشكل أساسي على دخلها الشهري، تجد صعوبات كبيرة في إنهاء الشهر. بحيث أن الأغلبية الساحقة لهذه العائلات(العائلات الفقيرة) والمقدرة نسبتها بـــ 74.37% لديها اكثر من 10 أيام صعوبة لإتمام الشهر.

الجدول رقم 13 يشير إلى الأيام التي تجد العائلات صعوبة في إكمالها.

الرقم	الصيغة	العدد	العدد المتراكم	%	% المتراكمة
1	أقل من 5 أيام / الشهر	12	82	16.4	16.4
2	من 5 إلى 10 أيام / الشهر	90	172	18	34.4
3	من 10 إلى 15 أيام/ الشهر	67	239	13.4	47.8
4	من 15 إلى ما فوق	56	295	11.2	99
5	لا تجد صعوبات	205	500	41	100

المصدر: ذكر سابقا

وهذه الصعوبات التي تجدها أغلبية العائلات الجزائرية، تبرز بشكل واضح في الأوساط الحضرية أكثر منه داخل الأوساط الريفية. أين تقدر النسبة بـــ 59.66%.

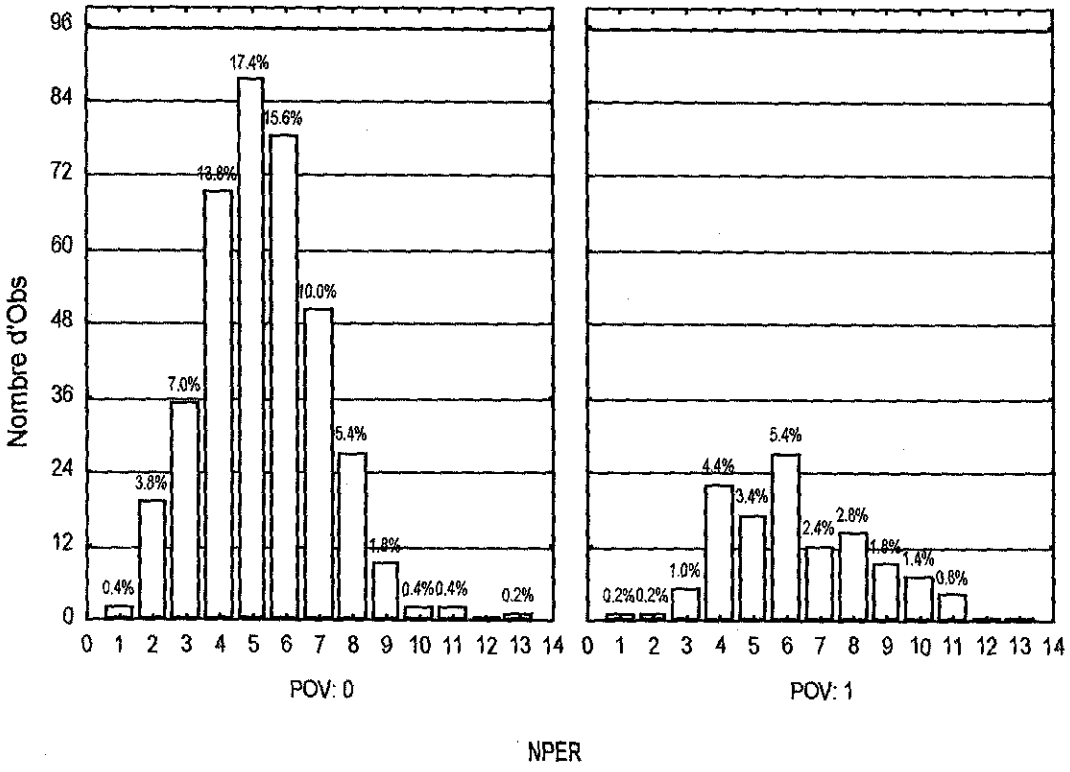

المصدر: ذكر سابقا

تظهر لنا هذه الجداول والأشكال البيانية، من أن 61.35% من العائلات الفقيرة، تتكون من 6 أفراد. قد تكون أغلبيتهم كما سبقت الإشارة بطالين، من أجل كل هذا وحتى تخفف هذه العائلات من حدة فقرها. فإنها تلجئ إلى ذويها، ولقد سبق أن أشرنا في القسم النظري، كيف أن علاقات التماسك الأسرية تساهم في تخفيف خناق الفقر. لهذا فإن هذه العينة المستجوبة تبين بأن ما نسبته 18% من العائلات لديها اتصالات منتظمة مع ذويها، وجيرانها، وأصدقائها. وإن 32.6% من هذه العائلات لها اتصالات مع أسرها وأقربائها.

أما العائلات الفقيرة، فنجد فقط أن 18.6% من لها اتصال مع عائلاتها، أو أسرتها. وأن 38.65% منها من لها علاقات حميمية مع أصدقائها.

جدول رقم 14 . يشير إلى علاقات العائلات مع أسرها وجيرانها وأصدقائها.

الرقم	الصيغة	العدد	العدد المتراكم	%	% المتراكمة
1	أقرباء	163	163	32.6	32.6
2	جيران	68	231	13.6	46.2
3	أصدقاء	85	316	17	63.2
4	أقرباء / جيران	41	357	8.2	71.4
5	أقرباء / أصدقاء	53	410	10.6	82
6	أقرباء / جيران / أصدقاء	60	500	18	100

المصدر: ذكر سابقا

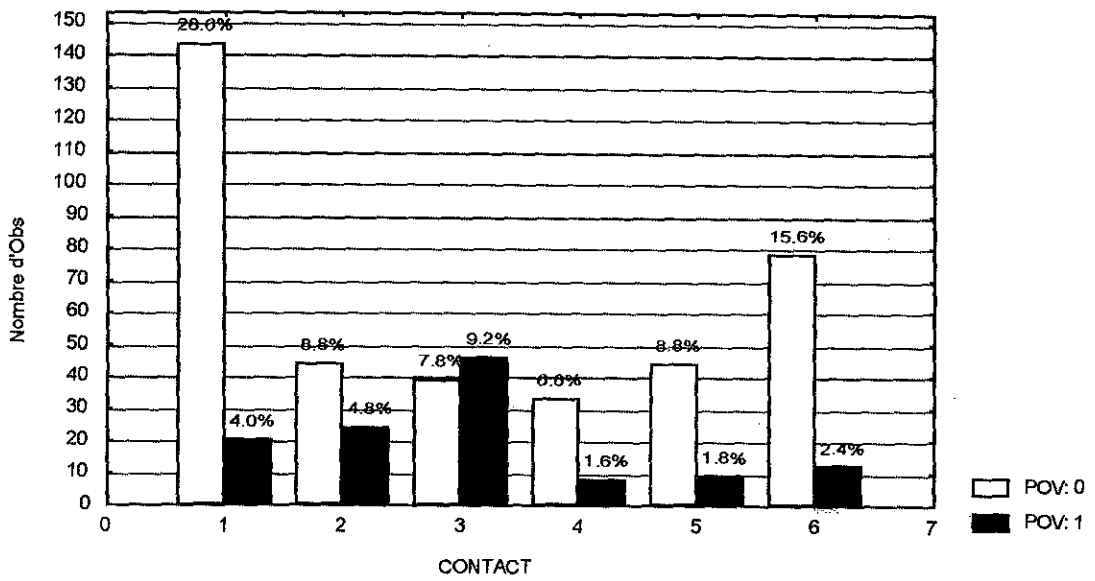

المصدر: ذكر سابقا

ومع أن المعطيات تشير إلى وجود صورة الاتصال مع العائلات والأقارب، إلا أن أغلبية العائلات تفضل اللجوء إلى الجيران والأصدقاء في حل مشاكلها. أكثر مما تلجئ إلى عائلاتها، وذويها مما يدل على أن هناك حلقة مفقودة في السلسلة الأسرية. والتي قد تفقد كثيرا من الحلقات، التي قد يترجع سببها إلى الأزمة الاقتصادية من جهة، وإلى كثرة النزاعات والشقاقات بين العائلات من جهة أخرى.

إذن فالنتيجة التي يمكن أن نستنتجها هي إن كانت هذه الوضعية العائلات التي تستفيد من مداخيل، وتجد صعوبات في إتمام شهرها. ولا تستطيع حتى اقتناء السلع الغذائية الأساسية والواسعة الاستهلاك، فكيف يكون الحال بالنسبة للعائلات والأفراد عديمي الدخل. خاصة داخل الأوساط المنعزلة مثل الأرياف، هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل والتحليل من خلال الدراسات المستقبلية القادمة.

* الخاتمة :

لقد كان لتعاقب الأحداث, وحالات اللااستقرار التي مرت بها الجزائر آثارها, بحيث أنها أدخلتها منطقة اضطرابات ساهمت في هشاشة البنية التحتية وفي إشاحة النقاب على نمط تسيير مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبتأزم الوضع أصبح النظام الاقتصادي قاصرا عير قادر على المقاومة, فكان عليه أن يقبل وصاية صندوق النقد الدولي FMI من خلال اعتماد برامج التعديل الهيكلي PAS الأمر الذي ساهم في ازدراء الوضع. فبقدر ما ساهم في زرع حبوب التفاؤل, ساهم في زرع حبوب الشقاء والمعاناة, فكانت الانطلاقة رفع الدعم عن القطاع العام مع غلق المؤسسات العمومية المفلسة التي يتم خوصصتها لاحقا. هذا إلى جانب تسريح العمالة التي ساهمت في الحصول على جيش من البطالين الشباب, وبتصاعد معدلات البطالة المكثفة وفقدان الدخل أو تراجع مستوياته أحيانا, تراجعت القدرة الشرائية وتغيرت أنماط الاستهلاك فوجدت حوالي 2 مليون عائلة نفسها تحت خط الفقر, وعلى حلبة تصارع فيها لأجل البقاء. هذا على حسب الإحصائيات الرسمية المعلن عليها على لسان وزير العمل والحماية الاجتماعية, ومع تفاحل ظاهرة سوء التغذية وانتشار التسول والسرقة والأحياء القصديرية وغلاء المعيشة، التي يطبعها الحرمان والتهميش والإقصاء وفشل معظم السياسات في إعادة إدماج البطالين في الحياة الاقتصادية, انزلقت الجزائر إلى مستويات اجتماعية واقتصادية خطيرة. تمثلت أساسا في انصهار الطبقة الوسيطة إلى مستوى الطبقة الدنيا مما أكد من صحة فرضية ينتظر من خلالها أن يصل مجموع العائلات الفقيرة إلى 3.5 مليون عائلة.

وبهذا أصبحت نسب الفقر المسجلة في الجزائر شبيهة بالنسب المسجلة في بعض الدول الإفريقية المصنفة في دائرة الدول الأكثر فقرا في العالم. وفي ظل ظروف حالات عدم الاستقرار بادرت الأغلبية في الدخول إلى عالم القطاع غير الرسمي, بغية التحصل على ما يعنيها في كسب قوتها أو تحسين وضعيتها ليبقى العمل غير

الرسمي منفذ نجاة. لهذا فحتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي غير موجودا, فإن حتمية خلقه للوجود كانت ستقع على عاتق الدولة.

عموما فإن استمرار زحف البطالة يساهم في اتساع رقعة الفقر, وإذا بقيت الجزائر عاجزة على مواجهة الوضع. فستحصل حتما على تأشيرة الدخول ضمن قائمة الدول الأكثر فقرا في العالم.

الملاحق

الملحـــق رقم 01

بعض المؤشرات الرئيسيّة للاقتصاد الجزائري

الميزان التجاري الجزائري

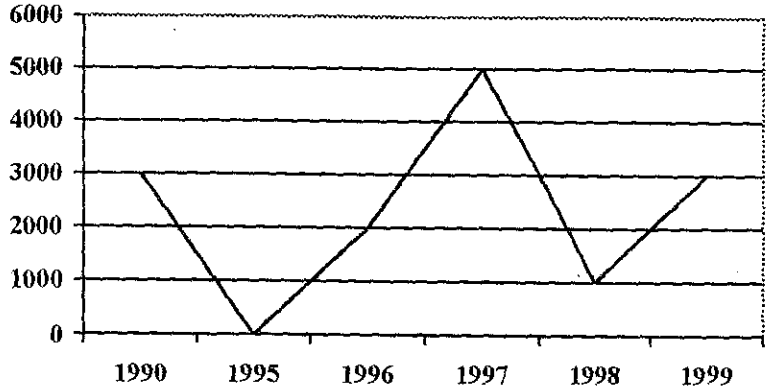

إجمالي قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري

القيمة: مليون $ أمريكي

الدولة	البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	إجمالي الصادرات	12770	12844	11457	10236	9185	10458	11084	13658	10211	12525
	إجمالي الواردات	9714	7337	8655	8754	9705	10787	9109	8542	9402	8164
	الميزان التجاري	3056	5107	2802	1452	520-	329-	1975	5116	809	3361

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد 9، إعداد الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة الإحصاء، طبع الجامعة العربية، ص212-214-296-349.

الملحق رقم 02:

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

1990 =100

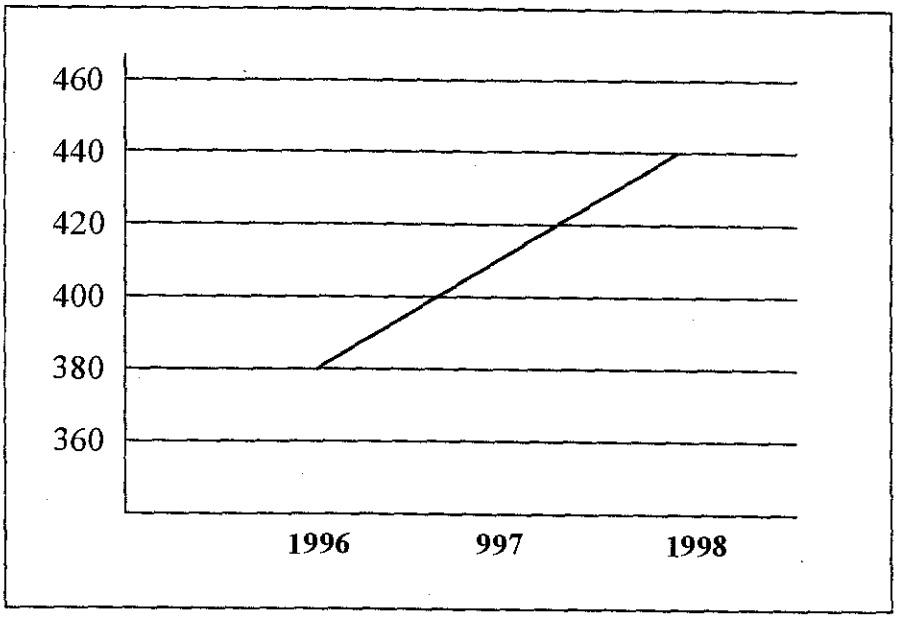

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي
والدخل القومي بسعر السوق والدخل القومي المتاح

القيمة مليون $ أمريكي

الدولة	السنة	تعويضات العاملين	فائض العمليات	إجمالي الاستهلاك	اجمالي الاستثمار	صافي الدخل من الضرائب غير المباشرة	صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	امتلاك رأس المال الثابت
	1996	11876	21486	31335	11473	8901	1814	3479
	1997	12340	22917	32334	11084	8942	1775	3244
	1998	13075	21435	33894	12687	8429	1669	3508

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد 9، إعداد الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة الإحصاء، طبع الجامعة العربية، ص212-214-296-349.

الملحق رقم 03:

إجمالي الاتفاق على الناتج المحلي بالأسعار الجارية

القيمة مليون $ أمريكي

الدولة	السنة	تعويضات العاملين	فائض العمليات	إجمالي الاستهلاك	اجمالي الاستثمار	صافي الدخل من الضرائب غير المباشرة	صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	امتلاك رأس المال الثابت
الجزائر	1996	11876	21486	31335	11473	8901	1814	3479
	1997	12340	22917	32334	11084	8942	1775	3244
	1998	13075	21435	33894	12687	8429	1669	3508

المصدر: ذكر سابقا (ص 356)

الملحق رقم 03 (تابع):

إجمالي الاتفاق على الناتج المحلي بالأسعار الجارية

الدولة	السنة	إجمالي الناتج المحلي (1)+(2)+(3)-(4)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي			الاستثمار			الصادرات من السلع والخدمات (3)	القيمة مليون $ أمريكيالواردات من السلع والخدمات (4)
			حكومي	خاص	إجمالي (1)	التغير في المخزون	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	الإجمالي (2)		
الجزائر	1994	34678	6135	19525	25678	1408	9502	10910	7987	9897
	1996	45741	7215	24120	31335	92	11381	11473	14119	11186
	1997	47443	7872	24462	32334	160	10924	11084	14303	10278
	1998	46446	8325	25568	33894	370	12317	12687	10693	10828
	1999	45755	7426	23965	31391	747	11907	12655	12339	10629

المصدر: ذكر سابقا (ص 356)

الملحق رقم 04:

ميزان الحساب الجاري

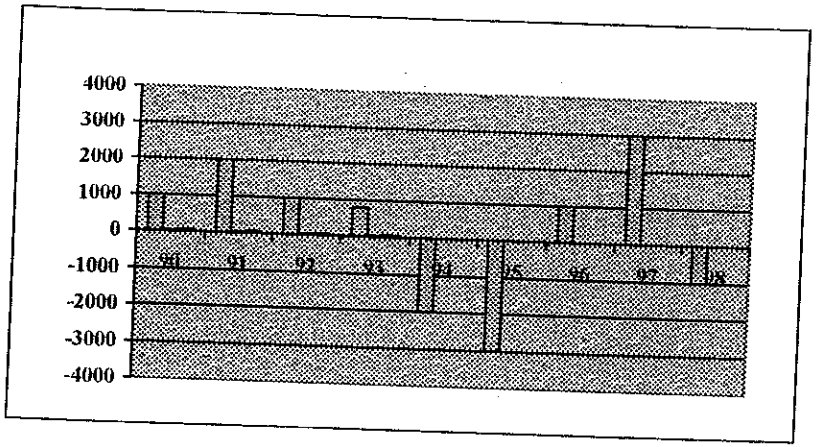

الميزان الكلي

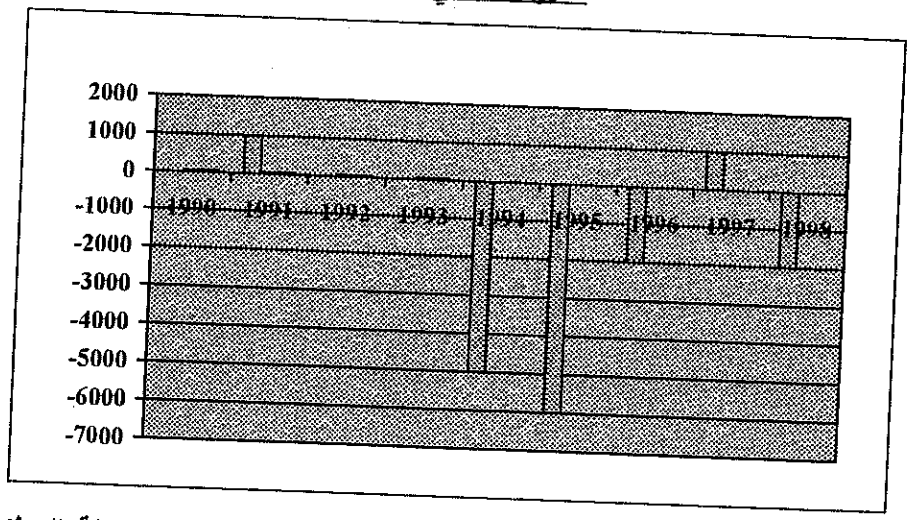

سعر الصرف للعملة الوطنية (دج) مقابل $ الأمريكي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	0,082028	0,046746	0,043896	0,041454	0,023314	0,019166	0,017798	0,017119	0,016569	0,014428

المصدر: ذكر سابقا

الملحق رقم 05

COMMERCE EXTERIEUR

BALANCE ET RESERVES

	1999
Exportations FOB en milliards de dollars courants	13,49
Importations FOB en milliards de dollars courants	9,0
Solde de la balance courante en millions de dollars	2130
Part des échanges extérieures en % du PIB	56,0
Réserves de change, or exclu, en millions de dollars	4400
Dette extérieure en milliards de dollars	29,0
Dette extérieure en% du PIB	20,7
Service de la dette extérieure/ Exportations	30,0

Sources:

- Rapport mondial sur le développement humain PNUD-
- Rapport sur le développement dans le monde, Banque mondiale-

الملحق رقم 05 (تابع)

INDICATEURS ECO GENERAUX

	1999
PIB en milliards de dollars courants	140,2
Taux annuel de croissance	4,6
PIB en $ par habitant	4600
Evolution des salaires réels de 1980 à 1992	Nc
TAUX d'inflation	4,2
Part de l'agriculture en % du PIB	12,0
Part de l'industrie en % du PIB	51
Part des services en % du PIB	37
Consommation privée en % du PIB	54,0
Consommation des administrations en % du PIB	10,0
Epargne intérieure brute en % du PIB	36,0
Exportations des biens et services en % du PIB	39,0
Formation brute de capital fixe en % du PIB	19,8
Croissance de la FBCF de 1990 à 1997	-4,4
Part des investissements privés dans la FBCF en %	74,8
Investissements directs étrangers en % du PNB	Nc
Aide au développement en % du PIB	0,7
Aide au développement en $ par habitant	11
Dépenses budgétaires courantes en % du PIB	Nc
Excédent ou déficit budgétaire en % du PIB	Nc
Dépenses militaires en % du PIB	2,5
Dépenses militaires en $ par habitant	44

Sources:

- Rapport mondial sur le développement humain PNUD-
- Rapport sur le développement dans le monde, Banque mondiale-

الملحـــق رقم 06

عدد المشتغلين بالمهن الطبية

الدولة	السنة	المشتغلون بالمهن الطبية				
		طبيب	طبيب أسنان	صيدلي	الهيئة التمريضية	فئات مساعدة أخرى
الجزائر	1966	27652	7837	3866	85296	60570
	1998	29970	7954	4299	86241	62828

الملحـــق رقم 07

عدد المستشفيات والأسرة ومؤشرات صحية أخرى

الدولة	السنة	متوسط عدد السكان لكل				عدد المستشفيات	عدد الأسرة	متوسط عدد السكان لكل سرير
		طبيب	طبيب أسنان	صيدلي	ممرضة			
الجزائر	1996	1308	4061	7880	358	219	53742	543
	1998	984	3689	6843	341	235	53529	573

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ص 343.

الملحـــق رقم 08

Education : Le développement au seuil du 21ème siècle :

Dépenses publiques d'éducation % PNB		Taux net d'inscription % du groupe d'age pertinent			
		Primaire		Secondaire	
1980	1996	1980	1996	1980	1996
7,8	5,1	81	94	31	56

Pourcentage de la cohorte atteignant la 5ème année d'enseignement

Garçons		Filles	
1980	1996	1980	1996
90	94	85	95

Nombre d'année de scolarité escompté :

Garçons		Filles	
1980	1995	1980	1995
09	11	06	10

Source : B.M.

:

INDICATEURS SOCIAUX CULTURELLES
POUR L'ANNEE 1999

Indicateurs Sociaux Culturelles	
Dépenses publiques d'éducation en % du PIB	5,1
Nombre d'années d'enseignement obligatoire	9
% d'élèves atteignant la 4ème année d'enseignement	97,0
Taux de scolarisation tous niveaux confondus	66,0
Taux de scolarisation primaire	95,0
Taux de scolarisation secondaire	56,0
Taux de scolarisation en technique secondaire	7,0
% de population universitaire dans la cohorte pertinente	13,4
Scientifiques travaillant en R & D	Nc
Téléviseurs pour mille habitants	68
Téléphones filaires pour mille habitants	44
PC pour mille habitants	3,4
Nombre de brevets déposés en 1995 par des résidents	28
Taux d'alphabétisation	61,6
Accès à une eau salubre en 1995	80,0
Indice de développement humain	0,737
Rang mondial IDH	82

Sources:

- Rapport mondial sur le développement humain PNUD-
- Rapport sur le développement dans le monde, Banque mondiale-

الملحـــق رقم 10

INDICATEURS DEMOGRAPHIQUES

POUR L'ANNEE 1999

Indicateurs Sociaux Culturelles	
Population (en millions d'habitants)	31,133
Croissance de la population	2,5
Croissance du PIB	4,6
Année de doublement de la population	20,23
Densité de population (habitants/km^2)	13,2
Population urbaine en % de la population totale	60,0
Taux de croissance de la population urbaine 1994-2000	3,6
% de population en dessous du seuil de pauvreté	22,6
Population active (en millions)	9,0
% de population active	29,0
Taux de croissance annuelle des actifs	4,1
% de femmes actives	26,0
% d'enfants actifs de 10 à 14 ans	1,0
Taux de chômage	30,0
% de population de 15 à 64 ans	59,0
% de population au delà de 65 ans	4,0
Espérance de vie à la naissance	69,24
Taux de natalité pour mille habitants	27,0
Taux de mortalité pour mille habitants	5,52
Taux de mortalité infantile pour mille habitants	43,82
Taux de fécondité (nombre d'enfants par femme)	3,27
% de femmes de 15 à 49 ans usant de contraception	51,0

Sources:

- Rapport mondial sur le développement humain PNUD-
- Rapport sur le développement dans le monde, Banque mondiale-

المـــراجـــع

* قائمة المراجع باللغة العربية *

1- القرآن الكريم.

2- د. السيد عبد الله محمد. "التنمية في الوطن العربي"، النشر: دار الكتاب الحديث 2000.

3- د. الموسوي ضياء مجيد. "الخوصصة والتصحيحات الهيكلية"
النشر: ديوان المطبوعات الجامعية 1995.

4 – الحضاونة محمد ، النعيمات عبد السلام ، الروضان عبيد. "الفقر والبطالة في الأردن"
النشر: الجمعية العلمية الملكية 1998.

5- أ. بوشاشي بوعلام. "الأمين في الاقتصاد" النشر: دار هومة 1998.

6- أ. بوشاشي بوعلام. "الأمين في الاقتصاد" النشر: دار المحمدية 2001.

7- د. باقر محمد حسين. "الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"
النشر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

8- تقرير مندوبية تشغيل الشباب – لولاية تلمسان- 1998.

9- تقرير صندوق النقد الدولي حول برنامج التثبيت والاستقرار في الجزائر.
النشر: صندوق النقد الدولي 1998.

10- جريدة "الخبر" الصادرة بتاريخ 25-10-2000 العدد 3001.

11- جريدة "الخبر" الصادرة بتاريخ 27-03-2002 العدد 3432.

12- جريدة "الخبر" الصادرة بتاريخ 31-03-2002 العدد 3435.

13- جريدة "الرأي" الصادرة بتاريخ 01-06-2002 العدد 1248.

14- جريدة "الخبر" الصادرة بتاريخ 04-08-2002 العدد 3542.

15- جريدة "الخبر" الصادرة بتاريخ 19-08-2002 العدد 3554.

16- جريدة "السفير الأسبوعية" الصادرة من26-08 إلى 01-09-2002 العدد 117.

17- جريدة "الخبر" الصادرة بتاريخ 29-08-2002 العدد 3563.

18- جريدة "الشروق" الصادرة بتاريخ 13-10-2002 العدد 1093.

19- جريدة "الرأي" الصادرة بتاريخ 16-12-2002 العدد 1417.

20- ديفز شيلتون وبارتريدج وليام. "المساعدة التقنية وبرامج التدريب"
مجلة التمويل والتنمية، النشر: FMI ديسمبر 1993.

21- ساموبلسن أ. بول. "علم الاقتصاد" الترجمة موفق مصطفى.
النشر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

22- سعد الدين إبراهيم ، محمود عبد الفضيل. "انتقال العمالة العربية(المشاكل-الآثار-السياسات) النشر: مركز دراسات الوحدة العربية 1983.
23- د. شعباني اسماعيل، "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار النشر الجزائر 1997.
24- شريف رحماني، "الجزائر غدا"، النشر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999.
25- د. عطية عبد القادر، "اتجاهات حديثة في التنمية"، النشر:الدار الجامعية 2000.
26- أ.د. لعويسات جمال الدين، "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، النشر: دار هومة 2000.
27- لويس.م.فالديفيسو واليفاندرو ميخالوبز، "إدارة الاقتصاد الكلي" مجلة التمويل والتنمية، النشر: FMI مارس 2001.
28- مجلة رسالة التضامن، العدد 01 جوان 1998.
29- مجلة العالم الديبلوماسي، العدد 02 سبتمبر 1999.
30- مجلة تمويل برامج الامتيازات الفلاحية ولاية تلمسان 1998.
31- نارايان ديبا، "الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، كيف يمكننا مساعدة الفقراء"، مجلة التمويل والتنمية، النشر: FMI ديسمبر 2000.
32- فصولي.م.صالح ، لوجال فرنسواز، "إفريقيا والعولمة- نظرة عامة" مجلة التموي والتنمية، النشر: FMI ديسمبر 2001.

* قائمة المراجع باللغة الأجنبية *

1-Agence pour la création d'entreprise (APCE), « micro entreprise », février 2000. (www.APCE.fr)

2- APCI, division du guichet unique, « les résultats de l'année 1996 en matière de déclaration d'investissement », Alger 07-1997.

3- ADRUS Patrick-Paul Fabra-Bertrrand Collomb-Bernard Brunhes-Françoise Favennec et Philippe IE Moine.
« les 35h approche critique », ed Economica.

4- AMES Brian-Bhatt Gita et Plant Mark, « Estimation des efforts de la réduction de pauvreté », F.D, juin 2002.

5- Andrieux-Marie Ange-Bernard Marois et Radoiphe Durand,
« Chômage et relance de l'emploi », ed Economica 1997.

6- Barre Raymond et Jaque Fontanel,
« Principes de politique économiques », ed OPU 1993.

7- Belhimer Ammar, «La dette extérieure de l'Algérie » ed Casbah 1998.

8- Benbitour Ahmed, «l'expérience algérienne de développement » ed ISPG 1993.

9- BENHABIB.A and ZIANI.T, « Social policy of proximity : a new approch to poverty reduction in Algeria » international symposium.
C.R.O.P , UNESCO Amman - jordanie 11-1999.

10- BENHABIB.A and ZIANI.T, « Poverty alleviation policies in Algeria through the implementation of participatory community service Schemes »
in conference international sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion,alger 10-2000.

11- BENHABIB.A and ZIANI.T and MALIKI.S, «Poverty evaluation in Algeria : A logit-probit model applied to multidimensionnel field survey in the region of Tlemcen » Crop Komotini, Greece – juin 2003.

12- BENMOUSSAT. S, « Economies and English », ed OPU, 1993.

13- BENISSAD.H, « l'économie de développement de l'Algérie », ed OPU, 1991.

14-BENISSAD.H, «Algérie Restruction et réformes économiques 1973-1993 » ed OPU 1994.

15-BENISSAD.H, «ajustement structurel, l'expérience du Maghreb » ed OPU 1999.

16- BOUNOUA.C, « libération de l'économie, FMI et informel en Algérie »
colloque : Bilan du PAS et perspectives pour l'économie algérienne
Alger 14 . 15 juillet 1998.

17- BOUNOUA.C, «le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'il légalisation de l'économie algérienne » Revue économie et management N°01 éditée par la faculté des sciences économiques et de gestion Mars 2002.

18- BOUTALEB. K, «le marché du travail en Algérie : le poids de l'emploi informel » Revue économie et management N°01 éditée par la faculté des sciences économiques et de gestion Mars 2002.

19- BRAHIMI. A, « l'économie algérienne défis et enjeux » ed DAHLAB 1991.

20- BRASSAT. U ; Panazol.j.m, «Marketing et techniques commerciales » ed ISBN 1992.

21- CENEAP, Centre national d'études et d'analyses pour la planification . «le programme de l'ajustement structurel et ses effets sur l'économie national » enquête portant sur un échantillon de 2000 ménages. Alger. 1998.

22- CNES, « projet de rapport national sur le développement humain » PRNDH,1998.

23- CNES, « avis relatif au projet de plan national de lutte contre le chômage » juillet 1998.

24- CNES, « avant projet de rapport sur la ville ou le devenir urbain du pays » novembre 1998.

25- CNES, « PRNDH », 2001.

26- CNES, « projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale : le cas des personnes âgées et de l'enfance privée de famille » Mai 2001.

27- CNES, « projet de rapport, de conjoncture économique et sociale » 1ér semestre 2002.

28- CREAD, Centre de recherche en économie appliquée pour le développement. « développement économique et lutte contre la pauvreté » CREAD, 1984.

29- CREAD, cahier N°45, (3éme trimestre 1998).

30- CREAD, cahier N°46/47,(4éme trimestre 1998 et 1ér trimestre 1999).

31- CHATELUS. M ; Fontanel jaques, « dix grands problèmes économiques contemporains » ed OPU 1993.

32- Chetaille. A et Dorothée.D, « combattre la pauvreté dans le monde » économie et politique, fevrier 1980.

33- Chossudovsky Michel, « la mondialisation de la pauvreté » ed ISBN 2000.

34- CAHUS. P ; GARNIER. P, « la réduction du temps du travail » ed Economica 1997
35- DELAS. J.P, «économie contemporaine », ed marketing paris 1991.
36- DECALAN. P, « inacceptable chômage », ed DUNOD 1985.
37- DEGON. R, « les études de marketing », les éditions d'organisation 1990.
38- Dollfus Olivier, « la mondialisation », ed presse de politiques 1997.
39- DUMON Charies Henri, « les 7 secrets de ceux qui ne sont jamais au chômage » ed organisation 1999.
40- DUROUSSET Maurice, « la mondialisation de l'économie » ed Ellipses 1994.
41- DIWAN Ishac and MICHEAL Walton, «opening up in the middie east and north Africa: the poor the unemployed end the public sector »ed world bank 1996.
42- Fourcade Bernarde, « les observations de l'emploi et de la formation professionnelle outils de gestion des transformations du marché du travail les cas de la tunisie er de l'Algérie »communication de cnrs fmma, Italie 22-23 septembre 2000.
43- Fournis yves, « les études de marché » ed DUNOD 1995.
44- Gamblin Andre, « Image économique du monde » 1998.
45- Gardes. F ; Gaubert. P; l'Anglois. S, « pauvreté et convergence des consommation au canada » avril 1997.
46- Giran.J.P ; Garnier Roland, «politique de l'emploi » ed Economica 1983.
47- Grais Bernard, « méthodes statistiques », ed DUNOD 1983.
48- HENNI Ahmed, « essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie » ed ENAG Alger 1990.
49- HENIN .P.Y, «la persistance du chômage » ed Economica 1993.
50- Hugonnier Bernard, « le plein emploi retrouvé » ed Economica 1996.
51- Institut national de travail, préservation de l'emploi et élargissement de couverture sociales des salaires, texte et contexte.
52- Krugman R. Paul, «la mondialisation n'est pas coupable » ed CASBAH 1999.
53- LEREY Roger, «conseil économique et social » ed Economica 1991.
54- LEREY Roger, «chômage de longue durée » ed Economica 1991.
55- Ledwein Richard, « les études marketing » ed Economica 1996.
56- l'AURIER. B, « l'état et informel » ed l'Harmattan paris 1991.
57- La Banque d'Algérie, « situation financière et perspectives a moyen terme de la république algérienne » décembre 1996.

58- La Banque Mondiale, « note stratégique de protection sociale »
version préliminaire, octobre 1999.
59- La Banque Mondiale, « rapport sur le développement dans le monde 1999-2000 »
ed B.M 2000.
60- La Banque Mondiale, « étude sur la pauvreté en Algérie » octobre 1997.
61- Le Bureau International du Travail, «rapport sur le travail dans le monde 2000,
sécurité des revenu et protection sociale dans un monde en mutation »BIT 2000.
62- LUSTIG Lora ; ARIAS Omar, «limiter la pauvreté » Magasine finance
et développement ed FMI, mars 2000.
63- Meade James.E, « Retour au plein emploi ? »ed Economica 1996.
64- Millot Dominique et Triby Emmanuel, « population et travail » ed Ellipses 1996.
65- Ministère du travail et de la protection sociale 1995 ; dispositif relatif au soutien de
l'état aux catégories sociales de favorisées. Alger 1995.
66- Magasine, « financement et développement » ed FMI, janvier 2000.
67- Mahmoud Hasan Khan, « la pauvreté rurale dans les pays en développement »
finance et développement, ed FMI. Décembre 2000.
68- Magazine, science et vie, « l'arithmétique de la misère »,N°997, décembre 2000.
69- Magazine, santé, « la situation sanitaire et environnement »,N°06, janvier 1999.
70- OLSON Mancur, « grandeur et décadence des nations » ed Bannel, paris 1983.
71- OIT, organisation internationale du travail, « un nouveau rapport statistique du BIT
met en lumière les tendances mondiales du marché du travail »
communiqué de presse, OIT 1996.
72- ONS, Office National des Statistiques, « élément statistique de l'ONS sur le marché
du travail » ed ONS 1995.
73- ONS, « Analyse de la population active en Algérie » ed ONS, N°30, 1989-1993.
74- Pertti Jean Marie, « Gestion des ressources humaines », ed ISBN 1999.
75- Peter Henz, « le piège de la mondialisation », 1996.
76- Quotidien d'Oran, du 11-02-2002, N°2156.
77- Quotidien d'Oran, du 14-02-2002, N°2159.
78- Quotidien d'Oran, du 19-02-2002, N°2163.
79- Quotidien le Monde, du 16-04-2002, N°17798.
80- Quotidien d'Oran, du 05-05-2002, N°0331.
81- Quotidien Régional d'information « l'Oranie », du 06-08-2002, N°821.
82- Quotidien « l'echo d'Oran », du 13-08-2002, N°336.

111- The World Bank, « world development report », ed W.B 1997.

112- The World Bank, « world bank development indicators-poverty», ed W.B 2000.

113- UNDP, « technical support document, poverty indicators », 1995.

In the internet :WWW.UNDP.ORG/POVERTY/PUBLICATIONS.

114- UNDP, « vaincre la pauvreté humaine »,2002.

In the internet :WWW.UNDP.ORG/POVERTY.REPORT/FRENSH/FR FROND.PDF.

115- VERTUS. E, « la mondialisation n'est pas coupable » ed casbah 1999.

116- Vernieres Michel, « ajustement- éducation- emploi », ed Economica 1995.

117- Watkins Kevin, « making globalization work for the poor ».

finance and development , marsh 2002.

118- Wodon Quentin, « marketing contre pauvreté », ed l'atelier paris 1993.